

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

دور السياسة المالية في معالجة عجز

الميزانية العامة للدولة

دراسة حالة الجزائر 1999-2015

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: علوم مالية

الدكتور المشرف:

بن الحاج جلول ياسين

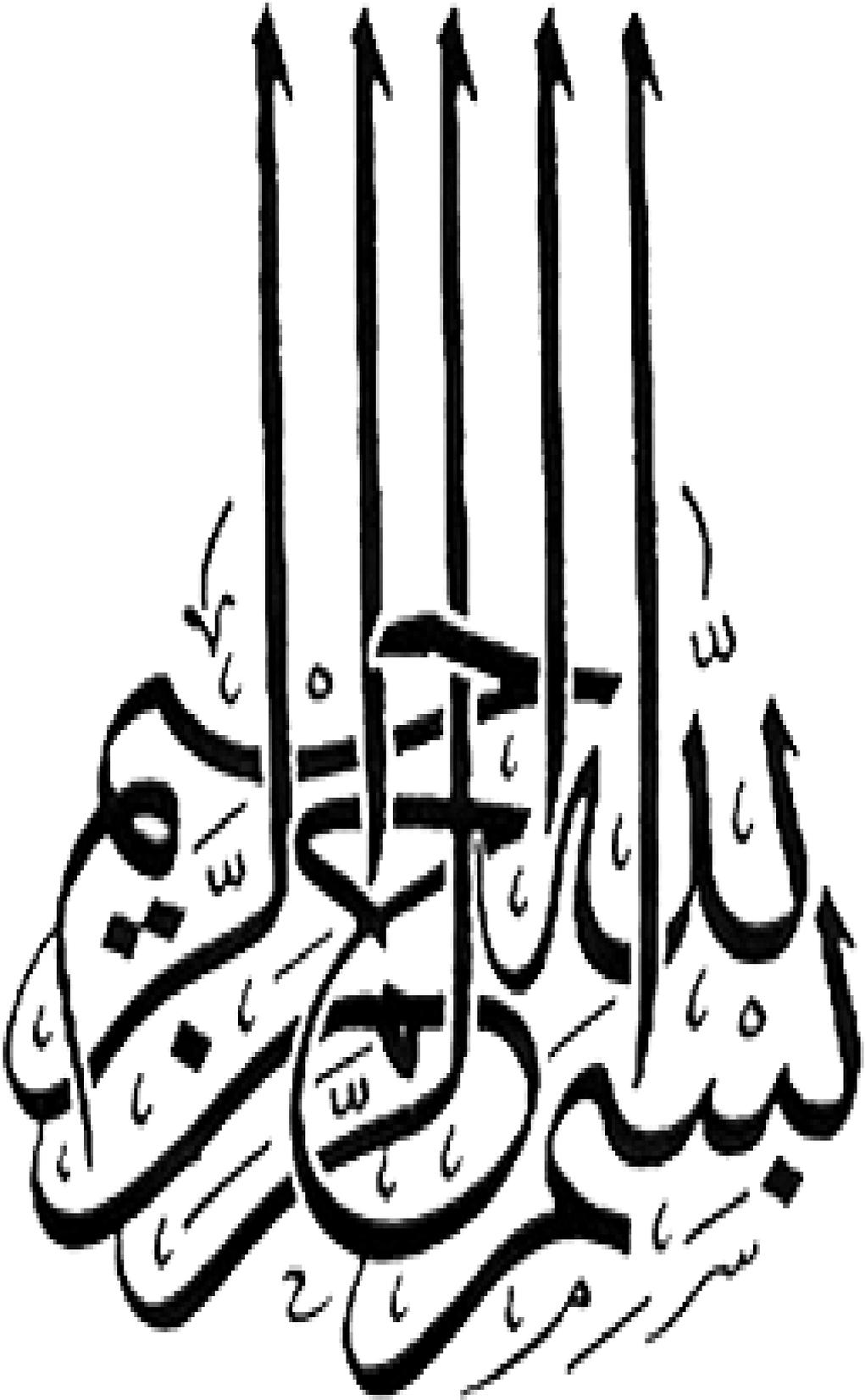
إعداد الطالبين:

حلوز محمد

بن يمينة حليلة مروة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .../.../.....

السنة الجامعية: 2016/2017



كلمة شكر

لا يسعنا في هذا المقام إلا إرجاع الفضل لأهلهم والاعتراف بالجميل والشكر

للكئوب المشرف بن الحاج جلول ياسين على صبره معنا، وعلى كل ما قدمه من

من مادة علمية وتوجيهات ونصائح، ودعم معنوي.

كما نتقدم كذلك بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة هذه

المذكرة.

الملخص:

يعالج هذا البحث دور السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر 1999-2015، من خلال عرض أدوات السياسة المالية ومكونات الميزانية العامة للدولة، ومن ثم البحث في كيفية تأثير السياسة المالية على هذه المكونات بمختلف آلياتها، حيث اكتسبت السياسة المالية مع مرور الوقت الكثير من الوظائف والمهام وتأكدت أهميتها بشكل واضح في كافة الدول نتيجة لإتساع دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الإقتصادي، والذي كان له الأثر الأكبر في ظاهرة تزايد النفقات العامة، وعجز الإيرادات العامة عن مواجهة هذا التزايد، مما ينتج عنه ظهور عجز في الميزانية العامة في معظم دول العالم، وبما أن الحكومات مطالبة بالحفاظ على التوازن في معاملاتها المالية، و باعتبار توازن الميزانية العامة واحد من التوازنات الكبرى، ظهرت أهمية استخدام آليات السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة.

والجزائر اليوم كغيرها من الدول النامية التي تعاني من عجزا في ميزانيتها العامة بحيث تسعى جاهدة لتحقيق توازنها المالي من خلال استغلال الفوائض المالية المتاحة ومحاولة تطبيق سياسات مالية مدروسة، حيث أولت الجزائر للسياسة المالية اهتماما كبيرا باعتبارها سببا وعلاجاً لعجز الميزانية العامة للدولة في نفس الوقت.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن السياسة المالية هي من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في علاج عجز الميزانية العامة للدولة، وذلك باستخدام أدواتها المتنوعة وأن من المبررات الأساسية للجوء الجزائر لمراجعة سياساتها المالية في السنوات الأخيرة، هو محاولة استعادة التوازن في الميزانية العامة للدولة خاصة في ظل تراجع أسعار المحروقات، ولقد نجحت إلى حد بعيد في الوصول لتحقيق التوازنات الكلية عموما والتحسين من أداء السياسة المالية خصوصا.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الميزانية العامة للدولة، عجز الميزانية العامة للدولة، التوازن الإقتصادي والمالي، ترشيد النفقات.

Résumé:

Cette étude clarifie le rôle et l'efficacité de la politique budgétaire dans la lutte contre le déficit budgétaire global de l'Etat (le cas de l'Algérie au cours des années 1999-2015), et ce à travers l'exposé des constituants du budget général et l'identification des influences de la politique financières sur lesdites constituants.

La gestion financière s'est revêtue, durant ces dernières années, des multiples fonctions et missions ; cette nouvelle tâche se conjugue clairement à l'échelle mondiale. Cela est dû, en conséquence, à l'inscription du pays dans les mutations économique. Ce déficit eu un impact néfaste sur la croissance remarquable des dépenses et l'incapacité souligné auprès des revenus dans la lutte de cette croissance excessive ; ce qui a fait surgir inéluctablement un déficit financier dans la majorité des pays. Rappelons-le que ces derniers sont appelés à préserver l'équilibre dans ses transactions monétaire.

Aujourd'hui, l'Algérie, comme tous les autres pays en voie de développement, souffre d'un déficit de son budget général .Elle s'efforce pleinement de rétablir l'équilibre financier à travers l'exploitation des surplus disponibles et l'application des politiques fiscales à bon escient. Dans ce sens, l'Algérie attribut à la politique financière une importance remarquable, sous prétexte qu'elle fut, en même temps, une cause et un remède à l'incapacité du budget général.

A travers cette étude, nous avons pu constater que la politique financière est l'une des politique économique les plus propices dans le traitement du déficit budgétaire global, et ce, en mobilisant ses divers modalités. En outre, le recours et le développement de programmes effectué par l'Etat algérien récemment s'inscrit dans l'espoir de rétablir le l'équilibre du budget global, notamment à l'effondrement constant du prix des carburants. En plein crise économique, l'Algérie a largement réussi à retrouver ses équilibres budgétaires en général, ainsi que l'amélioration optimale de sa politique financière en particulier.

Les mots-clés : La politique financière, budget global étatique, déficit financier étatique, l'équilibre économique et financier, la rationalisation des dépenses.

فهرس المحتويات

إهداء

كلمة شكر

ملخص الدراسة

I.....	فهرس المحتويات
IV.....	قائمة الجداول
V.....	قائمة الأشكال البيانية
VI.....	قائمة المختصرات
أ.....	مقدمة عامة

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والميزانية العامة للدولة

02.....	مقدمة الفصل
03.....	المبحث الأول: مدخل عام للسياسة المالية
03.....	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية
04.....	المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية
05.....	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية
15.....	المبحث الثاني: الميزانية العامة للدولة
15.....	المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة
18.....	المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة للدولة
22.....	المطلب الثالث: تقسيمات الميزانية العامة للدولة
27.....	المبحث الثالث: مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة
27.....	المطلب الأول: مرحلة إعداد (تحضير) الميزانية العامة للدولة
29.....	المطلب الثاني: مرحلة الاعتماد والتنفيذ للميزانية العامة للدولة
32.....	المطلب الثالث: مرحلة رقابة الميزانية العامة للدولة

37..... خاتمة الفصل

الفصل الثاني: آليات السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة

39..... مقدمة الفصل

39..... المبحث الأول: الإطار النظري لعجز الميزانية العامة للدولة.

39..... المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة.

41..... المطلب الثاني: أسباب عجز الميزانية العامة للدولة.

44..... المطلب الثالث: آثار عجز الميزانية العامة للدولة.

46..... المبحث الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في علاج عجز الميزانية العامة للدولة.

46..... المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنفاق العام.

48..... المطلب الثاني: ترشيد الإنفاق العام كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة.

52..... المطلب الثالث: تخفيض الإنفاق العام كآلية لمعالجة عجز الميزانية العامة.

56..... المبحث الثالث: دور الإيرادات العامة في علاج عجز الميزانية العامة للدولة.

56..... المطلب الأول: الاقتراض كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة.

58..... المطلب الثاني: الإصدار النقدي كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة.

61..... المطلب الثالث: الضرائب كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة.

64..... خاتمة الفصل

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لوضع الميزانية العامة للدولة في الجزائر (1999-2015)

66..... مقدمة الفصل

67..... المبحث الأول: الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

67..... المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة للدولة في القانون الجزائري.

69..... المطلب الثاني: دورة ومبادئ الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

78..... المطلب الثالث: النفقات والإيرادات العامة في الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

87..... المبحث الثاني: دراسة تحليلية للميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009.

87.....	المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009
92.....	المطلب الثاني : تحليل تطور الإيرادات العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009
98.....	المطلب الثالث : تحليل تطور رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009
106.....	المبحث الثالث: دراسة تحليلية للميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015
106.....	المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015
114.....	المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015
122.....	المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015
129.....	خاتمة الفصل
131.....	خاتمة عامة

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

قائمة الجداول والأشكال البيانية:

1- قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.3	توزيع توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية	81
2.3	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات	83
3.3	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2017	86
4.3	أهم مكونات نفقات التسيير في الجزائر للفترة 1999-2009	88
5.3	تحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1999-2009	90
6.3	النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009	91
7.3	الإيرادات العادية في الجزائر للفترة 1999-2009	93
8.3	تطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009	95
9.3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009	97
10.3	رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009	99
11-3	نسب رصيد الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1999-2009	101
12.3	تطور رصيد صندوق ضبط الموارد في الجزائر 1999-2009	104
13.3	فارق نفقات التسيير التقديرية والحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)	106
14.3	تطور مكونات نفقات التسيير في الجزائر للفترة (2010-2015)	107
15.3	فارق نفقات التجهيز التقديرية والحقيقية في الجزائر للفترة (2010-2015)	110
16.3	فارق النفقات العامة التقديرية والحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)	112
17.3	فارق الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	115
18.3	تطور مكونات الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	117
19.3	فارق إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	119
20.3	فارق الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	121
21.3	رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	123
22.3	فارق رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	124
23.3	تطور نسبة رصيد الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	125
24.3	تطور رصيد صندوق ضبط الموارد في الجزائر 2010-2015	127

قائمة الجداول والأشكال البيانية:

2- قائمة الأشكال

33	أنواع الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العامة للدولة	1.1
36	مراحل العملية الرقابية	2.1
88	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1999-2009	1.3
90	تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1999-2009	2.3
92	تطور النفقات الكلية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009	3.3
94	تطور الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009	4.3
96	تطور إيرادات الحماية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009	5.3
98	تطور الإيرادات الكلية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009	6.3
100	تطور رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009	7.3
102	تطور نسبة رصيد الميزانية العامة للدولة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر 1999-2009	8.3
104	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر 1999-2009	9.3
108	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	10.3
108	فارق نفقات التسيير التقديرية والحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	11.3
111	تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	12.3
112	فارق نفقات التجهيز التقديرية والحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	13.3
113	تطور النفقات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	14.3
114	فارق النفقات الكلية التقديرية والحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	15.3
116	تطور الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	16.3
116	فارق الإيرادات العادية التقديرية والحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	17.3
120	تطور إيرادات الحماية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	18.3
120	فارق الحماية البترولية التقديرية والحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	19.3
121	تطور الإيرادات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	20.3
122	فارق الإيرادات العامة التقديرية والحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	21.3
123	تطور رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	22.3
124	فارق الرصيد الميزاني التقديري والحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	23.3
126	تطور نسبة رصيد الميزانية العامة للدولة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر 2010-2015	24.3
127	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	25.3

قائمة المختصرات

ADS: Agence de Développement Sociale.

DASS :Direction de l'Action Sociale de Solidarité.

AFS: Allocation forfaitaire de Solidarité.

IAIG: Indemnité d'Activité d'Intérêt Générale.

ANSEJ: l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes .

ANGEM: Agence Nationale de Gestion du Micro-Crédit .

CNAC: Caisse Nationale d'Assurance-Chômage.

ANEM: Agence Nationale de l'Emploi.

IBS: Impôt Sur les Bénéfices des Sociétés.

IRG:Impôt sur le Revenu Global.

PIB: Produit Interne Brut.

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

انتقلت المالية العامة من شكلها المحايد إلى شكلها الوظيفي، وتغير مفهوم الدولة من دولة محايدة إلى دولة متدخلة، أصبح من مهامها إرساء قواعد التوازن الإقتصادي العام بالاستعانة بمجموعة من التدابير والإجراءات ذات التأثير الكبير على المجموعات الاقتصادية الكبرى، وهو ما يطلق عليها السياسة المالية التي تعظم دورها -بفضل هذا الفكر-، حيث أصبحت وسيلة لتحقيق الاستقرار في اقتصاديات الدول، عن طريق أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة من أجل معالجة ظاهرة الكساد والبطالة، وبالتالي تزايدت أهمية السياسة المالية كأداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، فظهرت الحاجة إلى اعتماد سياسة مالية ناجحة تقع الميزانية العامة في جوهرها، إذ شغلت الميزانية العامة اهتمام المفكرين بغية إصلاحها شكلا ومضمونا، مما يتيح لها أداء وظيفتها كأداة من أدوات السياسة المالية بل ومن أهم تلك الأدوات فتزايد البحث عن أفضل الطرق والأساليب التي تعد وتسير على أساسها الميزانية العامة للدولة.

فالميزانية العامة للدولة تقتصر في مفهومها التقليدي على إيرادات الدولة ونفقاتها، وأن يكون توازن إيراداتها ونفقاتها سنويا بصورة دقيقة، ولم يكن للميزانية أي تأثير على حوافز الأفراد في سبيل توجيه نشاطاتهم في اتجاه معين، وهذا ما كان يسمى بالميزانية الحياضية، بعد أن كانت الدول قبل الحرب العالمية الثانية تركز اهتمامها بالسهر على الدفاع والقضاء، وأصبحت الدولة مسؤولة عن التوازن الإقتصادي والإجتماعي وتطور دور الدولة لإنقاذ استمرار النظام الحر، الذي كان شعاره "دعه يمر دعه يعمل"، وقد تم هذا التطور تحت تأثير الأزمات الإقتصادية، ومنذ ذلك الحين نشأت ظاهرة النمو المتصاعد لحجم الإنفاق العام، وماترتب عنها من سياسات مختلفة بحثت في معظمها عن كيفية تعبئة الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة، والمحافظة على التوازن المالي للميزانية العامة، لكن هذه الجهود لم تكن ناجحة بالدرجة الكافية للتخفيف من حدة مشكلة العجز ومسبباته، حيث احتل جدل الآثار الاقتصادية المترتبة عن عجز الميزانية العامة أهمية كبيرة في النقاشات الفكرية بسبب تطور مجالات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

فقد تميزت الجزائر في بداية القرن الحالي بانتهاج السلطات العمومية لسياسة مالية توسعية في ظل التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط والتي كانت لها الأثر البالغ في تزايد النفقات العامة للدولة، الأمر الذي تسبب في ظهور عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات الأخيرة، و الذي استدعى تبني الجزائر لسياسات مالية مدروسة من أجل مواجهة العجز الموازي والذي يتوقع أن تكون خطوة مهمة في سبيل إرساء التوازن المالي.

إشكالية البحث:

بناء على ما تم سرده سابقا، تبرز معالم الإشكالية التي نحن بصدد طرحها من خلال السؤال الرئيسي

التالي:

ما مدى مساهمة السياسة المالية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال

الفترة (1999-2015)؟

يجرنا هذا السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الجزئية التي نوجزها فيما يلي:

- 1- ما مفهوم السياسة المالية؟ وماهي أدواتها؟
- 2- ماهية الميزانية العامة للدولة؟ ماهي مختلف أشكالها؟ وفيما تتمثل أهميتها؟
- 3- ما المقصود بعجز الميزانية العامة للدولة؟ وفيما تتمثل آثار تمويله على الإقتصاد؟
- 4- كيف تستخدم أدوات السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة؟
- 5- كيف أثرت آليات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1999-2015 على رصيد الميزانية العامة للدولة؟

فرضيات البحث:

- للإجابة على إشكالية البحث، و الأسئلة الفرعية المطروحة، يمكن طرح الفرضيات التالية:
- السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الناجعة المتبعة في الجزائر لتحقيق التطور الإقتصادي.
 - تعكس الميزانية العامة للدولة من خلال نظامها وهيكلها اختيارات الدولة الاقتصادية و الإجتماعية.
 - تمويل عجز الميزانية العامة للدولة يؤثر سلبا على الإقتصاد الوطني.
 - تستخدم أدوات السياسة المالية متمثلة النفقات العامة والإيرادات العامة؛ في علاج عجز الميزانية العامة للدولة.
 - استطاعت الجزائر من خلال سياساتها المالية في الفترة 1999-2015، مواجهة عجز الميزانية العامة للدولة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا لمعالجة هذا الموضوع، من أهمها:

✓ أسباب موضوعية:

1. المرحلة الحاسمة التي تمر بها الجزائر في الوقت الراهن، تسعى من خلال اعتماد سياسة مالية مدروسة إلى مواجهة عجز الميزانية العامة للدولة.

2. موضوع عجز الميزانية العامة للدولة من بين أهم المواضيع الاقتصادية التي تثير انشغال الكثير من الدول ومن بينها الجزائر في الوقت الراهن.

3. اهتمام المؤسسات المالية الدولية والإقليمية بالموضوع، لذلك تناولنا أدوات السياسة المالية وربطها بعجز الميزانية العامة للدولة.

✓ أسباب ذاتية:

1. شعورنا بقيمة وأهمية الموضوع في المجال الإقتصادي الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة.
2. الرغبة الشخصية في الإلمام بموضوع عجز الميزانية العامة للدولة ودور أدوات السياسة المالية في معالجته باعتباره من المواضيع التي لقيت اهتماما واسعا في مجال المالية العامة.
3. ارتباط الموضوع بتخصص العلوم المالية الذي نزاول فيه دراستنا.

أهمية الدراسة:

تظهر الأهمية العلمية لهذا البحث في مدى فعالية السياسة المالية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة، وإظهار دورها ومكانتها في علاج العجز المالي للدولة عن طريق التأثير في السياسة الإنفاقية وفي سياسة تنمية وتحصيل الإيرادات العامة، ومنه تنبع أهمية الموضوع من خلال كونه يتناول سياسة اقتصادية مهمة وبارزة على الساحة الاقتصادية وهي السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة في الجزائر باعتبار أن هذا العجز يؤثر على الوضعية الاقتصادية العامة للدولة.

أهداف الدراسة:

- نهدف من خلال معالجتنا للموضوع أن نصل إلى تحقيق عدة نقاط تتمثل فيما يلي: .:
1. إبراز ماهية الميزانية العامة للدولة.
 2. التعريف بالسياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول، ومن بينها الجزائر.
 3. التعرف على الأسباب المؤدية لعجز الميزانية العامة للدولة، أنواعه ومصادر تمويله.
 4. محاولة تقييم فعالية السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة.
 5. معرفة آلية استخدام أدوات السياسة المالية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة.
 6. تحليل طبيعة عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)، ومعرفة مدى كفاءة أدوات السياسة المالية في مواجهته .

حدود الدراسة: يمكن تقسيمها إلى:

الحدود المكانية : إرتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر لإختلاف الأوضاع الإقتصادية من دولة إلى أخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في كل دولة، ومن أجل الإحاطة بالإشكالية ومعرفة كيفية عمل السياسة المالية وتأثيرها على الميزانية العامة للدولة وذلك عبر فترات متتالية لتغير الظروف الاقتصادية و السياسية من فترة إلى أخرى.

الحدود الزمانية:

تمتد فترة الدراسة ما بين 1999-2015، وتسمح لنا هذه الفترة بتتبع مسار السياسة المالية وتأثيرها على الميزانية العامة للدولة والتي تزامنت مع تطبيق برامج الإستثمارات العمومية.

الحدود الموضوعية:

تمثلت في تسليط الضوء على آليات عمل أدوات السياسة المالية في مواجهة عجز الميزانية العامة للدولة من خلال عرض أدوات السياسة المالية ومكونات الميزانية العامة للدولة ومن ثم البحث في كيفية تأثير السياسة المالية على هذه المكونات بمختلف آلياتها.

المنهج المعتمد والأدوات المستخدمة في البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية والتعرف على كل ما يتعلق بعجز الميزانية العامة للدولة من أسباب وآثار، ومن ثم تحليل مدى تأثير وفعالية أدوات السياسة المالية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة.

وقد استعنا في دراستنا بالأدوات التالية:

-المسح المكتبي للكتب والبحوث الجامعية ومنشورات الهيئات الحكومية، وتقارير المعاهد والمؤسسات المتخصصة ومواقع الأنترنت، وهذا من أجل الوقوف على آخر ما تناولته في هذا الموضوع.

-أدوات التحليل الإقتصادي الكلي، كالميزانية العامة، التضخم، ميزان المدفوعات، البطالة، الصادرات، الواردات، الناتج الداخلي الخام، الضرائب....إلخ.

-القوانين والتشريعات المتعلقة بمجال السياسة المالية .

-الإحصاءات والتقارير والدوريات والنشريات المتعلقة بموضوع البحث، التي تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الوطنية الجزائرية والتي منها: وزارة المالية، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء، مصالح الوزير الأول...إلخ

الدراسات السابقة:

-دراسة الباحث **مسعود دراوسي** والتي جاءت بعنوان السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2004/1990، أطروحة دكتوراه سنة 2007 بجامعة الجزائر 03، قام من خلالها الباحث بدراسة وصفية لدور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، وقد خلص أن التوازن الاقتصادي العام يعاني من مشكلات واختلالات متمثلة في نمو الاستهلاك بمعدل أعلى من نمو الإنتاج، وزيادة الإنفاق عن الإيرادات العامة المتاحة والمحدودة، وترجع هذه الاختلالات إلى عاملين رئيسيين الصدمات الخارجية والسياسات الاقتصادية المنتهجة مما كان سببا في اختلال التوازن العام.

- وفي كتاب الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام **للدكتور عبد الرزاق الفارس**، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1997، تناول الباحث أدوات السياسة المالية (النفقات العامة و الإيرادات العامة .) حيث أثار موضوع تزايد الإنفاق العام في الدول العربية خلال فترة 18 سنة من 1975 الى 1993 ، مما أدى الى تزايد عجز ميزانيات هذه الدول نظرا للاختلال بين الإيرادات العامة و النفقات العامة؛ ثم أشار الى الآثار الاقتصادية المترتبة عن تمويله . و تمد هذه الدراسة بعلاقتها مع بحث فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية العامة للدولة، من زاوية هذا التزايد في الإنفاق العام في الدول العربية التي تعتبر الجزائر واحدة منها، و التي تعتبر من أهم دواعي العجز في الميزانية العامة للدولة الجزائرية.

- دراسة الباحثة **بن فراقي منى** والتي جاءت بعنوان فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2011/1990 وهي مذكرة ماجستير سنة 2015 من جامعة الأغواط، قامت من خلالها الباحثة بإظهار السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر، ومدى تحكمها في عجز الميزانية العامة للدولة، من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي الذي يضمن الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما يضمن توزيعها توزيعا عادلا على مختلف القطاعات الاقتصادية.

-دراسة الباحث **لحسن دردوري** والتي جاءت بعنوان سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس 1990-2012 وهي أطروحة دكتوراه سنة 2014 من جامعة بسكرة، حيث قام الباحث من خلالها بدراسة دور سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس، فهذه الدراسة تبين مختلف الآليات التي تعتمد عليها الدولتين لإرجاع التوازن للميزانية العامة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية في كلتا الدولتان والفترة التي تلت هذه الإصلاحات ،وهو الأمر الذي يعطي نظرة شاملة حول مسار سياسة الميزانية ودورها في علاج عجز الميزانية من جهة ، ومقارنة أوجه الاختلاف والتشابه فيما يخص هذه السياسة في كل من الجزائر وتونس من جهة أخرى .

يتحدد موقع بحثنا ضمن هذه البحوث، في محاولة التطرق إلى الأسباب المختلفة التي أدت إل عجز الميزانية العامة للدولة مع إبراز أهمية أدوات السياسة المالية المختلفة ودورها في تحقيق التوازن المالي ومعالجة الخلل في الميزانية العامة للدولة.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا صعوبات تتعلق بالتضارب الملاحظ في الإحصائيات باختلاف مصادرها، الشيء الذي كرسنا له الكثير من الوقت والجهد من أجل الدقة في اختيار الأقرب من الصحة وهذا لتضارب الإحصائيات من مصدر إلى آخر، هذا بالإضافة إلى صعوبة تقييم السياسة المالية في فترات الرواج يختلف عنه في فترات الركود، فعند تقييم فترة لحوالي عشر سنوات أو أقل منها، تعتبر فترة قصيرة وغير كافية للقيام بأي دراسة تحليلية، مع نقص البيانات المتعلقة بعجز الميزانية العامة للدولة نظرا لعدم توفر مشروع القانون المتضمن ضبط الميزانية.

تقسيمات البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية و اختبار الفرضيات وبلوغ أهداف الدراسة، تناولنا الموضوع في ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة عامة حيث تطرقنا في الفصل الأول للأطر النظرية للسياسة المالية و الميزانية العامة للدولة، وقد تطلب منا ذلك تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث فتناولنا في المبحث الأول مدخل عام للسياسة المالية، ثم انتقلنا بعد ذلك للمبحث الثاني والذي تناول ماهية الميزانية العامة للدولة، بينما تناول المبحث الثالث دورة الميزانية العامة للدولة.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لعرض آليات السياسة المالية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري لعجز الميزانية العامة للدولة، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى دور سياسة الإنفاق العام في علاج عجز الميزانية العامة للدولة، وأخيرا خصصنا المبحث الثالث لإبراز دور الإيرادات العامة في علاج عجز الميزانية العامة للدولة.

أما فيما يخص الفصل الثالث فقد عالجنا فيه حالة الجزائر للفترة (1999-2015) بحيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول الميزانية العامة للدولة في الجزائر، أما المبحث الثاني قمنا بدراسة تحليلية للميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (1999-2009) أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (2010-2015).

وفي آخر البحث قدمنا خاتمة عامة تضمنت خلاصة عامة ونتائج اختبار الفرضيات وأهم النتائج الأساسية للبحث، ثم قدمنا بعض الإقتراحات التي رأيناها مناسبة وصولا إلى اقتراح آفاق لهذا البحث والتي يمكن أن يتطرق له باحثون آخرون مستقبلا.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية والميزانية العامة للدولة

مقدمة الفصل

تتميز السياسة المالية بأنها ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي إذ أنها ذات علاقات متشابكة مع بقية السياسات الاقتصادية، ولهذا فإن الدول تتبنى السياسة المالية من خلال أدواتها لتحقيق الاستقرار في اقتصادياتها، الأمر الذي احتلت فيه السياسة المالية مكانة هامة سواء من حيث كونها أسلوباً لإدارة الاقتصاديات الوطنية أو من حيث الأبحاث والدراسات الاقتصادية، بحيث تهدف السياسة المالية في الظروف العادية إلى تأمين الموارد المالية اللازمة لتلبية متطلبات الإنفاق العام، كما أنها تشكل إحدى أهم السياسات الاقتصادية للتأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الرئيسية للاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما تعتبر فكرة الميزانية العامة للدولة فكرة حديثة نسبياً، فلم تكن الميزانية العامة للدولة في الماضي كما هي عليه الآن، فهي تمثل في الوقت الحاضر الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول واحتلت هذه الدراسة جانباً هاماً من الدراسات المالية، وذلك نظراً لتطور حجم الميزانية العامة للدولة وتزايد تأثيرها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمالي.

وبناء على ما ذكرنا سوف نقوم من خلال هذا الفصل دراسة السياسة المالية والميزانية العامة للدولة، بحيث

تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مدخل عام للسياسة المالية

المبحث الثاني: ماهية الميزانية العامة للدولة.

المبحث الثالث: دورة الميزانية العامة للدولة.

المبحث الأول: مدخل عام للسياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة للدول لأجل التدخل في النشاط الاقتصادي، وقد تزامن تطور أداء السياسة المالية مع تطور مفهوم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.

لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية الذي يتم وفقاً للوظائف والأهداف التي تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيقها والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها الاقتصادي، وعلى هذا فإن الفكر الاقتصادي يزخر بعدة تعريفات للسياسة المالية نذكر بعضها كما يلي:

- السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، ولتحقيق الأهداف التي تسعى إليها خلال فترة معينة.¹

- وكما يقصد بأنها ما تنتهجه الدولة لتخطيط نفقاتها وإيراداتها بهدف الوصول إلى استقرار اقتصادي واجتماعي قدر المستطاع.²

- السياسة المالية هي مجموعة من الاجراءات والأدوات المرنة التي تسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بغرض التأثير على المسار الاقتصادي بالنسبة للدول التي تسعى إلى الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.³

- السياسة المالية هي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق مختلف الأهداف التي تسعى إليها، إذ السياسة المالية هي جزء من السياسة الاقتصادية والتي تعتمد على استعمال النفقات العامة والايادات العامة من أجل التأثير على الأنشطة الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن: السياسة المالية هي عبارة عن جملة من القواعد والأسس والركائز التي تعتمد عليها الدولة، وذلك بالاعتماد على إيراداتها ونفقاتها من أجل التأثير في الاقتصاد بهدف الوصول لاستقرار اقتصادي، باعتبار السياسة المالية جزء هام من السياسة الاقتصادية.

¹- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص53.

²- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص83.

³- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية مصر، 1989، ص355.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

السياسة المالية تسعى لتحقيق أهداف مختلفة إذ تؤثر في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي كما تعمل على تكييف كافة العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع، ومن بين أهدافها نذكر ما يلي:

أولاً: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد (الاستخدام الأمثل للموارد):

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لانتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة، ومن هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد يعني تحقيق أكبر حجم ممكن من الانتاج عن طريق ذلك الاستخدام وليس عن طريق أي استخدام آخر.¹

ثانياً: تحقيق النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب²، فتهدف السياسة المالية أيضاً إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بمعنى محاولة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.³

ثالثاً: تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد والرواج نظراً لأثرها المباشر على مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني، وهناك نوعان أساسيان من أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي تتمثل في:

1- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

2- وجود قوى احتكارية تهدد قواعد المنافسة.

تعتمد السياسة الاقتصادية هنا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على أدوات السياسة المالية من خلال تأثيرها على الطلب الكلي باستخدام السياسة الضريبية والانفاقية.⁴

¹ - محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 2010، ص182.

² - ويكيبيديا الموسوعة الحرة، النمو الاقتصادي، 2017/01/13: 25: 20، نمو اقتصادي/ar.wikipedia.org/wiki/

³ - محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص183.

⁴ - سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص175.

رابعاً: تحقيق التوظيف الكامل:

تستهدف السياسة المالية تحقيق التوظيف الكامل للطاقات الانتاجية المتاحة في المجتمع، وقد أخذ هذا الهدف يلقي اهتماماً كبيراً من حكومات الدول المختلفة وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم في فترة الثلاثينات من هذا القرن، فإذا كان الاقتصاد القومي يعاني من مشكلة البطالة، فهنا يكون للسياسة المالية دور هام في علاج تلك المشكلة، حيث تقوم الدولة بزيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا.¹

خامساً: إعادة توزيع الدخل الوطني:

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد للملكية وسائل الانتاج حيث يذهب التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الانتاج، أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الانتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلاً من جهة نظر المجتمع، إذ يكون دور السياسة المالية في هذه الحالة في تحقيق إعادة توزيع الدخل عبر أدوات السياسة المالية.²

سادساً: تحقيق التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن،³ بحيث تستطيع الدولة بسياساتها المالية أن تحقق أهداف التنمية الاقتصادية، من خلال وضع سياسات نقدية ومالية قصيرة ومتوسطة الأجل للحد من الزيادة المفرطة في نسب التضخم.⁴

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

تتضمن السياسة المالية مجموعة من الأدوات المالية تستطيع من خلالها علاج الفجوات الاقتصادية وتحويل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، أو علاج الاقتصاد إذا لم يكن في حالة التشغيل الكامل، وذلك على النحو التالي:

¹ -محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص185.

² -سعد الله داود، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص178.

³ -نفس المرجع، ص179.

⁴ -أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية- مصر، 2012، ص309.

أولاً: السياسة الضريبية:

1-تعريف السياسة الضريبية:

تعبر السياسة الضريبية عن مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية¹.

2-أهداف السياسة الضريبية:

تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة متباينة من الأهداف، يمكن تصنيفها على النحو التالي:²

أ- **الهدف المالي:** وهو توفير الموارد العمومية، وينطلق التعريف التقليدي للضريبة من كونها أداة لتغطية الأعباء العامة للدولة ورغم التطور الحاصل في دور الضريبة إلا أنها تبقى الأداة المفضلة لتوفير الموارد العمومية نتيجة المشكلات المرتبطة بأشكال التمويل الحكومي الأخرى من قروض وإصدار نقدي، فضلاً عن الطابع غير التضخمي للتمويل الضريبي.

ب- **الأهداف الاقتصادية:** تتعدد الأهداف الاقتصادية الممكنة تحقيقها عن طريق السياسة الضريبية، ومن أبرزها:

- تصحيح اخفاقات السوق: تسعى السياسة الضريبية إلى ضمان تخصيص أمثل للمواد الاقتصادية، وفي حال وجود سوق كاملة فإن ذلك بإمكانه أن يتحقق إلا أن السوق الكاملة حتى وإن كانت موجودة نظرياً، فإنها غير موجودة في الواقع، ولهذا تكون الأسواق الحالية غير تنافسية أي عاجزة عن تخصيص الموارد بشكل كفاء، وذلك لوجود ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأعوان الاقتصاديون نتيجة ممارسة نشاط اقتصادي معين مقارنة بالتكاليف التي يتحملها المجتمع أو الاقتصاد ككل.

- توجيه قرارات أرباب العمل: يمكن استخدام الضريبة للتأثير على حجم ونوعية ساعات العمل، حجم المدخرات، ومن ثم استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي للمجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية.

- تحقيق النمو الاقتصادي: والمقصود به نمو انتاج الموارد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن، ويعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وذلك بتحسين مستوى معيشة الأفراد، فتتخذ الدولة الضريبة

¹ -بن فراقي منى، فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية العامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص دراسات محاسبية و جبائية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2015، ص57.

² -عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جدير للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011، ص110-111.

كأداة للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال عدة آليات في المجال الضريبي أهمها الاعفاء الضريبي والتخفيض الضريبي¹.

ج- الأهداف الاجتماعية: تستعمل السياسة الضريبية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية، منها:²

- استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل.
- مساهمة الضريبة في المحافظة على امكانية اقتناء بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع بفرض ضرائب منخفضة المعدل على السلع الاستهلاكية.
- الحفاظ على الصحة العمومية بفرض ضرائب مرتفعة المعدل على بعض السلع التي ينتج عنها أضرار صحية كالمشروبات الكحولية والتبغ، أو بفرض ضرائب تصاعديّة عالية على الدخل وعلى الشركات في نفس الوقت الذي خفضت فيه الضرائب على السلع الضرورية الواسعة الانتشار عكس السلع الكمالية التي فرضت عليها ضرائب مرتفعة.

بحيث سمحت هذه الاجراءات الضريبية بشكل فعال من تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وذلك بزيادة القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل والحدّ من تلك التي تتمتع بها الفئات مرتفعة الدخل.

3- أدوات السياسة الضريبية: تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات المستخدمة في صورة مزايا ضريبية، بحيث تصنف هذه الأدوات إلى خمس مجموعات³:

أ- الاعفاءات الضريبية: وهي تعبر عن إسقاط لحق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الضرائب الواجب سدادها مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، وهو ما يساعد الممول على زيادة دخله الصافي بعد الضريبة، ويمكن أن يكون الاعفاء كلياً أو جزئياً، دائماً أو مؤقتاً.

ب- التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء: وهي عبارة عن اجراءات ضريبية التي تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم اجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة.

ج- التخفيضات الضريبية الخاصة بالمعدل: بمعنى اخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الضريبي، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها بدلا من المعدل العادي على أرباح الشركات.

¹-ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص51-52.

²-محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص35.

³-عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سابق ذكره، ص118-121.

د- القرض الضريبي: هو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفئة الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع، وهو لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة، ولكنه يحقق وفر ضريبي.

هـ- تأجيل الضريبة: وهو عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعينة بالضريبة، وإنما تدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة.

ثانياً: السياسة الإنفاقية

1-تعريف النفقة العامة: تعرّف النفقة العامة بأنها "مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو من إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة".¹

كما أنها تعرّف أيضاً، على أنها "كمّ قابل للتقويم النقدي بأمر بانفاقه شخص من أشخاص القانون العام تحقيقاً لأهداف المجتمع".²

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن النفقة العامة تحتوي على ثلاثة أركان رئيسية هي:

- النفقة العامة كمّ قابل للتقويم النقدي.
- الأمر بالنفقة يكون من أشخاص القانون العام.
- أن يكون هدف النفقة هو تحقيق أهداف المجتمع.

2- أشكال النفقة العامة: للنفقة العامة أشكال مختلفة ومتعددة، نحددها بما يأتي:³

أ- الأجور والمرتبات: تعرّف بأنها المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة فعلاً ثمناً للخدمات التي يقدمها هؤلاء لها أو الذين عملوا لديها فترة من الزمن ثم وصلوا سنّاً من العمر يجعل استمرارهم في العمل متعذراً، فأحالتهم الدولة على التقاعد.

ب- أثمان مشتريات الدولة: وهي قيمة الأدوات والمعدات والآلات التي تقوم الدولة باشتياؤها وتخصصها لإشباع الحاجات العامة.

ج- الإعانات: تعتبر الإعانات تيار أمن الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية أو الهيئات العامة والخاصة دون أن يقابله تيار من السلع والخدمات تحصل عليها الدولة، ويعتبر هذا النوع من الإنفاق أداة توازن اقتصادي واجتماعي.

¹-فتحى أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص59.

²-حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر- الإسكندرية، 1972، ص558.

³-فتحى أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص71-79.

د- تسديد الدين العام وفوائده: وتمثل في الأموال التي تحصل عليها الدولة في صورة قروض لتمويل مشاريعها وميزانيتها العامة، وهذه الديون قد تكون داخلية أو خارجية كالقروض المحلية والدولية، فيترتب من جراء ذلك أعباء مالية على عاتق الدولة لا بد من تسديدها عند حلول ميعاد الوفاء بها، ودفع فوائد عنها في آجالها وإلا يترتب عنها عبئ إضافي.

3- تقسيمات النفقات العامة:

على إثر ظهور المالية الوظيفية (المتدخلة)، أصبح للدولة أدواراً أخرى كثيرة ومتطورة تعبر عن مدى وصول الدولة من مراحل تطور حقيقية، وبالتالي كان من البديهي أن يزداد تقسيم النفقات العامة على إثر زيادة وتوسع هذا النشاط، وعلى إثر هذا تم تقسيم النفقات العامة كما يلي:

أ- تقسيم النفقات من حيث الأغراض المباشرة لها (أو قد يفضل تسميتها بالتقسيم الوظيفي): وذلك تبعاً لاختلاف وظائف الدولة، وهي تنقسم إلى:

- النفقات الإدارية: هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وتشتمل هذه النفقات على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي¹.

- النفقات الاجتماعية: هي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع بجانب الجانب الاجتماعي للمواطنين².

- النفقات الاقتصادية: يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية، كما تشمل هذه النفقات كل ما ينفق على مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية والري والصرف بالإضافة إلى كل الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة³.

ب- تقسيم النفقات حسب طبيعتها: يتم تقسيم النفقات حسب طبيعتها إلى:⁴

- النفقات الحقيقية: وهي نفقات تؤثر بصفة مباشرة على الإنتاج القومي وتمكّن الدولة من الحصول على سلع وخدمات، ويندرج في نطاقها أجور الموظفين، نفقات التعليم والصحة، ونفقات الاستثمار... الخ.

- النفقات التحويلية: لا تؤثر مباشرة في الإنتاج القومي وإنما تستهدف إعادة توزيع الدخل القومي، ويمكن تصنيف هذه النفقات إلى ثلاثة أصناف:

¹ - محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان - الأردن، 2007، ص 55.

² - محمد عباس محزري، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 82.

³ - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 39.

⁴ - اعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 50-51.

- ❖ نفقات تحويلية اجتماعية: وهي النفقات التي تسعى لنقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء مثل الإعانات الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية.
- ❖ نفقات تحويلية اقتصادية: والهدف منها تحقيق توازن اقتصادي ومن أمثلتها إعانات الاستثمار والامتيازات الضريبية.
- ❖ نفقات تحويلية مالية: وهي التي تمثل فوائد الدين العام واستهلاكه.

ج- تقسيم النفقات حسب دوريتها: وتنقسم إلى:¹

- النفقات العادية: ويقصد بها تلك النفقات التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية مثل مرتبات العاملين، نفقات تحصيل الضرائب وغيرها، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، بل تكرار نوعها في كل ميزانية.
- النفقات غير العادية: ويقصد بها تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها، مثل نفقات مكافحة وباء طارئ، إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية... إلخ.

د- تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها: ويتم تقسيمها إلى:²

- النفقات القومية: هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها، مثل نفقة الدفاع والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع قومي.
- النفقات المحلية: هي تلك التي تقوم بها الولايات، أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

ثالثا: القروض العامة والإصدار النقدي

1- القروض العامة:

- أ- تعريف القروض العامة: يمكن تعريفها بأنها المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها إليها مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع فوائد مدة القرض وفقا لشروطه.³

¹ -سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص57.

² - نفس المرجع، ص58.

³ -محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص290.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها الأموال التي تقترضها الدولة من المواطنين مقابل أسعار فوائد مرتفعة تكون في العادة أعلى من السعر السائد، أو من المصارف حيث تقترض الدولة من البنوك التجارية عن طريق دخول البنك المركزي كممثل للدولة إلى السوق المالي بائعا للسندات التجارية.¹

ب- أنواع القروض العامة: تنقسم القروض العامة إلى أنواع حسب وجهة النظر إليها من عدة زوايا ووفق مايلي:
- من حيث نطاقها الاقليمي: تنقسم إلى:²

- ❖ القروض الداخلية الأجنبية: وهي القروض التي تصدرها الدولة أو تتعاقد عليها مع مواطنيها والمقيمين على أرضها سواء أفراد أو شركات ويكون إصدار القرض العام على شكل سندات قرض عام.
- ❖ القروض الخارجية الأجنبية: وهي القروض التي تصدرها الدولة أو تتعاقد عليها الدولة مع جهة أجنبية بحيث تتعهد الدولة المقترضة برد مبلغ القرض بالإضافة إلى الفوائد النقدية المترتبة عليها.

تلجأ الدولة إلى الاستدانة من الخارج عندما تكون السوق المالية الداخلية عاجزة عن توفير الأموال اللازمة لسدّ العجز المالي لدى الدولة.

- من حيث مدتها الزمنية: أو من حيث فترة السداد وتنقسم إلى:³

- ❖ قروض قصيرة الأجل: فترة سدادها لا تزيد عن خمسة سنوات وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة وهنا لها صورتان هما:

- حالة العجز النقدي: هنا يكون توازن الميزانية محققا، لكن بعض الإيرادات متأخرة وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل تسمى السندات القصيرة.

- حالة العجز المالي: في هذه الحالة تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل لفترة أطول من الأولى، وتسمى سندات الخزينة غير العادية، يتميز هذا النوع بالسيولة وقلة عنصر المخاطرة، لكنها في بعض الأحيان تزيد من مشكلة التضخم.

- ❖ قروض طويلة الأجل: هي تلك التي تزيد مدتها عن 10 سنوات غالبا ما تتخذ آجال القروض حسب حالة السوق، أي المدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال، وكذلك طبيعة المشاريع المعينة بالقروض ومركز الدولة المالي، ومن أمثلتها السندات الحكومية.

¹ -محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص325.

² -سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص195.

³ -محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص125-127.

- من ناحية حرية الاكتتاب فيها: ويتم تقسيمها إلى:¹

- ❖ القروض الاختيارية: ويقصد بها تلك التي تتم بإدارة الطرفين وبكل حرية لاختيارها لشروط القرض، ويتم الاكتتاب بدافع ذاتي وبعيد عن الاكراه والاجبار كالقروض الوطنية في التنمية الاقتصادية المحلية وكالقروض الخارجية التجارية والاقتصادية بين الدول والمؤسسات والمصارف الدولية الأجنبية.
- ❖ القروض الاجبارية: تفرضها الدولة على مواطنيها بصورة اجبارية، تظهر عندما تكون الدولة في وضع مالي أو اقتصادي سيء وتمتد البلاد بظروف صعبة، أو قد تكون الدولة في حاجة إلى الأموال الأجنبية لتغطية عجزها المالي.

ج- اصدار القروض وشروطها: حين تعتمد الدولة اصدار قرض ينبغي عليها أن تراعي الشروط التالية لكل قرض تصدره وهو أن تحدد:²

- مبلغ القرض.
- سعر الفائدة.
- سعر الإصدار (القيمة الاسمية لكل سند من سندات القرض).
- طريقة الاكتتاب.

كما أن الإصدار قد يتم عن طريق الاكتتاب العام المباشر أو عن طريق الاكتتاب غير مباشر وغيره وفيما يلي توضيح لذلك:³

- **الاكتتاب المباشر:** وذلك بعرض سندات القرض على الجمهور، وتتميز هذه الطريقة بتوفير ما قد تتحمله الدولة من عمولة تستحق للوسطاء الذين تكلفهم الدولة بالإشراف على تمويل القرض، كما تتمكن الدولة من فرض رقابتها المباشرة على جمهور المكتتبين.
- **الاكتتاب غير المباشر:** تلجأ الدولة في حالة الشك في امكانية تغطية القرض العام عن طريق الاكتتاب المباشر إلى البنوك والمؤسسات المالية لسداد قيمته فوراً بعد خصم عمولة تحدّد بالاتفاق مع الدولة على أن تكون لهذه البنوك والمؤسسات المالية حرية إعادة بيع السندات للجمهور مباشرة أو في البورصة ووفقاً لما تحدده من أسعار.
- **طرح السندات في البورصة:** تلجأ الحكومة إلى طرح سندات القروض في البورصة في حالة ما إذا كانت قيمة هذه القروض غير كبيرة.

¹-أعاد حمود القيسي، المالية العامة و التشريع الضريبي، مرجع سابق ذكره، ص 77.

²-عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 251.

³-عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، نفس المرجع، ص 251-252.

• طرح سندات القرض للبيع: على كل من الجمهور والبنوك والمؤسسات المالية على أساس سعر أدنى تحدده لها، بحيث تدعو المكتتبين إلى تقديم عروضهم للحصول على السندات بأسعار لا تقل عن هذا السعر الأدنى.

2- الإصدار النقدي: تجد الدولة نفسها أحيانا لا تستطيع معها الاستطرد في زيادة فرض الضرائب أو عقد قروض جديدة فتضطر لاتباع وسيلة أخرى عند الضرورة لسدّ العجز الحاصل في الميزانية وهذه الوسيلة هي الإصدار النقدي.

أ- تعريف الإصدار النقدي: الإصدار النقدي هو قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد القومي خلال نفس الفترة على افتراض ثبات سرعة تداول النقود¹.

ب- مبررات اللجوء إلى الإصدار النقدي: هناك مبرران للالتجاء إلى وسيلة الإصدار النقدي:²

المبرر الأول: أنه يعتبر حافزا على الاستثمار، ذلك أن الإصدار الجديد يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للنقود وبالتالي ارتفاع الأثمان، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح والتوسع في الاستثمار القائم وظهور فرص جديدة للاستثمار. كما أنه يؤدي إلى توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل المرتفعة على حساب أصحاب الدخل المحدودة، مما يعني زيادة الادخار على حساب الاستهلاك وبعد هذا المبرر غير فعال، بل قد يكون خطرا.

المبرر الثاني: إن الإصدار النقدي يعتبر وسيلة ضرورية لتمويل الاستثمار العام والحصول على الوسائل اللازمة لبرامج التنمية، ففعاليته تكمن فيما يسمح به من تحويل الموارد لتحقيق أهداف التنمية، ففي هذه الحالة يؤدي الإصدار النقدي إلى تكوين ادخار اجباري لتمويل مشروعات انتاجية لها أثر هام على معدلات التنمية الاقتصادية.

ج- قواعد وأسس الإصدار النقدي: مع نشأة النظم النقدية والنظام المصرفي نشأت عدة قواعد للإصدار النقدي:³

- نظام الغطاء الذهبي الكامل: يتقيد البنك المركزي طبقا لهذا النظام بعملية الإصدار وفقا لحجم الذهب الموجود في خزائن البنك، أي أن الاحتياط الذهبي يكون بنسبة 100% وبمعنى آخر إن النقد الصادر مغطى بالذهب الكامل بنسبة 100%، ولكن هذا النظام إن كان يعطي ثقة كاملة في النقد الصادر إلا أنه يؤدي إلى تقييد سلطة البنك المركزي في إصدار النقود، فلا يستطيع تلبية احتياجات السوق النقدية أو التجارة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، لذلك لجأت بعض الدول إلى إتباع طرق إصدار أكثر مرونة.

¹ -محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 171.

² -سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 271-272.

³ -رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 57-59.

-نظام الإصدار الجزئي الوثيق: يقوم هذا النظام على أن يكون غطاء النقد الصادر عبارة عن سندات حكومية وجزء مغطى بالذهب بمعنى آخر أن البنك المركزي يغطي مقدار معين من النقود الصادرة بالسندات الحكومية وما زاد عن ذلك يغطي كاملا بالذهب وبنسبة 100% .

-نظام غطاء الذهب النسبي: يقوم هذا النظام على أن يكون الذهب هو غطاء العملة المصدرة ولكن في حدود نسبة معينة، ويكون الغطاء النقدي لما تبقى من العملة المصدرة أوراق حكومية وأصول أخرى تقررها الحكومة ويتميز هذا النظام بالمرونة من ناحية وبالجمود من ناحية أخرى، فالمرونة تتمثل في أن الغطاء الذهبي لا يمثل بنسبة 100% والجمود يتمثل في أن هذه النسبة في حد ذاتها هي الحد الأقصى للإصدار.

-نظام الحد الأعلى للإصدار: يقوم هذا النظام على تحديد نهاية قصوى من الأوراق المصدرة والمتداولة من آن لآخر دون أن يستلزم القانون وجود الذهب في الغطاء النقدي، وإن كان النظام يتميز بالمرونة فإن تغييره يستلزم تغيير القانون، وهذا يحتاج إلى فترة زمنية تؤثر تأثيرا سلبا على نواحي النشاط الاقتصادي.

-نظام الإصدار الحر: يسمح هذا النظام للبنك المركزي بإصدار أي كمية من النقود حسب ما يقدره البنك من احتياطات النشاط الاقتصادي بقرارات تصدر عنه مباشرة دون أي ارتباط برصيد الذهب أو أي اعتبار آخر إلا اعتبار مستوى النشاط الاقتصادي وحاجة الاقتصاد القومي للنقود. وهكذا نلاحظ أن نظم الإصدار منذ نشأتها أخذت تتجه نحو إعطاء البنك المركزي مزيدا من المرونة في الإصدار، إذ يتوجب على البنك المركزي أن يقوم بدور أكثر إيجابية في توجيه السياسة النقدية والمالية للدولة.

المبحث الثاني: الميزانية العامة للدولة

إن إقامة العلاقة بين ما تحصل عليه الدولة من إيرادات وما يخرج عنها من نفقات اشباعا للحاجات العامة يتطلب فنًا معيّنًا يظهر هذا العلاقة و يحددها، فالدولة في العادة تضع تقديرا لنفقاتها وإيراداتها خلال فترة زمنية قادمة عادة سنة ويكون هذا التقدير مفصّلًا وشاملا لجميع أوجه الانفاق (جميع الحاجات العامة التي تهدف الدولة لإشباعها) ومصادر الإيرادات وتدرج هذه البنود التفصيلية في وثيقة رسمية اصطلاحوا على تسميتها بالميزانية العامة.

المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة.

تتعد الجهات المحددة لمفهوم الميزانية العامة للدولة وتحديد أهميتها كما يلي:

أولا: تعريف الميزانية العامة للدولة

إن تعريف الميزانية العامة لا يوجد له تعبيرا موحدًا وشاملا، وإنما اختلف وتعدد، ومن بين هاته التعاريف نذكر منها ما يلي:

-تعتبر الميزانية العامة للدولة وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة¹.

-ميزانية الدولة هي الغلاف المالي المخصص لمالية الدولة وبالتالي فهي تحمل النفقات العامة والإيرادات العامة، وهي بيان يقوم بترخيصه ومناقشته المجلس الشعبي الوطني ثمّ يطرح في قانون المالية².

-الميزانية هي تقييم مفصّل ومعتمد للنفقات والإيرادات العامة لفترة مالية آتية، عادة ما تكون سنة³.

- الميزانية هي عبارة عملية عن توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، سنة في المعتاد، تعبّر عن أهدافها الاقتصادية والمالية، من هذا التعريف المبدئي يمكننا أن نخلص إلى أن الميزانية العامة ليست فقط أداة محاسبية تبين الإيرادات والنفقات المستقبلية بل هي أيضا وثيقة للصلة بالاقتصاد ووسيلة الدولة في تحقيق أهدافها⁴.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا القول: أن الميزانية هي عبارة عن أرقام تقديرية لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية عادة سنة، فهي أداة تستعملها الحكومة من أجل تحقيق أهدافها التنموية، وهذه الوسيلة تعكس

¹-محمد عباس محززي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص383.

²-مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص19.

³-محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص133.

⁴-عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1992، ص279.

السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة وتبين الأولويات من خلال الاعتمادات المالية المرصدة، وتعكس لنا أيضا الجهود المالي للدولة في تدبير الشأن العام.

ثانيا: خصائص الميزانية العامة: وتمثل فيما يلي:

1- الميزانية العامة عمل إداري: تتضمن الميزانية العامة مجموعة من الإجراءات المالية والادارية التي تتخذها الحكومة لتنفيذ سياستها المالية، فالميزانية العامة من الناحية الادارية والتنظيمية تعد بمثابة خطة عمل يتم بمقتضاها توزيع المسؤوليات المتعلقة باتخاذ القرارات، التي تتطلبها عملية التنفيذ على مختلف الأجهزة الادارية والتنفيذية من أجل سلامة التنفيذ وتحت اشراف السلطة التشريعية الممثلة للشعب¹.

2- الميزانية العامة وثيقة تقديرية: تتضمن الميزانية العامة توقعات لأرقام الإيرادات العامة التي ينتظر أن تحصل عليها السلطة التنفيذية، وكذلك النفقات العامة التي من المقدر أن تصرفها لإشباع الحاجات العامة، وكل ذلك يتم خلال فترة مالية مستقبلية متفق على أن تكون سنة².

تستند الميزانية العامة إلى مجموعة من التنبؤات والافتراضات والتقديرية، والاجتهادات التي تتداخل خلالها المعطيات المؤكدة مع المعطيات غير المؤكدة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية والاقليمية الدولية³.

3- الميزانية العامة وثيقة قانونية: تصدر الميزانية وفق قانون المالية السنوي بحيث لا بد أن توافق عليه السلطة التشريعية في كل سنة حتى تكتسب الصبغة القانونية، وبما أن السلطة التشريعية هي ممثلة الشعب والمسؤولة عن حماية مصالحهم، فمن المنطق أن تعرض تلك الميزانية وما تتضمنه من السياسات والبرامج التي تلتزم الحكومة القيام بها، لتقوم بدراستها ومناقشتها، وبالتالي التأكد من سلامة السياسات والبرامج المخصصة لها، وقدرتها على تحقيق أهداف المجتمع⁴.

5- الميزانية العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع: تعتبر الميزانية العامة أداة هامة وأساسية لتحقيق أهداف الدولة، هذه الأهداف التي تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لطبيعة نظامها الاقتصادي والسياسي ودرجة تطويرها وظروفها، ومواردها واحتياجاتها⁵. فالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية، يمكن الوصول إليها وتحقيقها من خلال الميزانية العامة⁶.

¹ -خالد شحادة الخطيب- أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص275.

² -عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص58.

³ -لعمارة جمال، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الأول، 2001، ص115.

⁴ -حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص553.

⁵ -فليح حسين الخلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص170.

⁶ -طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص170.

ثالثا: أهمية الميزانية العامة للدولة

كشفت التجارب المالية في مختلف دول العالم عن تطور وظائف الميزانية العامة للدولة، مما جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في جميع الدول، ويمكننا أن نوضح هذه الأهمية فيما يلي:

1- الأهمية السياسية للميزانية العامة للدولة: لم تعد الميزانية العامة للدولة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية حيث يشترط لتنفيذ بنود الميزانية العامة للدولة أن يعتمد مشروعها من طرف البرلمان، وهذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة وعلى سياساتها المالية والاقتصادية بصفة عامة والميزانية تكون المرآة العاكسة لها.

ومن الأهمية السياسية المتعاضمة للميزانية العامة للدولة كونها تمارس تأثيرا حقيقيا على طبيعة النظام السياسي وكذلك على استقراره فتوجد علاقة وثيقة بين الميزانية والبرلمان، فقد ظهرت الميزانية العامة للدولة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عاملا لاندثاره.

مما سبق يمكن القول أن الميزانية العامة للدولة تعتبر إحدى أدوات المؤسسات السياسية المؤثرة على أموال المجتمع من حيث تنظيم مصروفها من جهة، والمحافظة عليها من جهة أخرى، كما تعني الميزانية العامة للدولة أيضا السلطة السياسية التي ارتضاها المجتمع لنفسه¹.

2- الأهمية الاقتصادية: لقد أصبح الهدف وراء الميزانية العامة للدولة هو السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد انتهى التحليل الاقتصادي الحديث إلى استخدام المالية العامة وبخاصة عجز الميزانية العامة (التمويل بالعجز) وفائضها كأداة لتحقيق توازن الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل².

ففي حالة التضخم يستخدم الفائض لسحب القوى الشرائية للحد من الطلب الفعلي المتزايد، أما في حالة الكساد فيستخدم العجز المنظم لرفع القوة الشرائية وذلك في محاولة رفع الدخل القومي.

أصبحت الميزانية العامة للدولة تستعمل كأداة لتقديم العون والحماية اللازمة للصناعات الوطنية لمساعدتها على الصمود في وجه منافسة المنتجات المستوردة عن طريق فرض رسوم عالية على المستوردات وإعفاء الصناعات المحلية من الرسوم والضرائب³.

¹- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 137.

²- عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص 577.

³- عادل فليح العلي، طلال محمد كراوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، بدون ذكر سنة نشر، ص 31.

3- الأهمية المالية: تعد الميزانية العامة للدولة المرآة التي تعكس المركز المالي للدولة لأنها وثيقة مالية تفصل وتعدد كل المصادر التي تدر الإيرادات العامة خلال السنة المالية، كما أنها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة والأغراض التي اعتمدت لأجلها لذلك فهي تكشف بجلاء حقيقة الوضع المالي للدولة.¹

المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة للدولة

هناك عدد من المبادئ العامة التي تحكم الميزانية العامة للدولة بتعيين من السلطة التنفيذية أن تضعها في اعتبارها وهي بصد تحضير الميزانية العامة للدولة ونبين فيما يلي المبادئ الأساسية لإعداد الميزانية العامة للدولة:²

أولاً: مبدأ وحدة الميزانية العامة للدولة:

1- تعريف مبدأ وحدة الميزانية العامة للدولة: يعني مبدأ وحدة الميزانية العامة للدولة أن ترد نفقات الدولة وإيراداتها ضمن صك واحد أو وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها، فالدولة تقوم بتنظيم ميزانية واحدة تتضمن مختلف أوجه النفقات والإيرادات مهما اختلفت مصادرها ومهما تعددت المؤسسات والجهات العامة التي يقتضيها تنظيم الدولة الإداري.

2- خصائص مبدأ وحدة الميزانية العامة للدولة:

أ- يتصف بالوضوح والسهولة لمن يريد أن يقف على حقيقة المركز المالي للدولة، حيث أن للدولة حساباً واحداً.
ب- يؤدي إلى سهولة تحديد نسبة الإيرادات والنفقات العامة إلى مجموع الدخل القومي بوجود أرقامها في صك واحد للميزانية العامة للدولة.
ج- يساعد السلطة التشريعية على أن تفرض رقابتها على تخصيص النفقات العامة حسب وجوه الانفاق الأكثر ضرورة.

د- يحول مبدأ وحدة الميزانية دون تلاعب الجهاز الحكومي في ماهية الانفاق والاعتماد.

هـ- يكشف عن إساءة استعمال النفقات العامة وعن التبذير في إنفاقها.

و- يساعد على إيجاد نظام محاسبي موحد لحسابات الحكومة وإدارتها المختلفة.

3- استثناءات مبدأ وحدة الميزانية العامة للدولة: هناك استثناءات واردة على مبدأ وحدة الميزانية العامة للدولة ومن بينها:³

¹ - إبراهيم علي عبد الله، أنور عجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان - الأردن، بدون ذكر سنة نشر، ص 31.

² - محمد خالد المهاني، الاتجاهات الحديثة الموازنة العامة للدولة، تجارب عربية مقارنة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة-مصر، 2012، ص 27.

³ - علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 89-91.

أ- الميزانيات غير العادية (المتغيرة):

نشأت فكرة الميزانيات غير العادية عندما لجأت الدولة إلى وضع ميزانيات للإنفاق على أغراض وقتية أو استثنائية وكانت هذه النفقات يجري تمويلها أيضا بموارد استثنائية وذلك حتى لا تدرج هذه النفقات والايادات بالميزانية العادية، ومن ثم تتضخم ميزانية الدولة بشكل غير طبيعي لفترة عابرة، وعلى هذا الأساس ذهبت بعض الدول إلى إعداد ميزانيات غير عادية لنفقات الحروب، وقد امتد تطبيق نظام الميزانيات غير العادية إلى فترات ما بعد الحرب وذلك بإعداد ميزانيات النفقات الاستثمارية التي تنفق على إعادة التعمير والايادات الاستثنائية التي يجري تدبيرها وقد تطورت طريقة الأخذ بالميزانيات غير العادية في بعض الدول على نحو أصبحت فيه ميزانياتها تنقسم إلى قسمين دائمة على نحو ما يتم في بعض المشروعات الخاصة من التفرقة بين حسابات الاستغلال وحسابات رأس المال.

ب- الميزانيات العامة الملحقة: تعتبر الميزانية العامة الملحقة للدولة ميزانية لها إيراد خاص من بعض الايرادات العامة ذات الطبيعة التجارية والثقافية والاجتماعية التي تتمتع بالشخصية المالية دون أن تكون لها شخصية معنوية منفصلة عن شخصية الدولة ولكن ميزانياتها تلحق بميزانية الدولة فتعرض على المجلس الشعبي الوطني ضمن قانون المالية وكما هو الحال بالنسبة للميزانية الملحقة الخاصة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

ج- حسابات الخزينة خارج الميزانية العامة للدولة: هي حسابات ليست لها علاقة مباشرة بإيرادات ونفقات الميزانية، وتشرف عليها الخزينة العامة للدولة، فقد تتلقى الحكومة بعض المبالغ لا تلبث أن يقيدها بعد مدة لأصحابها كتأمين المناقصات التي ترد لأصحابها بعد انقضاء وقتها، وبذلك لا يمكن عدّها إيرادات الميزانية العامة، فهذه الأموال التي تدخل الخزينة وتخرج منها، اعتبرت استثناءات من مبدأ وحدة الميزانية.¹

د- الميزانيات المستقلة: الكثير من الدول تضع ميزانيات مستقلة للأشخاص المعنوية المتمتعة بالاستقلال الإداري، كما يستوجب أن يتمتع باستقلال مالي لإعداد ميزانياتها، وتحديد نفقاتها دون إشراف من قبل وزير المالية، وتتم المصادقة على التقديرات لنفقاتها ومدخلها من قبل الأجهزة المحددة في القانون المنظم لهذه الهيئات وهي التي تتحمل العجز في الميزانية دون أن يؤثر ذلك على الميزانية العامة للدولة.²

¹-محمد خالد المهاني، الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة، مرجع سابق ذكره، ص28.

²-محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص135.

ثانياً: مبدأ سنوية الميزانية

1- تعريف مبدأ سنوية الميزانية: ويقصد بهذا المبدأ أن الميزانية تغطي سنة واحدة، بحيث ليس من الضروري أن تتفق مع السنة الميلادية، وإنما تحدد هذه السنة تبعاً لظروف دولة كل حدى، حيث أن تاريخ بداية السنة المالية تختلف من دولة لأخرى حسب النظام الإداري والتشريعي لها.¹

2- مبررات اختيار السنة كفترة قياسية للميزانية العامة للدولة: وتمثل أسباب اختيار السنة كفترة قياسية للميزانية العامة للدولة فيما يلي:²

أ- إذا كانت الفترة أكثر من سنة فهذا يؤدي إلى صعوبة تقدير وتنبؤ إيرادات الدولة ونفقاتها.

ب- إطالة فترة الميزانية لأكثر من سنة يؤدي إلى ضعف الرقابة عليها.

ج- ضرورة احتواء كافة المواسم والمحاصيل في الفترة الزمنية القياسية، فإذا كانت هذه الفترة أقل من سنة فإنها لن تشمل كافة المواسم والمحاصيل، مما يؤدي إلى ضعف إمكانية مقارنة الميزانية الحالية بالميزانيات السابقة وإطالة الفترة تعود إلى نفس النتيجة.

3- استثناءات مبدأ سنوية الميزانية العامة للدولة: لمبدأ سنوية الميزانية العديد من الاستثناءات، وتتضمن هذه الاستثناءات الموافقة على نفقات وإيرادات الميزانية لمدة تقل عن السنة وبعضها لمدة أكثر من سنة، ومن أكثر الاستثناءات شيوعاً ما يلي:³

أ- نظام الميزانية الاثني عشر: هي ميزانية توضع لشهر أو أكثر حيث تستمر بموجبها الحكومة بالإفاق في حدود 12/1 من الاعتمادات المفتوحة لها خلال السنة السابقة مع الاستمرار بجباية الإيرادات العامة خلال المدة نفسها، ويؤخذ بها عادة عندما يتأخر إقرار الميزانية إلى ما بعد دخول السنة المالية الجديدة.

ب- الاعتمادات الإضافية: يتم اللجوء إليها عندما تكون الاعتمادات المخصصة في الميزانية العامة للدولة لنفقة من النفقات غير كافية ويحتاج إلى اعتمادات جديدة، فتلجأ الحكومة إلى السلطة التشريعية بطلب فتح اعتمادات جديدة إضافية تصرف خلال السنة المالية.

¹ -محمود حسين الوادي، أحمد زكرياء عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2007، ص ص 173-175.

² -محمود حسين الوادي، أحمد زكرياء عزام، مبادئ المالية العامة، نفس المرجع، ص 175.

³ -محمد خالد المهاني، الاتجاهات الحديثة الموازنة العامة للدولة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

ثالثا: مبدأ توازن الميزانية العامة للدولة:

المقصود بتوازن الميزانية هو مساواة النفقات العامة مع الإيرادات العامة والمتمثلة في الإيرادات من الضرائب والرسوم وأملاك الدولة، فالميزانية تحقق عجزا إذا كانت النفقات العامة أكثر من الإيرادات العامة، وتحقيق فائضا إذا تجاوزت الإيرادات النفقات العامة. فتحقيق التوازن كان من الضروري في النظرية المالية التقليدية حتى لا تلجأ الدولة إلى الاقتراض لسد العجز في الميزانية، أما في النظرية المالية الحديثة أصبحت الميزانية العامة للدولة وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وأصبح توازن الميزانية العامة للدولة غير ضروري لأن استخدام القروض العامة تلجأ إليه العديد من الدول في الفترة الحالية.¹

رابعا: مبدأ شمولية (عمومية) الميزانية العامة للدولة:

1- تعريف مبدأ شمولية عمومية الميزانية: يستلزم هذا المبدأ إدراج كل الإيرادات والنفقات في وثيقة الميزانية دون إجراء مقاصة بينهما، أي تسجيل فائض الإيرادات في باب الإيرادات في الميزانية العامة للدولة، وفائض المصروفات في باب النفقات في الميزانية العامة للدولة.²

2- أهمية مبدأ الشمولية (العمومية) الميزانية: تبرز أهمية العمل بقاعدة شمول الميزانية من جوانب متعددة يمكن إجمالها ب:³

أ- إن قاعدة شمول الميزانية تؤدي إلى توضيح كامل لجميع عناصر الإيرادات والنفقات العامة مما يسهل مهمة السلطة التشريعية في الوقوف على طبيعة كل نفقة عامة وحجمها وكل إيراد عام قدر من قبل الحكومة.

ب- الأخذ بقاعدة شمول الميزانية هو تأكيد لرقابة السلطة التشريعية على النفقات العامة كافة وعدم السماح لحكومة بإخفاء أي نوع منها.

ج- تطبيق هذه القاعدة يضمن حسن إدارة الأموال العامة والحد من الانحراف.

3- إن الأخذ بقاعدة شمولية أو عمومية الميزانية يحمل معه أمرين، وهما:⁴

أ- مبدأ عدم تخصيص الإيرادات: يقصد بهذه القاعدة عدم تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة بالذات، فمثلا ما يتأتى من حصيلة إيراد ضريبة معينة لا يجوز أن يصرف لسد نفقة إدارية أو اجتماعية، ولهذا فإن الهدف من هذه القاعدة هو تحصيل الإيرادات كافة لسد وتغطية النفقات جميعا.

¹ -محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص 270-271.

² -محمود حسين الوادي، أحمد زكريا عزام، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 135.

³ -زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الميزانية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص 177.

⁴ -أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق ذكره، ص 113.

ب- تخصيص الاعتمادات: يقصد بقاعدة تخصيص الاعتماد، تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من وجوه الإنفاق العام، أي بمعنى آخر أن النفقات العامة تفصل في توزيعها وتخصص في الميزانية العامة للدولة ، ولا تدرج بشكل إجمالي وبذلك فإن الحكومة تكون ملزمة في الاعتمادات والسير ضمن تفصيل وتوزيع النفقات عند إنفاقها وحسب حدود وإجازة السلطة التشريعية.

المطلب الثالث: تقسيمات الميزانية العامة للدولة:

يمكن تقسيم الميزانية إلى عدة أنواع من الميزانيات يختلف مجال تطبيقها من دولة لأخرى وفقا للنظام السياسي والإيديولوجية المطبقة. كما تطبق وفقا لأولويات محددة وفقا لكل نظام وتمثل هذه التقسيمات في:

- ميزانية البنود.
- ميزانية الأداء والبرامج.
- ميزانية التخطيط والبرمجة.
- الميزانية الصفرية.

أولا: ميزانية البنود:¹

بدأ تطبيقها في عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية، في شكل ميزانية تنفيذية شاملة ويتم تصنيفها إلى تصنيفين، إما أن يكون تصنيف وظيفي على شكل برامج ووظائف، إما أن يكون تصنيف موضوعي، وإما أن يكون تصنيف اقتصادي، للتمييز بين النفقات الجارية والرأسمالية، بحيث يتم على أساسها تصنيف النفقة وفقا لنوعيتها وليس وفقا للغرض منها.

1- تبويب ميزانية البنود:

أ- التبويب الإداري: أو التبويب النظامي لارتباطه بالتنظيمات الحكومية، بحيث يخصص لكل وزارة أو مصلحة اعتمادات خاصة في الميزانية العامة للدولة ، غالبا ما تقتصر على المصروفات، دون تحديد أسبابها.

ب- التبويب الموضوعي: ويطلق عليه بالتبويب النوعي أحيانا، ويعتمد على نوع الخدمة أو موضوع النفقة في تبويب الميزانية.

ج- التبويب الوظيفي: ويقصد به التبويب تبعا للوظائف العامة التي يتم تخصيص النفقة لأدائها بحيث يتناول الانفاق لعام بصفة أساسية.

¹ -أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 283-285.

د- التبويب الاقتصادي: يعتمد هذا التبويب على تقسيم النفقات والإيرادات إلى مجموعات حسب أوجه النشاط الحكومي وعلاقتها بفروع النشاط من إنتاج واستهلاك واستثمار، ثم تقسم النفقات والإيرادات إلى جارية وأخرى رأسمالية.

هـ- التبويب المزدوج: هو تبويب يجمع بين مميزات التبويب الوظيفي والاقتصادي.

2- مميزات ميزانية البنود:

- وجود نماذج وتعليمات واضحة تساعد على تجميع البيانات.
- سهولة الاعداد عند تقدير الاحتياجات لكل جهة حكومية.
- سهولة إجراء المقارنات بين إيرادات ونفقات السنة السابقة.

3- عيوب ميزانية البنود:

- عدم وضوح الأهداف التي ترصد لها الاعتمادات.
- عدم القدرة على قياس الأداء الفعلي للأجهزة الحكومية.
- قلة المرونة عند التنفيذ.

ثانيا: ميزانية البرامج والأداء

ترجع فكرة ميزانية البرامج والأداء إلى الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل "لجنة تافت" وهذا في عام 1913، ويهدف تقرير هذه اللجنة إلى أهمية تبويب الميزانية العامة وفقا لهدف النشاط، لكن هذه الفكرة لم يكن لها قبولا في تلك الفترة، ولكنها نُفذت في سنة 1935، حين شرعت وزارة الزراعة الأمريكية في إعداد ميزانية مشروع حوض نهر تنسي على أساس البرامج والأداء، ونتيجة لتوصيات لجنة هوفر في سنة 1959 تعمقت أكثر هذه الفكرة التي دعت إلى تبويب ميزانية الولايات المتحدة على أساس البرامج والأنشطة التي تنفذها الحكومة.

ومن أسباب التحول في أهداف الميزانية العامة للدولة من ميزانية البنود إلى ميزانية البرامج والأداء ما يلي:

- 1- إدخال أساليب الإدارة المالية الحديثة في مجال الإدارة الحكومية.
- 2- ظهور أنظمة وأجهزة للرقابة المالية منفصلة عن جهاز الميزانية.
- 3- الاهتمام بنوعية الخدمة والارتقاء بها.
- 5- تطبيق النظم المحاسبية التي تحقق الرقابة الداخلية في المجال الحكومي.
- 5- تطوير أنظمة وإجراءات المشتريات والمخازن دون استخدام ميزانية الدولة في تحقيق الأهداف.

وقد كان تعريف ميزانية البرامج والأداء حسب لجنة التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي:

" هي مجموعة الأساليب التي بواسطتها تمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة، ومقارنة تنفيذ هذه الأهداف حسب الوقت، ساعات العمل والمواد، إن هذا النظام يزود من يستخدمه بمعلومات لا يمكن له الحصول عليها من خلال طرق الميزانية التقليدية، إذ يساعد في الحصول على نتائج أساسية ويهيئ قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات"¹

1- عناصر ميزانية البرامج والأداء: وهي الأسباب التي دعت إلى اعتماد هذا الأسلوب في الميزانية وتتمثل هذه العناصر:

أ-التصنيف الوظيفي.

ب-نظام الإدارة المالية (نظام العمليات المالية والمحاسبية).

ج-مؤشرات الانجاز.

أ- التصنيف الوظيفي: إن النظام المتكامل للتصنيف يرتكز على تصنيف وظيفي يجمع البرامج والنشاطات في إطار الأهداف الكبرى للحكومة، ويتألف هذا التصنيف من 3 مراحل بحسب دليل الأمم المتحدة.

- مرحلة الوظائف: وتتمثل في مجموعات واسعة من العمليات التي تؤدي إلى تحقيق هدف رئيسي للحكومة.

- مرحلة البرامج: وهي تفرعات كبيرة لوظيفة معينة تسمح بمعرفة الانجازات النهائية للإدارات الرئيسية.

- مرحلة النشاطات: وهي أجزاء من برامج تبين أنواعا متوافقة من الأشكال التي تقوم بها هيئات متفرعة عن الإدارات الرئيسية لأجل تحقيق النتائج النهائية للبرامج.

ب- نظام الإدارة المالية (نظام العمليات المالية والمحاسبية): إن نظام الإدارة المالية هي حلقة متواصلة من العمليات ترتبط ببعضها البعض المساعدة على اتخاذ القرارات في جميع المستويات ولا سيما في مستوى القيادة، ففي هذه المرحلة يجب معرفة تصنيف مختلف العمليات، وكيفية ربط كل عملية بأخرى، والنظام المحاسبي الواجب اعتماده، ونوع المعلومات التي يتاح استخلاصها والرقابة عليها.

ج- مؤشرات الانجاز (منهجية قياس الأداء):

يتم تقدير الانجازات بالاستناد إلى مؤشرات وهذه المؤشرات هي:

1- مؤشرات التنفيذ المادية أو المالية.

¹-خالد شحادة الخطيب- أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة ، مرجع سبق ذكره، ص355-357

2- المؤشرات الاجتماعية.

- مؤشرات التنفيذ المادية أو المالية: وتعتبر هذه المؤشرات ضرورية للأسباب التالية:

- قبل اتخاذ القرار، حتى تصبح المقارنة ذات فائدة.

- بعد اتخاذ القرار، بحيث تسمح بإجراء الرقابة على النتائج المتحصلة.¹

- المؤشرات الاجتماعية: تحتل المؤشرات الاجتماعية مركزا مختلفا تماما عن المؤشرات المادية أو المالية، ولا يوجد تعارض بين هذه النوعين من المؤشرات لأن المؤشرات الاجتماعية تحدد على أنها معطيات تبين النشاط في مجتمع معين من خلال:

- إن هذه المؤشرات تتجاوز الأرقام والاحصاءات العددية وحتى الأوصاف النوعية والكمية.
- إن هذه المؤشرات تتجاوز الترشيح الوظيفي الخاص بالاقتصاد لتصل إلى الترشيح الجوهرى والذاتى الخاص بالمجتمع ككل.²

ثالثا: ميزانية التخطيط والبرمجة

ظهر نظام التخطيط والبرامج والموازنة في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الانتقادات والدراسات المقدمة حول الميزانية العامة للدولة من طرف الكونغرس، بحيث تركز على التخطيط وعلى ضرورة الربط بين التخطيط والميزانية العامة للدولة، كما تعرف على أنها أداة للتخطيط ووسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة أو لتعديل تلك الأهداف، وتهدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الانتاج إلى منتجات نهائية.³

ويركز هذا النوع من الميزانيات على النقاط التالية:

- الاعتراف بطويلة الأجل.
- تحليل الأنظمة والكلفة والمنافع.
- تطوير وعرض البيانات عن الآثار الكلية.
- بيان البدائل المحتملة المتعلقة بقرارات تخصيص الموارد، لتنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.⁴

¹-خالد شحادة الخطيب- أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 350-358.

²-نفس المرجع، ص 351.

³-مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

⁴-خالد شحادة الخطيب- أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 357.

رابعاً: الميزانية ذات الأساس الصفري (الميزانية الصفرية)

يتم بمقتضى هذا الأسلوب إعداد الميزانية التخطيطية، حيث ترى كل البرامج والمشروعات كافة الجديد منها والقديم على أنها جديدة حيث يفترض أنها تبدأ من نقطة الصفر حتى تقاس فاعلية كل وحدة نقدية يتم انفاقها.¹ ويمكن استخدامها في المجالات كافة حتى يمكن تطبيقها في:

- الأنشطة الصناعية.
- الأنشطة الخدمية.
- الوحدات الاقتصادية كافة.
- الميزانية العامة للدولة.

وتم تطبيق مبادئ وأسس الميزانية الصفرية في أواخر خريف سنة 1973 بهدف تطوير انماط تبويب الميزانيات من خلال تقسيم كل الأنشطة المفتوحة والنفقات على وحدات متماسكة أو مترابطة من حيث المقدرة على قيادتها والسيطرة عليها، بحيث ساعدت هذه الميزانية الكثير من المديرين في تقليل حجم ومتطلبات الميزانيات واجراءاتها الطويلة.

1-مزايا الميزانية الصفرية:

- حصر النفقات المختلفة وتبويبها بصورة يمكن التحكم فيها وربطها مع الإدارة العليا.

2- عيوب الميزانية الصفرية:

- لا تهتم بما إذا كان المشروع سينتهي أم لا فهي تقوم بفتح اعتماد له ولكن تترك أمر المتابعة للجهات الإدارية.²

¹-محمد خالد لمهاني، الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة، مرجع سابق ذكره، ص55.

²-أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق ذكره، ص293.

المبحث الثالث: مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة

تمر عمليات الميزانية في دورة مستمرة يطلق عليها الاقتصاديون المليون لفظ دورة الميزانية العامة، بحيث تتضمن مراحل يتداخل فيها كل من الماضي والمستقبل والحاضر خلال السنة المالية، وتتعاقد وتتكرر عاما بعد عام، وبالتالي يمكن تقسيم هذه الدورة إلى أربعة مراحل متميزة.

المطلب الأول: مرحلة إعداد (تحضير) الميزانية العامة للدولة

تبدأ هذه المرحلة بإصدار إعلان من قبل السلطة التنفيذية المسؤولة عن التنظيم المالي للدولة وهو وزير المالية إلى كافة الجهات بقرب نهاية السنة المالية، وبداية سنة مالية جديدة، حيث تقوم وزارة المالية بتوزيع نموذج الميزانية العامة للدولة على كافة الوزارات المعنية، ومطالبتها بعمل الاستعدادات اللازمة لتحديد التوقعات المناسبة بخصوص الأنشطة المختلفة، والاقتراحات للنفقات اللازمة للسنة المالية المقبلة، ويتم عمل المشروع النهائي الميزانية الخاصة بكل جهة وتسليمه إلى وزارة المالية، بحيث تبدأ في التشاور للجنة العليا مع كل وزارة، وقبول الاعتراضات، والقيام بتعديلات، وبعد ذلك رفع المشروع إلى مجلس الوزراء، بحيث يتم مناقشته مع وزير المالية لتقديمه في صورته النهائية، ورفعها للسلطة التشريعية السياسية لمناقشته وإقراره والمصادقة عليه.¹

وبما أن الميزانية العامة للدولة خطة عمل الحكومة لسنة قادمة فلا بد أن يتم تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة المتوقع تحصيلها في تلك السنة ويجب مراعاة الدقة في هذه التقديرات حتى تكون مطابقة للواقع بقدر الإمكان.

أولاً: طرق تقدير النفقات العامة

لا توجد هناك طرق معينة لتقدير النفقات العامة لذلك فهي تخضع لطريقة التقدير المباشر حيث يكون هذا التقدير وفقاً للحاجات المنتظرة، وهو لا يثير أية صعوبة من الناحية الفنية وكل ما في الأمر أن يكون تقديراً صادقا ويطلق لفظ اعتمادات على المبالغ المقترحة للنفقات العامة، والأصل في اعتمادات الميزانية العامة للدولة أنها اعتمادات محددة أي أن لا يجوز تجاوزها إلا بإذن مسبق من السلطة التشريعية، ويتم تقدير النفقات العامة في الميزانية العامة تبعا للتقسيم الوظيفي حسب الأنشطة أو تبعا للتقسيم الإداري حسب الوحدات الحكومية أو حسب التقسيم الاقتصادي (نفقات جارية ونفقات رأسمالية)... الخ.²

¹ - أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 275.

² - جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2010، ص 353.

ثانياً: طرق تقدير الإيرادات العامة:

إن تقدير الإيرادات العامة يعد أكثر صعوبة من تقدير النفقات العامة بسبب شدة تأثير الإيرادات بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحلية والدولية، وصعوبة حصر مصادرها، بحيث تلجأ الدولة إلى طرق عدة لتقدير إيراداتها ومنها:¹

1- طريقة حسابات السنة قبل الأخيرة:

سميت هذه الطريقة بطريقة حسابات السنة قبل الأخيرة بالنظر إلى أن تحضير الميزانية اعتماداً على السنة الجارية التي تكون السنة السابقة لميزانية العام المقبل لا يكون دقيقاً لأن نتائجها ليست معروفة ولأنها لا تكون قد انتهت بعد، لذا يؤخذ بحسابات السنة قبل الأخيرة الجاري التقدير فيها للاعتماد عليها في تقدير الإيرادات، وتعرف هذه الطريقة أيضاً بطريقة التقدير الآلي لأن تقدير الإيرادات بموجبها لا يتطلب مجهوداً سوى الأخذ بنتائج السنة قبل الأخيرة وتتسم بالبساطة والوضوح وعدم حاجة الإدارة إلى خبرة كبيرة للأخذ بها؛ لكن رغم ما تتسم به إلا أنه يؤخذ عليها إغفالها للعلاقة الوثيقة بين الإيرادات والأوضاع الاقتصادية المتغيرة والمتقلبة باستمرار.

2- طريقة الأخذ بمتوسط الإيرادات:

هذه الطريقة يتم تقدير الإيرادات فيها على أساس معدل العائد المحاسبي لعدد من السنين وفق متوسط الإيرادات في سنوات معينة وهذه الطريقة لها عيوبها حيث غالباً لا تتطابق مع متطلبات الواقع الفعلي لتطور الدولة الاقتصادية ومتطلبات الانفاق وفق ذلك الواقع.²

3- طريقة التقدير المباشر:

وتعتبر من الطرق الشائعة التطبيق في الوقت الحاضر وتقوم هذه الطريقة على أساس ترك حرية كبيرة للقائمين بالتقدير فيمكن لهم الاسترشاد بالإيرادات التي تحققت في السنوات السابقة وكذلك دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتوقعات التي يمكن أن تكون عليها تلك الظروف خلال السنة المقبلة ولا شك أن هذه الطريقة بما تضمنه للقائمين على عنصر الميزانية العامة للدولة من حرية، غير أن هذه الحرية إن كانت مريحة من ناحية قد تكون من ناحية أخرى سيئة تنسب إليها إذا ما أساء الموظفون في استعمالها بأن يغالوا في تقدير الإيرادات حتى يمكنها التوسع في تقدير النفقات.³

¹-زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الميزانية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 137-138.

²-سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 227.

³-عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد، 2007، ص 538.

المطلب الثاني: مرحلة الاعتماد والتنفيذ للميزانية العامة للدولة

سنتطرق في هذا المطلب إلى المرحلة الثانية والثالثة من دورة الميزانية العامة للدولة وهما مرحلة الاعتماد والتنفيذ للميزانية العامة للدولة.

أولاً: مرحلة اعتماد الميزانية العامة للدولة

إن اعتماد الميزانية يعني اعتماد الشعب لها، ويعتبر اعتماد الميزانية العامة للدولة من قبل السلطة التشريعية من المسؤوليات الكبيرة التي تعدّ فيما بعد مصدراً لتنفيذ هذه الميزانية، فإذا تم اعتماد الميزانية بكثير من الأخطاء فإن معنى ذلك عدم صلاحيتها لتنفيذ الخطة المالية وبالتالي تحقيق أهداف الميزانية.

وعلى الرغم من أن اقتراحات مشروعات الميزانية العامة للدولة يتم بسرية تامة من قبل السلطة التنفيذية نظراً لخطورة هذا الأمر بالنسبة للجهات الأخرى، إلا أن الأمر يختلف في حالة التصديق على الميزانية، بحيث يتم في صورة علنية ويعطى الحق لكل عضو في المجلس النيابي للاعتراض على مشروع الميزانية، بل المطالبة بتعديل بعض البنود لمصلحة الإقليم، ومن أهم أساليب التوصل إلى المشاركة الإيجابية للسلطة التشريعية في مناقشة مشروع الميزانية العامة للدولة، تشكيل لجان متخصصة داخل إطار السلطة التشريعية تضم عناصر من ذوي الدراية والخبرة بالشؤون المالية والاقتصادية، ويختلف أسلوب التصديق على الميزانية العامة باختلاف ظروف وايدولوجيات الدول¹.

ثانياً: تنفيذ الميزانية العامة للدولة

إن تنفيذ الميزانية العامة للدولة تعني طور التطبيق الواقعي العملي ومهمة التنفيذ هي من مسؤولية الحكومة حيث تتم تبليغ الجهات العامة لتنفيذ ميزانيتها التي تم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية² فعملية التنفيذ تحكمه اعتبارات سياسية ومالية وإدارية، فالاعتبار السياسي يتمثل في ضمان احترام الامتيازات للبرلمان في المجال المالي، أما الاعتبار المالي يكون مضمونه منع كل تبذير من قبل المسؤولين عن تنفيذ الميزانية والاعتبار الإداري يتضمن إدارة جيدة للمرافق العامة. إن إجراءات تنفيذ الميزانية يختلف معناه في تنفيذ النفقات عنه في تنفيذ الإيرادات.³

1- إجراءات تنفيذ النفقات:

يتم تنفيذ النفقات العمومية من خلال مراحل تنفيذها أولاً، ثم من خلال النظام القانوني الذي تخضع له ديون الدولة والمؤسسات الإدارية الأخرى ثانياً.

¹ - احمد عبد السميع علام، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 277.

² - سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 230.

³ - محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 195.

أ- مراحل تنفيذ النفقات العمومية: عملية صرف النفقة تجرى ضمن قواعد معقدة تضمن صيانة الأموال العمومية، وهي تمرّ عبر مرحلتين متتاليتين:

- المرحلة الادارية يتم تنفيذها من قبل الأمر بالصرف، وهي تجرى على ثلاث فترات: الالتزام بالنفقة، وتصفيتهما، والأمر بصرفها.

- المرحلة الحسابية التي تتمثل في دفع النفقة ويقوم بها المحاسب العمومي.¹

وفي مرحلة تنفيذ النفقات نميز بين 5 عمليات متتالية:²

- عقد النفقة: هو الرابطة القانونية التي تنشأ بين الدولة ودائنيها حين توافر الاعتمادات اللازمة لسرف النفقة في الميزانية العامة للدولة مثل قرار تعيين موظف أو الاتفاق على القيام بمشروع مع شخص.

- تصفية النفقة: وهي التقدير الحقيقي للمبلغ الواجب دفعه، والتأكد من حلول موعد استحقاقه وأنه لم يسبق دفعه أو تسويته بواسطة المقاصة، كما قد يتطلب الأمر تقديم بعض المستندات التي تثبت الدين في ذمة الدولة.

- الأمر بالدفع: يعني صدور الأمر بالدفع من الموظف المختص إلى الخزينة العامة بصرف مبلغ الدين كما حددته مرحلة تصفية النفقة.

- دفع النفقة: ويقصد به الدفع الفعلي للمبلغ الصادر به أمر الدفع إلى صاحب الحق فيه.

ب- النظام القانوني للنفقات العمومية:

تخضع ديون الدولة والمؤسسات الإدارية الأخرى لنظام قانوني استثنائي يتميز عن النظام الذي تخضع له ديون الأفراد العاديين، ويتمثل هذا النظام في القاعدتين التاليتين:

- انعدام التنفيذ الجبري.

- استعمال قاعدة التقادم الرباعي المسقط.

- انعدام التنفيذ الجبري: ويتمثل مضمونها في:

إذا رفض شخص إداري عام أن يدفع الديون التي عليه لا توجد وسيلة قانونية لحمله على القيام بذلك، وترجع أسباب هذه القاعدة:

- أن أموال الأشخاص العامة تستهدف تحقيق الصالح العام ولذلك لا يجوز الحجز عليها.
- تستلزم طرق التنفيذ الجبري استعمال السلطة العامة، ولذلك لا يعقل أن تستعمل الدولة سلطاتها ضد نفسها.³

¹- يلس شاوش بشير، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 217-218.

²- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق ذكره، ص 352-353.

³- يلس شاوش، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 223-225.

- قاعدة التقادم الرباعي المسقط: أكد المشرع الجزائري أخذه بهذه القاعدة في عدة نصوص، أهمها المادة 17 من قانون 15 يوليو 1985 المتعلق بقوانين المالية: "تسقط بالتقادم وتسدد لفائدة المؤسسات العمومية المعنية كل الديون المستحقة للغير من طرف الدولة أو لولاية أو البلدية أو مؤسسة عمومية مستفيدة من إعانات ميزانية التسيير عندما لم تدفع هذه الديون قانونا في أجل أربع سنوات ابتداء من اليوم الأول للسنة المالية التي أصبحت فيه مستحقة وذلك ما لم تنص أحكام قانون المالية صراحة على خلاف ذلك". تقوم هذه القاعدة على قرينة مفادها أن الدائن الذي سكت طيلة هذه المدة يكون تخلى عن المطالبة بدفع النفقة.

- احتساب المدة: تحتسب لأجل 5 سنوات ابتداء من اليوم الأول للسنة المالية التي أصبحت فيها النفقة المستحقة.

ويستبعد تطبيق هذه القاعدة في حالتين:

- إذا لم يتم الأمر بصرف النفقة أو دفعها بفعل الإدارة.
- في حالة وجود امتناع لم يمكنه من المطالبة بحقوقه (عدم الأهلية، المحكوم عليه بعقوبة جنائية...)¹

2- اجراءات تنفيذ الايرادات:

تتولى المصالح الحكومية المختلفة عملية تحصيل الايرادات ويتبع في تحصيل الايرادات قواعد مهمة يمكن ايجازها فيما يلي²:

- أ- لا تحصل بعض الايرادات العامة كالضرائب إلا إذا توافرت الواقعة المنشئة للضريبة كتحقيق ربح بالنسبة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الحصول على إيراد معين بالنسبة للضريبة على القيم المنقولة... الخ.
- ب- المنازعة في دين الضريبة لا يوقف دفعها بل يجب الدفع أولا ثم الاعتراض بعد ذلك وفقا لقاعدة ادفع ثم اسأل.
- ج- مراعاة مواعيد التحصيل وطريقة التحصيل في الأحوال التي تنص عليها القوانين المختلفة.

يتطلب تحصيل كل إيراد تنفيذ عمليتين:

- الأولى تتولى الجانب الإداري وهي التحقق من قيام الحق لمصلحة الدولة ومعرفة مقداره.
 - الثانية جباية وتحصيل المبلغ المتحقق.
- وهذا التمييز بين هاتين العمليتين يقتضي الفصل في أعمال الموظفين الذين يقومون على تنفيذها بين الوظائف الادارية والوظائف الحسابية.

¹- يلس شاوش بشير، مرجع سبق ذكره، ص 227-228.

²- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، مرجع سابق ذكره، ص 551-552.

المطلب الثالث: مرحلة رقابة الميزانية العامة للدولة

تعتبر مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية، من أهم مراحل دورة الميزانية العامة، فهي تبين مدى سلامة، ودرجة الدقة في تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة، التي تضمنتها ميزانية الدولة، وتساعد في التأكد من تحصيل الإيرادات المقررة والتأكد من إنفاق الاعتمادات المرصودة.

تبدأ هذه المرحلة مع بدء أول مرحلة الميزانية مرحلة الأعداد وتصاحب مرحلتها الاعتماد والتنفيذ.

أولاً: مفهوم الرقابة:

توجد عدة تعريفات للرقابة، نذكر منها ما يلي:

- 1- الرقابة هي مجموعة الإجراءات التي توضع للتأكد من مطابقة التنفيذ الفعلي للخطط الموضوعية، ودراسة أسباب الانحراف في التنفيذ، حتى يمكن علاج نقاط الضعف، ومنع تكرار الخطأ.¹
- 2- الرقابة هي عملية إدارية ووظيفية من وظائف الإدارة وهي أنشطة تنظيمية منهجية، وهي عبارة عن عمليات مستمرة لقياس الأداء ومقارنتها بالخطط الموضوعية وموضع التطبيق وقياس الأداء في تنفيذها واتخاذ الإجراءات لضمان النتائج المرغوبة وتصحيح الانحرافات في التنفيذ.²

ثانياً: أنواع الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة

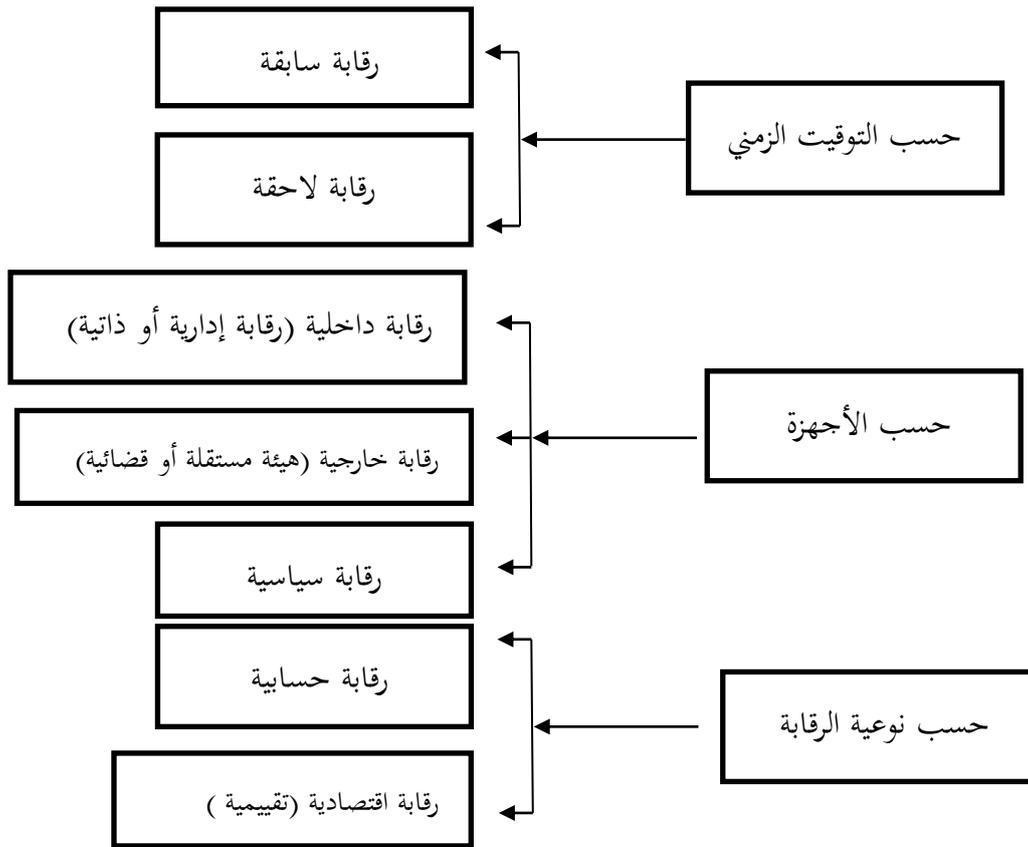
تقسم الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العامة للدولة إلى عدة أنواع، وتختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها

الباحث.

¹ - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان -الأردن، 2007، ص158.

² - سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص233.

الشكل رقم (01-01): أنواع الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العامة للدولة



المصدر: محمد شاکر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص151.

1- حسب التوقيت الزمني: وتنقسم إلى:¹

أ- **الرقابة السابقة:** وتتمثل هذه الرقابة في اجراء عمليات المراجعة (التدقيق) والرقابة قبل الصرف ويعني ذلك عدم جواز الارتباط بأي نوع من أنواع الانفاق إلا بعد الحصول على إذن من الجهة المختصة من قبل الدولة بالرقابة على الانفاق، ومن البديهي أن الرقابة السابقة إنما تتم على جانب النفقات دون جانب الإيرادات في الميزانية العامة للدولة بحيث هذا النوع من الرقابة يمنع التصرفات التي تقوم بها السلطة التنفيذية والتي تتسم بعدم مشروعية الأمر الذي يدعم سلطة القانون كما أنها تحقق وفرا في النفقات العامة، وتتصف الرقابة السابقة بالسرعة والفورية التي تعتبر من صفات الرقابة الناجحة المؤثرة.

ب- الرقابة اللاحقة:

تبدأ هذه الرقابة عملها الرقابي بعد انتهاء السنة المالية واستخراج الحساب الختامي الميزانية العامة للدولة وهي لا تنصب على جانب النفقات كما هي الحال في الرقابة السابقة وإنما تمتد لتشمل الرقابة على الإيرادات

¹ -عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص572.

العامة (وعلى الأخص الضرائب والرسوم) للتأكد من قيام الجهات الادارية المختصة بالتحصيل بهذا العمل، كما أنها هذه الرقابة تتصف بالشمول والمقدرة على وضع ملاحظات للإصلاح، وتكون أخرى على سد الثغرات التي تكشفها الرقابة لارتباطها غالباً بالسلطة التشريعية.

2- حسب الأجهزة

أ- الرقابة الداخلية (رقابة إدارية أو ذاتية):

يقصد بالرقابة الادارية الرقابة التي تقوم بها إدارة تابعة لجهة التنفيذ نفسها، أي أنها الرقابة المناطة بوزارة المالية على غيرها من الوزارات والمصالح الحكومية ورقابة الرئيس الاداري والمحاسب لكل وحدة من وحدات الانفاق الحكومي فالسلطة التنفيذية ممثلة بوزارة المالية (في مجال الميزانية العامة للدولة) تكون مسؤولة عن جميع الخطط والبرامج المتعلقة بالاقتصاد والجوانب المالية وتطبيق القوانين وهذا كله أمام السلطة التشريعية، وتتمثل أهمية هذه الرقابة في أنها تشمل كافة التصرفات المالية للوحدات الحكومية المختلفة، وذلك للتأكد من سلامة تحصيل الايرادات وصحة الارتباطات المالية، حيث هذا النوع من أنواع الرقابة لا يسمح بصرف أي مبلغ وفق ارتباطات الحكومة المالية، إلا إذا كانت مطابقة للقواعد المالية والاعتمادات المرصدة في الميزانية العامة للدولة.¹

ب- الرقابة الخارجية (المستقلة):

تقوم بهذه الرقابة جهة قضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ومهمتها محاكمة المسؤول عن الأخطاء والانحرافات المالية وإصدار العقوبات وإحالته إلى القضاء الجنائي، كما قد يطلب من الجهة القضائية وضع تقارير سنوية توضح مدى سير عملية الانفاق والايراد، وفيما إذا كانت مطابقة للقوانين والقواعد والأنظمة المالية، وترفع هذه التقارير السنوية باسم رئيس الدولة أو باسم المجالس النيابية²

ج- الرقابة السياسية (البرلمانية):

لا ينحصر دور الهيئات التشريعية (البرلمانية) على مجرد تصديق الميزانية العامة للدولة وإنما يتعدى ذلك إلى الرقابة على تنفيذها كي يتحقق في النهاية من مدى التزام السلطة التنفيذية بالاعتمادات المخصصة في الميزانية فضلاً عن أن الرقابة على تنفيذ الميزانية هي في الأصل من اختصاص السلطة التشريعية حيث تعد هي الرقبة على أعمال السلطة التنفيذية، وتعد هذه الرقابة أكثر عمومية وذلك لما تتمتع به من رقابة مطلقة، وتعد أيضاً رقابة شاملة تتناول جميع نتائج الميزانية العامة للدولة.³

¹ - زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الميزانية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 373-375.

² - أعاد حمود القيسي، المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص

³ - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 579.

3- حسب نوعية الرقابة: وتقسم إلى:¹

أ- الرقابة الحسائية: وهي الرقابة التي تهدف إلى التأكد من سلامة عمليات تحصيل الإيرادات، وصرف النفقات، وتركز أيضا على سلامة الاجراءات، وصحة المستندات لعمليات التحصيل والصرف، ومطابقتها للنماذج المعدة لها، وأن العمليات المالية قد تمت وفق الأنظمة واللوائح، والتعليمات المالية، ويجدر التنويه إلى أن الرقابة الحسائية تعتبر رقابة تقليدية وهي مطبقة في معظم دول العالم، وتتلاءم مع الميزانية العامة التقليدية (ميزانية البنود).

ب- الرقابة الاقتصادية:

الرقابة الاقتصادية هي الرقابة التي لا تكتفي بمراجعة الجانب الحسائي ولكنها تمتد لتشمل متابعة تنفيذ الاعمال، والمشاريع والبرامج ومعرفة تكلفتها، وما قد صاحب التنفيذ من إسراف، والتأكد من كفاءة الجهات القائمة بالتنفيذ، وتعتبر الرقابة الاقتصادية من الأساليب الحديثة التي طبقت على نطاق ضيق قبيل الحرب العالمية الثانية، وظهرت هذه الرقابة نتيجة لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وازدياد حجم المشاريع العامة، وكبر حجم الميزانية العامة للدولة.

كما أن تطبيق الرقابة الاقتصادية يتطلب تطوير أسلوب تبويب الميزانية العامة، من ميزانية تقليدية ميزانية البنود، إلى ميزانية برامج وأداء، حيث تترجم الأعمال والمشاريع الحكومية إلى وحدات أداء محددة، توضع لها تكاليف نظمية، وتبين الرقابة الاقتصادية مدى كفاءة أجهزة الاقتصاد العام في أدائها لمهامها.

ثالثا: مراحل عملية الرقابة

إن العملية الرقابية تحتوي على أربعة مراحل متسلسلة تبدأ بتحديد أهداف ومعايير وتنتهي باتخاذ اجراءات تصحيحية وكالآتي:²

1- التخطيط، بدون تخطيط لا توجد رقابة حيث أن الخطط التي تعدها المنظمة تشمل على أهداف ولا بد من وضع معايير أداء المجالات الرئيسية وهذه المعايير تعد أمرا مهمًا للمنظمة فإن العملية الرقابية تركز عليها وتعتبرها مرحلتها الأولى.

2- قياس الأداء الفعلي، وهي الخطوة الثانية بقياس ما تم إنجازه فعلا من مهام وأنشطة ويجب أن يكون القياس دقيقا لمعرفة ما تحقق بالضبط على أرض الواقع لمقارنته فيما بعد بما تم تخطيطه مسبقا.

3- مقارنة النتائج بالمعايير والأهداف، حيث تقوم المنظمة أو الجهة الرقابية بمقارنة النتائج المتحققة فعلا بما تم تحديده من معايير وأهداف.

¹ -محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق ذكره، ص ص159-170.

² -سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص ص235-237.

4- اتخاذ الاجراءات التصحيحية، وهي الخطوة الأخيرة من مراحل العملية الرقابية حيث يتوجب تصحيح الأخطاء والانحرافات التي اكتشفت في المرحلة السابقة عند المقارنة مع المعايير.

إذن العملية الرقابية تكون كالتالي:

الشكل رقم (01-02): مراحل العملية الرقابية



المصدر: سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 237.

خاتمة الفصل:

مما سبق ذكره في هذا الفصل، يمكن أن نستخلص أن السياسة المالية المقصود منها هو تحديد الدولة لمصادر دخلها و أوجه الصرف لهذا الدخل وهذا من اجل تحقيق الدولة لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية وإنجاح سياستها الاقتصادية المتبعة، وعند النظر لمصادر الدخل فإنها تتنوع من دولة إلى أخرى و تختلف أهميتها النسبية أيضا من دولة إلى أخرى، ومثل ما تستطيع الحكومة التأثير على الاقتصاد الوطني و إدارته باستخدام السياسة النقدية فإنها أيضا تستخدم أدوات السياسة المالية من ضمن السياسة الاقتصادية العامة.

كما أننا تطرقنا في هذا الفصل إلى الميزانية العامة للدولة، فمهما تعددت التعاريف و المفاهيم فهي في مجملها على أن الميزانية العامة للدولة بيان مالي لمختلف العمليات المالية للدولة من خلال رصد الإجراءات العامة وبيان مجالات صرفها من اجل تحقيق أهداف الحكومة في سبيل سد الحاجة العامة، كما تتفق على الدور الكبير الذي تلعبه الميزانية في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

الفصل الثاني

آليات السياسة المالية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة.

مقدمة الفصل:

اكتسبت مالية الدولة موضعا رئيسيا من الاقتصاد ، و ظلت محركا لهذا الاقتصاد و مصدرا لقوته، فمن خلال نظرة سريعة للتقلبات الاقتصادية في العالم نجد أن عجز الميزانية العامة للدولة من أكبر المشاكل الاقتصادية المستعصية، والذي ينشأ جراء عدم قدرة الإيرادات العامة لتغطية نفقاتها و ذلك بسبب التزايد المضطرد لنمو حجم النفقات العامة من جهة و نمو الإيرادات العامة بشكل ضعيف لا يواكب ذلك التزايد في نمو الإنفاق العام من جهة أخرى، بحيث تسعى الدولة جاهدة لصدده بشتى الطرق لإيجاد موارد تمويلية للتخلص منه أو إجراءات للحد منه، بحيث تختلف طرق أو وسائل علاجه باختلاف نوع العجز و سببه و مع تزايد حجم العجز في ميزانيات الدول و تزايد المديونية الخارجية أصبح يمثل مشكلة حقيقية تعيق تطور الاقتصاد والوصول لتحقيق معظم أهدافه لهذا أصبحت الدول تبحث عن مخرج من هذا الاختلال باعتمادها على السياسات الاقتصادية و من أهم هذه السياسات السياسة المالية و التي يمكن أن يكون لها دورا فعالا في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة إذا ما تم استخدام أدواتها بالشكل المطلوب، وللإلمام أكثر بآليات السياسة المالية لمعالجة عجز الميزانية العامة للدولة سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث و هي كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري لعجز الميزانية العامة للدولة.

المبحث الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في علاج عجز الميزانية العامة للدولة.

المبحث الثالث: دور الإيرادات العامة في علاج عجز الميزانية العامة للدولة.

المبحث الأول: الإطار النظري لعجز الميزانية العامة للدولة.

اتجه العجز في الميزانية العامة للدولة إلى التزايد في مختلف دول العالم، ومع نمو هذا العجز تزايد القلق بشأنه، وخاصة بعد تجاوز هذا العجز الحدود المعقولة، ووصوله إلى مستويات باتت تهدد الاستقرار المالي والنقدي للدولة.

المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة.

أولاً: تعريف عجز الميزانية العامة للدولة.

يعرف عجز الميزانية العامة للدولة بأنه تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات¹.

ويعرف عجز الميزانية العامة للدولة أيضاً بأنه قصور الإيرادات العامة المقدرّة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرّة².

ويعني عجز الميزانية العامة للدولة أيضاً بأن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع إنتاجها و اقتطاعاتها من إيرادات الأفراد³.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن عجز الميزانية هو الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، و الناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات، أي يعبر عجز الميزانية العامة للدولة عن اختلال بين الإيرادات العامة للدولة و نفقاتها العامة، بحيث ينشأ هذا الاختلال من عدم القدرة على تغطية النفقات بواسطة الإيرادات و هذا بسبب التزايد المستمر لهما.

ثانياً: أنواع عجز الميزانية العامة للدولة:

لعجز الميزانية العامة للدولة عدة أنواع يمكن تصنيفها إلى:

1- العجز الجاري: وهو صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، و يقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحاً منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة⁴.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

² - شعيب يونس، الصكوك الإسلامية و دورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة دكتوراه، تخصص: علوم الاقتصاد، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2016، ص 186.

³ - كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 170.

⁴ - شبيبي عبد الرحيم، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازني، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص 161.

- 2- العجز الأساسي: يستند على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة لأنه في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات الماضية وليست حالية¹.
- 3- العجز التشغيلي: يعبر عنه بالعجز المصحح للتضخم، و هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مطروح منه ذلك الجزء من الفوائد الذي تم دفعه تعويضا للدائنين عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة التضخم. فالعجز التشغيلي يقيس العجز في ظروف التضخم و عليه يتمثل العجز في متطلبات اقتراض الحكومة و القطاع العام مطروح منه الجزء الذي يدفع من الفوائد لتصحيح التضخم².
- 4- العجز الشامل: وهو التعريف الشائع أو التقليدي للعجز المالي، فالعجز المالي يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد ولكن غير مشتملة على مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية و بين الإيرادات الحكومية متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية ولكن غير مشتملة على الدخل من الاقتراض وبالتالي العجز المالي يعكس الفجوة التي ينبغي تغطيتها بالاقتراض الحكومي، بما فيها الاقتراض المباشر من البنك المركزي³.
- 5-العجز الهيكلي: يعبر عن العجز الشامل مستبعدا العوامل الظرفية و المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات ونفقات) دون أن تعكس حقيقة في المدى الطويل، وبالتالي العجز الهيكلي يعبر عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه⁴.

المطلب الثاني: أسباب عجز الميزانية العامة للدولة

يمكن تقسيم أسباب حدوث العجز في الميزانية العامة للدولة إلى أسباب مؤدية إلى زيادة النفقات العامة، و أسباب مؤدية إلى تراجع الإيرادات العامة، نذكر منها:

أولاً: عوامل زيادة النفقات العامة:

يمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في النفقات العامة وهما:

1- الزيادة الحقيقية في النفقات العامة: و تشتمل ما يلي⁵:

¹ - دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة و علاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الرابع عشر، ديسمبر 2013، ص 02.

² - دنان راضية، ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، ص 111.

³ -عبد الرزاق الفارس، الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 1997، ص 119.

⁴ -عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 208.

⁵ - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 246-247.

أ. الحروب: و تعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي لزيادة النفقات العامة زيادة حقيقية، فتكالف ما يصرف عليها (الجنود، الأسلحة، المعدات الحربية، إعانة عائلات الضحايا،...) تكلف مبالغ مالية كبيرة جدا، فهي ترتفع كثيرا في أوقات الحرب، و تنخفض بعد انتهائها.

ب. الاسباب الاقتصادية: و هي ناتجة عن عنصرين رئيسين هما:

- زيادة الدخل الوطني: الزيادة في الدخل الوطني تتبعها زيادة في حجم النفقات العامة، لان الزيادة في الدخل الوطني تؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، وإلى طلب المزيد من الخدمات، و إلى زيادة النفقات العامة للدولة لأجل إشباع الحاجات العامة المتزايدة.

- تطور الدولة الاقتصادي: حتى تقوم الدولة بدورها الاقتصادي بشكل فعال، فذلك يتطلب منها المزيد من الإنفاق، و لذا أصبح تطور دور الدولة الاقتصادي من أسباب زيادة النفقات العامة.

ت. الأسباب الاجتماعية: أصبح من هدف الدولة تحسين توزيع الدخل و إقامة العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة من صحة و تعليم وثقافة واسكان و نفقات الضمان الاجتماعي وبالتالي زيادة الإنفاق العام في المجال الاجتماعي¹، و من بين الأسباب الاجتماعية أيضا لزيادة الإنفاق العام هو:

- حدوث تغيرات هيكلية في الهرم السكاني: مما يؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة هو ارتفاع عدد الأطفال إلى العدد الإجمالي من السكان في مجتمع ما، فبموجبها يتم توفير السلع والخدمات العامة لمرحلة ما قبل التعليم وخلال التعليم في المراحل اللاحقة وهذه الظاهرة تميز الدول النامية، و قد يكون الأمر نفسه فيما يخص زيادة نسبة المسنين، وهو حال الدول الصناعية المتقدمة، حيث زيادة عددهم يستوجب الرفع من الإنفاق العام في قطاع الضمان الاجتماعي، و صندوق التقاعد، والإعانات المختلفة².

ث. الأسباب الإدارية: التوسع في وظائف الدولة ومهامها يؤدي إلى اتساع جهازها الإداري وزيادة عدد العاملين فيه ورافق ذلك ارتفاع في حجم الإنفاق العام سواء على شكل رواتب و أجور أو ثمن المشتريات الحكومية³.

ج. الأسباب المالية: من الأسباب المالية التي تساعد على زيادة النفقات العامة، سهولة الاقتراض ووجود فائض في الإيرادات تجمع من السنوات السابقة وكون مالا احتياطيا كبيرا، فهذان عنصران يشجعان الحكومات على زيادة الإنفاق⁴.

¹ -محمد خصاونة، المالية العامة بين النظرية و التطبيق، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص 64.

² - سعد اولاد العيد، ترشيد سياسة الانفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة، اطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص 59.

³ - محمد خصاونة، المرجع السابق، ص 65.

⁴ - محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 298.

ح. التطور التكنولوجي: الابتكارات و التطورات التكنولوجية أدت إلى ظهور سلع جديدة و خلقت الحاجة إلى سلع و خدمات عامة، تحتم على الدولة أن توفرها لسد هذه الحاجات العامة الجديدة.

2- الزيادة الظاهرية في النفقات العامة: و تتضمن ما يلي¹:

أ. تدهور قيمة العملة: المقصود بتدهور قيمة العملة، تدهن قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، و يترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور.

ب. اختلاف طرق المحاسبة المالية: إن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات و المصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، و من ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية اقل من حقيقتها.

ت. زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها: هذه الزيادة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها، و مثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها، و يترتب على هذه الزيادة زيادة في حجم النفقات العامة، إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

ث. اللجوء المتعمد لسياسة التمويل بالعجز: يتم اللجوء إليها كوسيلة من وسائل تمويل التنمية بهدف تسريع عمليات تكوين رأس المال، أو في أوقات الأزمات خاصة الكساد، عن طريق أحداث عجز مقصود في الميزانية العامة، يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي و طبع الأوراق النقدية، و ذلك على أساس أن هذه الدول توجد بها موارد عاطلة كثيرة: أراضي زراعية، ثروات طبيعية... الخ².

ثانيا: عوامل انخفاض الإيرادات العامة:

و تتجلى هذه العوامل بشكل بارز في دول العالم الثالث حيث يمكن ان نلاحظ منها ما يلي³:

- ضعف الجهد الضريبي، الذي يعتمد تحديده أساسا على حجم الدخل القومي الذي يعتبر ضعيفا في الدول النامية.

- ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع رقعة الاقتصاد الموازي من جهة، و ضعف تأهيل الإدارة الضريبية من جهة أخرى.

- كثرة الإعفاءات و المزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية.

- اعتماد الضرائب على أوعية غير مستقرة كأسعار المواد الأولية وهو ما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة.

¹ - محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 91-93.

² - شعيب يونس، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، مرجع سبق ذكره، ص 189.

³ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 206.

المطلب الثالث: آثار عجز الميزانية العامة للدولة:

يمكن لعجز الميزانية إحداث مجموعة من الآثار الايجابية و السلبية و التي تتمثل في¹:

أولاً: الآثار الايجابية لعجز الميزانية:

أخذ كينز مبدأ المضاعف لإظهار فعالية العجز في الميزانية، فزيادة الإنفاق العام تشجع الاستهلاك، الإنتاج وكذلك الاستثمار.

1. الأثر على تدعيم استهلاك العائلات: يعتبر طلب العائلات عنصراً هاماً في النمو الاقتصادي، بحيث تمت المحافظة على الاستهلاك من خلال رفع الدخل المتاح للعائلات و يكون هذا ممكناً بالخصوص، فنتيجة لسياسة التحويلات التي تفترض ارتفاعاً في الإنفاق العمومي.

2. الأثر على إنعاش استثمارات المؤسسات: يعتقد كينز أن الارتفاع في الاستثمارات يؤدي إلى زيادة الإنتاج، النشاط و العمالة، و يسمح الاستثمار الإضافي برفع الإنتاج و الدخل حيث أن الادخار الإضافي يوازن الاستثمار الإضافي الذي تم ضخه في القناة الاقتصادية.

و يشير ساملسون باعتماده على التحليل الكينزي للدورة الاقتصادية، إلى أن المديونية يمكنها أن تؤدي دوراً توسعياً و تسمح هذه الآلية بالتوسع بفضل علاوة المدينين و لا يتوقف أثر المضاعف عند حدود الميزانية غير المتوازنة و إنما يتعداه إلى الميزانية المتوازنة.

ثانياً: الآثار السلبية لعجز الميزانية: و تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

1- اثر الإزاحة (المزاحمة): يعتبر اثر الإزاحة عن ذلك الأثر الناجم عن تمويل العجز الميزاني عن طريق المديونية العمومية، إذ يجد ذلك من إمكانية لجوء الخواص إلى الاستدانة نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة بفعل زيادة احتياجات تمويل الاقتصاد، إذ تقود سياسة عجز الميزانية إلى تكثيف الأنشطة بشكل يجعل الأعوان في حاجة أكثر إلى وسائل الدفع لإجراء معاملاتهم.

2- تدهور الحسابات الخارجية: في هذه الآثار نجد أن عجز الميزانية يمكن أن يتزامن مع العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، و يسمى هذا الشكل بالعجزات التوأم التي تثيرها في ظل نظام سعر صرف مرن، الحركية الدولية لرؤوس الأموال، فدخل رؤوس الأموال الأجنبية بفعل ارتفاع معدلات الفائدة نتيجة عجز الميزانية يدفع سعر صرف العملة الوطنية إلى التحسن، و هو ما يؤدي إلى تدهور التنافسية عن طريق الأسعار للمنتجات الوطنية.

3- الفعالية المحدودة لسياسة الميزانية: تعتبر فعالية السياسة الميزانية في ظل اقتصاد مفتوح، فإذا ارتفعت المداخيل الجارية، يمكن للعائلات استخدام الفائض لشراء المنتجات من الخارج، و في هذه الحالة فان المؤسسات

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 211-221.

الأجنبية الشريكة هي التي تستفيد من اثر المضاعف ، كما أن آثار السياسة الميزانية تكون جد محدودة في الدول الصغيرة، لكونها في الأغلب منفتحة كثيرا لان اقتصادها لا يمكنه إنتاج كل شيء.

4- التفكير بالعقلية الكينزية فقط: تتوقف فعالية سياسة الميزانية على مدى اعتماد الأعوان الاقتصاديين في سلوكهم على المنطق الكينزي ، أي يتم تحديد استهلاكهم على أساس مداخيلهم المتاحة الجارية.

5- مشكل التأخرات: عادة ما تقلص فعالية العديد من أدوات السياسة الاقتصادية بفعل التأخرات التي تتعرض لها هذه الأدوات ، وتكون السياسة الميزانية من هذه الزاوية مهمة، فما بين الفترة التي يكون فيها التدخل ضروريا والفترة التي يحدث فيها التدخل أثره على المتغيرات للأهداف يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

أ. **التأثير الداخلي:** و هو الأجل الذي يفصل بين المرحلة التي يجب فيها التدخل و الفترة التي يتم فيها التدخل فعلا، و ينقسم بدوره إلى: تأخر الإدراك، و التأخر الإداري.

ب. **التأخر الوسيط:** يتم تحديده على انه الفترة التي تفصل اتخاذ القرار عن اللحظة التي يتم فيها الإحساس بآثاره على المتغيرات الخاصة بالتأثير على سلوك الأعوان الاقتصاديين، ففي مجال سياسة الميزانية لا يمس تخفيض او رفع الضرائب على مداخيل العائلات نفقات هؤلاء إلا عبر ارتفاع أو انخفاض دخلهم المتاح.

ت. **التأخر الخارجي:** و هو الوقت الذي يمر بين نهاية الأجل السابق (الوسيط) و الوقت الذي تكون فيه آثار التدابير المتخذة محسوسة على مستوى متغيرات الأهداف للسياسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في علاج عجز الميزانية العامة للدولة

من ابرز السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول في التأثير على ميزانيتها العامة هي سياسة الإنفاق العام، وأخذت هذه السياسة مكانتها منذ الأزمة العالمية لسنة 1929، حيث يتفق الكثير من الاقتصاديين في تحليلهم على أنها من بين السياسات الأكثر فاعلية في تحفيز النشاط الاقتصادي، أما في بداية هذا القرن وبعد الأزمة العالمية 2008 استعملتها الدول من اجل تخفيض حدة عجز الميزانية التي تعاني منها جراء الأزمة، فمعظم الدول التي مستها الأزمة قامت بانتهاج السياسة التقشفية لتخفيض حدة العجز الكبير الذي تعاني منه.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام انعكاسا لدور الدولة في المجتمع، لأنه يعبر عن واجباتها وأولوياتها وبرامجها وأهدافها في شكل نقدي، و لهذا فان نوع وحجم وصورة الإنفاق العام يرتبط بتطور الدولة والأساس الفكري الذي يقوم عليه نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

أولا: تعريف سياسة الإنفاق العام:

سياسة الإنفاق العام هي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها التدخل و التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني¹.

وتعرف سياسة الإنفاق العام بأنها جملة من التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة للتأثير في الإيرادات والنفقات العمومية بتغيير حجمهما أو تركيبتهما، سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تحددها التوجهات العامة للسياسة الحكومية من جهة، و الظرفية الاقتصادية من جهة أخرى².

ويقصد بالإنفاق العام (النفقة العامة):

- أنها: " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"³.
- وأيضاً بأنها: "عبارة عن مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجة عامة"⁴.

¹ - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة، الجزائر- تونس، اطروحة دكتوراه، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 133.

² - موسوعة الجزيرة، السياسة الاتفاقية، 2017/01/27، 18:04، www.aljazeera.net/encyclopedia/economy.

³ - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي، بيروت- لبنان، 2003، ص 27.

⁴ - طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 122.

ثانيا: خصائص الإنفاق العام:

هناك ثلاث عناصر رئيسية يجب أن تتوفر في النفقة حيث يمكن القول عليها أنها نفقة عامة، وهذه العناصر تتمثل في:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي: يرى الكثيرون أن الحالات التي يأخذ فيها الإنفاق الحكومي شكلا غير نقدي، كان مرتبطا بمرحلة زمنية تم تجاوزها مع التطور في الفكر الاجتماعي و الإنساني¹.

2- صدور النفقة العامة من الدولة أو احد تنظيمااتها: لكي تكون النفقة عامة يشترط ان يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي ينظم قواعد القانون العام و علاقته بغيره من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين².

3- ان يكون الهدف من النفقة تحقيق منفعة عامة: يعد هذا العنصر متما للعنصرين السابقين، فبدونه لن تكون النفقة عامة و لو كانت صادرة من احد الأشخاص القانون، فالهدف من النفقة العامة هو تحقيق النفع العام للمجتمع و تحقيق مصالحه³.

ثالثا: قواعد الإنفاق العام:

إن تحديد الإنفاق العام للدولة يتم وفقا لأسس و ضوابط معينة يجب عدم تجاوزها، و ذلك حتى يتحقق الهدف المرجو منه، وهو إشباع الحاجات العامة، و يتم دراسة قواعد الإنفاق العام وفق الأسس التالية:

- ضوابط الإنفاق العام.

- حدود الإنفاق العام.

- ظاهرة تزايد النفقات العامة.

1- ضوابط الإنفاق العام: تخضع النفقات العامة إلى العديد من المعايير التي ينبغي مراعاتها عند القيام بها، و التي

تمثل مبادئ وأسس يتم الاستناد إليها في الإنفاق العام، وهو ما يعني بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق العام.

أ. ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في ذهن القائمين به هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة، ويقصد بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة إلا توجه النفقة العامة المصالح الخاصة لبعض الأفراد

¹ - عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2010، ص100.

² - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ - محمد عي لطفي، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين الشمس، القاهرة- مصر، 1982، ص12.

أو لبعض فئات المجتمع دون الآخر ممن يتمتعون ببنفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، و يقصد كذلك بهذا الضابط أن تتساوى المنفعة الحدية للنفقة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الأعباء العامة¹.
 ب. ضابط الاقتصاد في النفقة: يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة، فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلى أدنى حد ممكن، و لذا وجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو اسراف، لان في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها منفعة².

ت. ضابط المرونة: يعتبر من الضوابط التي زادت أهميتها فيما يخص تسيير الإنفاق العام خاصة مع بروز الأزمات بمختلف أشكالها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، والتي لها تأثيرا مباشرا و غير مباشر على حجم الإنفاق العام، وهذا ما يستلزم أن تتمتع النفقات العامة بالمرونة الكافية للاستجابة لمثل هذه التغيرات سواء من ناحية حجمها أو من ناحية أنواعها بما يضمن القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل الظروف المحيطة بها³.
 2- حدود الإنفاق العام:

لا تعدو النفقات العامة أن تكون في جوهرها سوى مبالغ نقدية، تقتطعها الدولة من الدخل القومي لتقوم بإنفاقها إشباعا للحاجة العامة، وهنا يثور التساؤل عما إذا كانت هناك نسبة معينة من الدخل الوطني لا يصح للدولة تجاوزه و هي بصدد تحديد النفقات العامة، و هو الأمر الذي يمكن أن يضع حدودا لهذه النفقات لا يمكن تعديلها، أو حجما لا يجوز أن تزيد عليه.

وقد حدد بعض الاقتصاديين و الماليين التقليديين نسبة معينة من الدخل الوطني (تتراوح ما بين 5% و 25%) رأوا انه لا يصح للدولة تجاوز هذه النسب و كنتيجة لتطور الدولة فقد زادت هذه النفقات بحيث أصبحت تزيد عن 30% في معظم الدول المتقدمة⁴.

المطلب الثاني: ترشيد الإنفاق العام كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة

يعتبر موضوع ترشيد الإنفاق العام من المواضيع التي لاقى اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة، و ذلك بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة لتلك الدول، و بسبب حصول عجوزات كبيرة في ميزانيتها العامة، و لذا أصبحت هناك حاجة ماسة إلى ترشيد الإنفاق، و اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك.

¹ - زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة و النشر، الاسكندرية- مصر، 2003، ص 52.

² - محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

³ - فليح حسين خلف، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 116.

⁴ - عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 85-86.

أولاً: تعريف ترشيد الإنفاق العام:

يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه تحقيق أكبر نفع لأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على جميع أوجه الإسراف و التبذير، و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تديره من الموارد المالية للدولة¹.

ويعرف أيضاً ترشيد الإنفاق العام بأنها تحقيق النفقات العامة للأهداف المحددة للدولة، و ذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن دون إساءة استعمالها، أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة².

ويقصد بان ترشيد الإنفاق العام هو التزام الفعالية في تخصيص الموارد و الكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدام التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع، فهي تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، و ترتيب هذه الأهداف وفقاً لأهميتها النسبية بما يتفق و المرحلة التي يمر بها المجتمع، أما الكفاءة فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات³.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن ترشيد الإنفاق العام هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع بأقل التكاليف الممكنة، عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة و القضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة.

ثانياً: أهداف ترشيد الإنفاق العام:

يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى تحقيق ما يلي⁴:

- 1-رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد و الإمكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية و نوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.
- 2-تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال الأساليب التقنية، ودراسة الدوافع والاتجاهات.
- 3-خفض عجز الميزانية و تقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية، والمساهمة في تدعيم و إحلال و تجديد مشروعات البنية الأساسية.
- 4-مراجعة هيكله المصروفات، عن طريق تقليص نوعية و حجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.

¹-حسن عوضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1995، ص 412.

²-منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1991، ص 47.

³-محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام و عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2006، ص 44.

⁴-دنان راضية، ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية، مرجع سابق ذكره، ص 135-136.

- 5- دفع عجلة التطور و التنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي توجه الدولة تحدياتها.
- 6- محاربة الإسراف و التبذير وكافة مظاهر و أشكال سوء استعمال السلطة و المال العام.
- 7- تجنب مخاطر المديونية وآثارها خصوصا بالنسبة للدول النامية التي تعاني من مشكلة تسديد ديونها.

ثالثا: أهم الإجراءات و الوسائل التي تخصصها عملية ترشيد الإنفاق العام:

يتم تنفيذ هذه الإجراءات خلال عدة سنوات التي تعتمد الحكومة خلالها تنفيذ برنامج ترشيد الإنفاق العام، و تأخذ الإجراءات و الوسائل أشكال متنوعة و تشمل عدة جوانب و هي¹:

1- الجانب المالي: ويتضمن الإجراءات المالية التي تعتمد عليها الحكومة لإحكام الرقابة على النفقات ، و تشمل جميع وجود النفقات في الميزانية العامة للدولة، قد نذكرها فيما يلي:

أ. ترشيد الرواتب و الأجور: يعتبر بند الرواتب و الأجور من البنود التي تأخذ حصة كبيرة من إجمالي النفقات العامة، لذلك فان عملية ترشيد هذا البند سوف يساهم بصورة كبيرة في تقليص عجز الميزانية العامة للدولة، يكون الترشيح في هذا البند كما يلي:

- إلغاء الوظائف الشاغرة و خصوصا الزائدة عن حاجة العمل.
- إعادة توزيع الوظائف بين الأجهزة الحكومية و الإدارات و الأقسام.
- تخفيض أو إلغاء البدلات و المزايا المالية التي تصرف للعاملين (مثل بدل المناطق النائية، بدل مقابلة الجمهور، بدل السكن، بدل النقل،...)
- تقليل عدد المبتعثين و المشتركين في دورات تدريبية تعقد في خارج البلاد.
- استخدام الآلات و الأجهزة الحديثة التي تقلل من عدد العاملين، و تعتبر بديلة عنهم، و أكثر كفاءة في القيام بالعمل منهم.

- تخفيض عدد العاملين في الأجهزة الحكومية.

- تخفيض رواتب العاملين في الأجهزة الحكومية.

ب. ترشيد النفقات التشغيلية: يتضمن الترشيح في هذا البند اتخاذ الإجراءات التالية:

- تخفيض إيجارات المباني التي تستأجرها الأجهزة الحكومية.
- الاستغناء عن بعض المباني المؤجرة للأجهزة الحكومية و البحث عن بدائل بتكاليف اقل.
- رفع العمر الزمني لاستخدام السيارات و الأجهزة و الأثاث و المحافظة عليها.
- تخفيض أو إلغاء بعض أنواع الإعانات أو المساعدات الداخلية و الخارجية.
- تخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية و المشاركة فيها.

¹ - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة ، مرجع سبق ذكره، ص 369-372.

- ت. ترشيد النفقات الاستثمارية: يتضمن الترشيح بالنسبة لهذا البند ما يلي:
- القيام بإنجاز المشاريع الرئيسية و الهامة جدا و تأجيل إنجاز المشاريع الأقل أهمية.
 - إعطاء الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف و ذات عائد مالي سريع.
 - الإقلال من الزخايف والديكورات و الكماليات في المشاريع الحكومية.
 - تحويل تنفيذ بعض المشاريع ذات الطابع الاقتصادي إلى القطاع الخاص لتنفيذها وإدارتها.
 - تمديد فترات التنفيذ للبرامج و المشاريع الكبيرة ليتم التنفيذ خلال مدة طويلة.
- 2- الجانب الإداري: يتضمن الإصلاحات الإدارية اللازمة لتطوير الجهاز الإداري و رفع مستوى كفاءته إذ أن الجهاز الإداري الكفاء يساعد في ترشيح الإنفاق و يشمل هذا البند ما يلي:
- تطوير و تنمية العاملين في الأجهزة الحكومية.
 - تطوير و تنمية العاملين في الأجهزة الحكومية
 - تطوير الهياكل التنظيمية.
 - تطوير إجراءات، و نماذج، وأجهزة العمل.
- 3- الجانب القانوني: ويشمل إدخال تعديلات على القوانين والأنظمة والتعليمات وتطويرها لتلائم ظروف البلاد، و تساهم في ترشيح الإنفاق، و يتضمن الجانب القانوني ما يلي:¹
- تطوير أنظمة و تعليمات الميزانية العامة للدولة و الحسابات الحكومية.
 - تطوير أنظمة و تعليمات السراء والتخزين الحكومي.
 - تطوير أنظمة و تعليمات الرقابة المالية وأساليبها.
 - تطور أنظمة شؤون الموظفين، بشكل خاص، والشؤون الإدارية بوجه عام.
- 4- الجانب الإعلامي: يتضمن استخدام وسائل إعلام مختلفة لتنبيه المواطن من التبذير و الإسراف وما ينطوي عليه من خسائر و أضرار بالاقتصاد الوطني.

رابعا: عوامل نجاح عملية ترشيح الإنفاق العام:

من اجل ان تصل عملية ترشيح الإنفاق العام لتحقيق أهدافها المرجوة يجب أن تكون مؤسسة على ركائز ضرورية لنجاحها و من أبرزها ما يلي:²

¹ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 372.

² - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، مرجع سبق ذكره، ص 142.

1- توفير بيئة ملائمة:

لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام و تحقيق أهدافها، لا بد من توفير بيئة مالية ملائمة و هذا يكون وفق العناصر التالية:

- أ. الإدارة الجيدة لموارد الدولة.
- ب. توفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها للجميع.
- ج. الرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب صرف النفقات أو تحصيل الإيرادات.
- د. السماح بمساهمة كل الأطراف في وضع سياسات الدولة و توجيه نفقاتها.

2- كفاءة الأجهزة المالية للدولة:

إن كفاءة الأجهزة المالية للدولة من ابرز العوامل الأساسية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام لأنها تعتبر العين الساهرة على كيفية صرف الأموال العمومية و تحصيل إيراداتها، فكلما كانت هذه الأجهزة تعمل بكفاءة كاملة ومنظمة بشكل جيد كلما انعكس ذلك على عملية ترشيد الإنفاق العام بالإيجاب و يمكن اعتبار هذا العنصر من الدعائم الرئيسية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام باعتباره القلب النابض للميزانية العامة للدولة.

3- وضع نظام محاسبي ومالي فعال:

يسمح هذا النظام ب:

- التعرف على كل عمليات الإنفاق و مجالاته.
- مراقبة و تقييم كل العمليات الاتفاقية.
- تقديم نشرات دورية حول النشاط المالي للدولة، بحيث يمكن لكل الاطلاع عليها و تقديم اقتراحاتهم حول عملية ترشيد الإنفاق العام.

4- فتح المجال للقطاع الخاص:

يعتبر فتح الطريق للقطاع الخاص في الكثير من المجالات من أهم العوامل الرئيسية التي تخفف العبء على الميزانية العامة بواسطة التحكم في الإنفاق العام و ترشيده، ففتح المجال أمام القطاع الخاص من اجل الاستثمار في كل المجالات ينعكس إيجابا على جانب الإنفاق العام و ذلك لاقتصار نفقات الدولة على مجالات محددة و هو ما يقلص من عجزها المالي من جهة و يمكنها من التحكم الجيد في نفقاتها من جهة أخرى.

المطلب الثالث: تخفيض الإنفاق العام كآلية لمعالجة عجز الميزانية العامة للدولة

يعتبر تخفيض الإنفاق من بين أهم الأدوات الرئيسية لسياسة الإنفاق العام و التي تستخدمها الدولة لمعالجة عجز الميزانية العامة للدولة، وتعتبر هذه الآلية من أهم آليات علاج عجز الميزانية العامة للدولة، في ضوء المنهج

الانكماشى لان هذا المنهج يعتبر أن السبب الرئيسي لعجز الميزانية العامة للدولة يكمن في زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و هو ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة و نموه بلا أية ضوابط.

أولاً: تأثير الإنفاق العام (الإنفاق الحكومي) على الطلب الكلي:

يتكون الطلب الكلي من الإنفاق الخاص على الاستهلاك و من الاستثمار ومن الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري، وبالتالي يشكل الاستهلاك الجزء الأكبر من الطلب والادخار الذي يتحول إلى استثمار الجزء الأصغر وكلما ازداد الاستثمار أدى ذلك لزيادة الإنتاج والدخل منه الوصول لتحسين الأوضاع الاقتصادية وبما أن الإنفاق العام يشكل جزءاً هاماً من الإنفاق الكلي فإن أي زيادة في الإنفاق العام سوف تحدث آثاراً إيجابية في الاقتصاد الوطني، أما إذا كان العرض غير مرن فلا بد على الدولة أن تقوم بتحسين ظروف العرض قبل التأثير في الطلب وإلا فإنه سوف تكون هناك انعكاسات سلبية من جراء زيادة حجم الطلب عن حجم العرض الذي يؤدي إلى ظهور الموجات التضخمية لذلك تتدخل الدولة من أجل علاج هذه المشكلة بواسطة تخفيض حجم الإنفاق العام. و هنا يظهر تأثير الإنفاق العام على عجز الميزانية العامة للدولة بواسطة تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي، فالإنفاق العام الكلي يلعب دوراً رئيسياً في التأثير على النشاط الإنتاجي للمجتمع فكلما ارتفع الطلب الكلي ارتفع إجمالي الناتج الوطني و لكن هذه الزيادة قد تكون حقيقية أو زيادة اسمية تعكس ارتفاع الأسعار حيث تكون زيادة حقيقية إذا وجدت هناك موارد عاطلة تفسح المجال للزيادة والإنتاج، ولكن إذا كانت جميع الموارد مستخدمة وزاد الطلب الكلي فيؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار دون أي زيادة في الناتج الوطني الحقيقي، ويتكون الطلب الكلي من إنفاق القطاع العائلي على الاستهلاك (C) و إنفاق قطاع الأعمال على الاستثمار (I) وإنفاق الحكومة (G).¹

¹ - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص 144-145.

ثانيا: سياسات تخفيض الإنفاق العام:

من أهم السياسات التي ترمي لتخفيض الإنفاق العام من اجل علاج عجز الميزانية العامة للدولة ما يلي¹:

1- تخفيض النفقات التحويلية الاجتماعية:

تعتبر النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي من ابرز النفقات التي تثقل كاهل الميزانية العامة للدولة، لذلك عند وقوع الدولة في مشكلة العجز في الميزانية العامة للدولة لا بد أن تقوم بتخفيض النفقات التحويلية خصوصا ما تعلق بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية و من بين الأساليب التي جاء بها صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص هو الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة و ذلك عن طريق زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها، ولكن إذا لم يكن باستطاعة الدولة إلغاء الدعم مباشرة نتيجة لعدة أسباب يمكن أن تلجأ لإلغائه بالتدريج شريطة أن تتوصل تلك الأساليب إلى تحقيق خفض مستمر و ملموس لنسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الإنفاق العام الإجمالي خلال فترة الإصلاحات التي تقوم بها الدولة، و بالتالي إذا استطاعت أن تقوم بهذه السياسة فسوف تنقص نفقات كبيرة تعتبر من أهم أسباب تفاقم العجز.

2- إلغاء الدعم الاقتصادي:

يعتبر وجود مؤسسات اقتصادية تابعة للدولة و تحقيقها لخسائر كبيرة و متتالية من ابرز الأسباب الرئيسية لتفاقم عجز الميزانية نظرا للنفقات الموجهة لهذه المؤسسات الفاشلة، بحيث يعتبر التخلص من دعم هذه المؤسسات من أهم الحلول لتخفيض عجز الميزانية العامة للدولة و يكون ذلك عن طريق التخلص منها بكل الأساليب المتاحة سواء ببيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها.

3- تقليص نفقات الموجهة للصحة و التعليم:

تعتبر النفقات الموجهة لقطاع الصحة و قطاع التعليم من اكبر النفقات حجما فهي تمثل نسبة كبيرة من الإنفاق العام لذلك لا بد للدولة أن تعيد النظر في حجم هذه النفقات و بالتالي التحكم الجيد في نفقات الصحة و التعليم من ابرز العوامل التي تساعد على تقليص عجز الميزانية العامة للدولة ويكون ذلك بالتوقف عن التوسع في بناء المستشفيات و المدارس العامة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص كي يستثمر في هذا القطاع و بالتالي يخفف العبء على ميزانية الدولة جراء الأموال الكبيرة التي تصرف على قطاع الصحة و قطاع التعليم.

4- وضع سياسة توظيف محكمة:

تعتبر النفقات الموجهة لتغطية الأجور و الرواتب من ابرز الأسباب التي تلتهم الموارد المالية للدولة لذلك لا بد من وضع سياسة توظيفية محكمة من اجل تخفيض نفقات الأجور و المرتبات، فتوسع الدولة في فتح مناصب

¹ - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق ذكره، ص 146.

عمل للأفراد دون الحاجة الفعلية لهذه اليد العاملة من ابرز الأسباب المؤدية لتفاقم عجز الميزانية العامة للدولة، لان النفقات لا تتوقف عند حد تسديد الأجور و المرتبات فقط و لكن تلي مطالب هؤلاء العمال برفع أجورهم و رواتبهم الأمر الذي يزيد من ارتفاع هذه النفقات و بالتالي تفاقم في عجز الميزانية العامة للدولة، لذا لا بد من وضع سياسة تشغيلية محكمة لا تضر بالمجتمع من جهة اي امتصاص البطالة و لا تعكس سلبا على التوازن المالي للدولة من جهة أخرى.

5- تقليص الاستثمارات الحكومية:

إن قيام الدولة بإنشاء مشاريع استثمارية ضخمة من شأنه أن ينعكس سلبا على الميزانية العامة للدولة خصوصا إذا ما لم يتم تسيير هذه المشاريع بإحكام و عقلانية لذلك من اجل تجنب كل الآثار السلبية المترتبة على ذلك لا بد للدولة أن تفسح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذه المشاريع لتخفيف العبء على ميزانية الدولة، لأنها تستهلك أموالا كبيرة من ميزانية الدولة، و عليه فإتاحة الفرصة للقطاع الخاص يتيح للدولة أن تركز على الإنفاق على المجالات التي لا يمكن للقطاع الخاص الخوض فيها وبالتالي لا يكون هناك ضغط على الميزانية العامة للدولة إذ كان هناك تكامل و تنسيق بين القطاع العام و القطاع الخاص.

المبحث الثالث: دور الإيرادات العامة في علاج عجز الميزانية العامة للدولة

تعتبر الإيرادات العامة من أهم الأدوات المستخدمة لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة و ذلك لما لها من تأثيرات مباشرة فعالة وسريعة ، و اختلاف الإيرادات المتاحة للدولة و باختلاف حدة العجز تختلف آليات استعمال الإيرادات العامة، فالاستعمال السليم لهذه الآليات يعمل على مساعدة الدولة لتخطي أزمتها.

المطلب الأول: الاقتراض كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة

تلجأ الحكومة للاقتراض محليا و خارجيا لتمويل عجز الميزانية عن طريق قروض قصيرة الأجل، قروض خارجية أو محلية أو إصدار دين حكومي.

أولا: تمويل عجز الميزانية بواسطة الاقتراض المحلي (الداخلي):

هناك العديد من المصادر للاقتراض الداخلي يمكن الحكومة اللجوء إليه لتمويل عجز الميزانية. وتتمثل هذه المصادر فيما يلي¹:

1- الاقتراض من الجمهور:

و يعني اقتراض الحكومة من أي شخص طبيعي أو معنوي ليس له القدرة على خلق النقود، كالأفراد أو الشركات التجارية، و بمقتضى هذا النوع من الاقتراض تباشر الحكومة بإصدار موجودات مالية (سندات حكومية) وطرحها للبيع في سوق الأوراق المالية للاكتتاب بها بحيث تتميز هذه الوسيلة بأنها لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في عرض النقد، و السبب في ذلك يعود على أن اكتتاب الأفراد والشركات غير قادر على خلق النقود لأنها تستوفي في هذه الحالة من مدخراتهم النقدية التي تمثل نقودا سبق خلقها و وجودها في الاقتصاد ومن ثم فإنها لا تمثل خلقا نقديا جديدا يؤدي إلى زيادة حصيلة الحكومة من النقد.

2- الاقتراض من البنوك التجارية:

البنوك التجارية لها قدرة على خلق نقد جديد بصورة حسابات جارية و تعتمد الآثار النهائية لهذه الوسيلة في التمويل بالدرجة الأساس على مقدار الاحتياطات النقدية لهذه البنوك.

فإذا كانت احتياطياتها النقدية كافية بحيث يمكنها شراء سندات القرض الحكومي دون أن تقلص من مقدار القروض التي تمنحها للقطاع الخاص فكانت الآثار المترتبة على عرض النقد آثارا توسيعية، وبالعكس عندما لا تكون تلك الاحتياطات كافية ولم تلجأ هذه البنوك إلى طلب ائتمانات من البنك المركزي، فإذا ما قررت الاكتتاب

¹ - زينب كرم الداودي، دور الإدارة في إعداد و تنفيذ الميزانية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 336.

بسندات الدين الحكومي فان ذلك يكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فلا يكون من ثم لهذه الوسيلة أي اثر توسعي على عرض النقد داخل الدولة.

3- الاقتراض من البنك المركزي:

يتم تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بطريقتين مباشرة وغير مباشرة وتتجلى الطريقة المباشرة في التمويل بقيام الحكومة بطلب القروض و السلف النقدية من البنك المركزي، ومن ابرز صورهما السحب على المكشوف، و طريقة غير مباشرة، تتمثل بإصدار السندات الحكومية وبيعها إلى البنك المركزي.

بميت وسيلة الحساب الجاري تمكن الدولة من سحب ما يلزمها من مبالغ لتغطية نفقاتها في عموم البلاد، فالبنك المركزي يقوم بفتح حساب جار لصالح الحكومة بمبالغ التي يقوم بتسليمها المحاسبون إلى البنك و ذلك في قسم الموجودات، أما المبالغ التي يسحبها الآمرون بموجب صكوك على البنك فتعطي لدائني الإدارة فتسجل في قسم المطلوبات.

وتعتمد اغلب الدول على البنك المركزي في إدارته ماليتها و تنظيم عمليات الصرف والجباية فيها واستمرار تنفيذ ميزانيتها بما يحقق الأهداف التي وضعت لأجلها.

ثانيا: تمويل عجز الميزانية العامة بواسطة الاقتراض الخارجي:

تقسم مصادر القروض الخارجية إلى:¹

1- القروض الحكومية: هي القروض التي تمنحها حكومة دولة لحكومة دولة أخرى، تعقد هذه القروض بموجب اتفاقية تبرم بين حكومتي الدولتين تتضمن الشروط التي يمنح القروض على أساسها، و تمنح القروض الحكومية لتمويل مشروعات معينة ذات طبيعة عامة.

2- القروض من الهيئات الدولية و الإقليمية: هي القروض التي تقدمها الهيئات الدولية و أهمها البنك الدولي و بنوك التنمية الإقليمية (مثل بنك التنمية الآسيوي، و بنك التنمية الإفريقي، و البنك الإسلامي للتنمية)، تمنح هذه القروض على أساس اتفاقية بين الدولة المقترضة و بين الهيئة الدولية أو الإقليمية المقرضة تتضمن شروط منح القرض، و تخصص هذه القروض لتمويل مشروعات معينة ذات طبيعة خاصة.

3- القروض من المصادر الخاصة: القروض الخاصة التي تدخل ضمن الديون الخارجية للدولة هي القروض التي تحصل عليها الدولة أو الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين من مصادر أجنبية خاصة و تكون مضمونة من حكومة الدولة التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص، و تشمل القروض من المصادر الخاصة: تسهيلات الموردين و الاقتراض من البنوك الأجنبية أو من الأسواق المالية الدولية.

¹ - محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، مرجع سبق ذكره، ص 259.

كما أن تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بواسطة الاقتراض الخارجي قد يأخذ شكلا من الأشكال التالية:¹

1. **المنح:** و يمكن أن تكون على شكل نقدي، حيث تقوم الدولة المانحة بتوفير حجم معين من النقد الأجنبي للدولة أخرى تعاني العجز، و يمكن أن يكون على شكل مساعدة سلعية كمواد غذائية أو مواد سلعية أخرى، بحيث هذه السلع تباع محليا و يتم استخدام المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز، و المنح يمكن أن تكون مخصصة لتمويل مشروعات تنموية او لاستكمال بعض مشروعات البنية الأساسية، وهذا بدوره يساعد الحكومة المستلمة للمساعدة على تخصيص بعض الموارد الميزانية لمعالجة العجز.
2. **القروض الميسرة أو التفضيلية:** تتميز بكونها تمنح بمعدلات فائدة اقل من تلك السائدة في السوق، و بان لها فترة سماح طويلة نسبيا، وكذلك بطول فترة السداد، وقد تمنح هذه القروض من قبل دول أو مؤسسات دولية، وغالبا ما تكون مرتبطة بمشروعات محددة.
3. **القروض التجارية:** تأتي بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية، وهذه القروض قد تستغرق عدة شهور أو فترة طويلة من الزمن، و قد تكون لأغراض محددة و عامة.

المطلب الثاني: الإصدار النقدي كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة

تلجأ الدولة إلى البحث عن مصادر للإيرادات العامة لتمويل نفقاتها، و هذه المصادر على تعددها قد لا تكفي في تمويل هذه النفقات فتضطر الدولة إلى تغطية هذا العجز بطبع أوراق من النقود تسمى بالإصدار النقدي الجديد، و يكون الهدف منها زيادة التيار النقدي في أيدي الأفراد ليزيد حجم الطلب الكلي على كميات السلع و الخدمات الموجودة في المجتمع.

أولا: المبررات الاقتصادية لضرورة الإصدار النقدي كسبيل لمعالجة العجز:

يشكل الإصدار النقدي وسيلة بالغة الأهمية تسعى لها الدولة و الحكومة لضمان سيورة الاقتصاد من خلال ضمان المحافظة على تجسيد المشاريع التنموية المنوطة في خطة السياسة العمومية، حيث انه غالبا ما يعترض تجسيدها- المشاريع- غياب نسبي أو عجز في النفقات، بعد تشكل العجز الميزاني القبلي، حيث يصبح حواصل الإيرادات العادية غير كافية لتغطية النفقات العمومية، مما ينجر عن الدولة إلى ضرورة اللجوء إلى الإصدار النقدي، وتكمن أهمية الإصدار في بعث حلقة التواصل الاستثماري مما يقضي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو في القطاعات على اختلاف أهميتها وأولويتها بالنسبة للسياسة العمومية.

تختلف أبعاد الإصدار النقدي و أولويته من حيث المدة الزمنية على بقية الموارد الأخرى على اختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين من جانب ومن جانب آخر حسب طبيعة التقدم الاقتصادي للدولة من عدمه، فيرى البعض

¹ -عبد الرزاق الفارس، الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام، مرجع سبق ذكره، ص 133-134.

وأن كان الإصدار النقدي يبدي ظاهرا توافق زيادة الكمية من المعروض النقدي مع الزيادة المضطربة في معدلات التضخم، و التي يمكن أن يفسر هذا المعروض بعدم توافر المقابل الكمي له من المنتج السلعي و الخدمي، إلا انه و بعد فترة من الضخ في الحلقة الاقتصادية، يستولد عنه تنشيط الموارد و عوامل الإنتاج الخاملة التي تعمل بعد حين على إعادة التوازن النقدي و يقضي بالضرورة إلى انسحاب معدلات التضخم و تراجعها إلى القيم الأولى المعهودة قبل الإصدار، غير أن بعض المفكرين الاقتصاديين يرون أن الإصدار لا يعد فعالا بعد استيفاء توريد الميزانية من الموارد العادية، حيث يعتبر التوقيت الأخير هو الحل الأمثل للإصدار، باعتباره -الإصدار- يشكل موجة تضخمية تؤثر على المؤشرات الاقتصادية كارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية، و بالتالي فان زيادة المعروض ما هي إلا زيادة وهمية لا يمكن أن تحدث فاعلا في الاقتصاد على المدى القصير¹.

وتكمن أهمية الإصدار كمورد للتمويل حسب طبيعة تقدم الدولة من عدمه، فيجد المفكرين انه في الدول النامية لا يعتبر فعالا نظرا لعدم حديته الاقتصادية، نظرا ما ينجز عنه من مساوئ ذات أبعاد سلبية على المؤثرات الكلية و التي لا يمكن تداركها على المدى القصير و البعيد، و هذا لسبب ضعف الاقتصادي للدولة من جانب، واستمرارية الاعتماد على الإصدار النقدي من جانب آخر ، مما يتولد عنه عجز مستمر في الميزانية على المدى.

أما في الدول المتقدمة التي تعرف توظيفا تام للموارد وحسن استغلال امثل لعوامل الإنتاج، فان الإصدار النقدي يشكل سبيلا فعالا لتمويل العجز الظرفي للميزانية العامة للدولة ، ويشكل تنشيط الموارد الخاملة و بالأخص القطاع الاستثماري، و الذي ينتج عنه قيم مضافة تغطي حجم الإصدار.

ثانيا: الفرضيات العلمية المدعمة لأحقية الإصدار النقدي:

لا بد التمييز بين ثلاث فرضيات يتم على أساسها الإصدار النقدي:²

الفرضية الأولى: الكتلة النقدية الإضافية سوف تجد مقابلا لها في زيادة سريعة للإنتاج، و في هذه الحالة لا تكون هناك أية آثار تضخمية لان العرض بإمكانه أن يستجيب لزيادة الطلب.

الفرضية الثانية: هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تكتشر أو تدخر، وفي هذه الحالة لا تكون هناك آثار تضخمية لان ليس هناك ارتفاع الطلب إلا أن هذا يبقى مؤقتا، إذ هناك احتمال ضخ هذه المبالغ في أي لحظة في القنوات الاقتصادية مما يؤدي إلى أحداث صدمة تضخمية ليس بالسهل تقدير انعكاساتها على مجرى الحياة الاقتصادية.

الفرضية الثالثة: وهي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف توزع في شكل ارتفاع المداحيل بما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية و الطلب عليها، و ينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الأسعار، و مثل هذا الارتفاع يجعل المنتجات المحلية

¹ -لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص 150-151.

² -مجدي فتحي، مطبوعة في المالية العامة، جامعة زيان عاشور، الحلقة، 2010، ص 554.

اقل تنافسية، ويؤدي بالتالي إلى انخفاض الصادرات، إذا كان هذا التضخم ذو معدلات مرتفعة فإنه يعمل على تشييط العمل الإنتاجي و يزيد من الأرباح الناجمة عن المضاربة مما يؤدي في ذات الوقت إلى ارتفاع معدلات البطالة.

ثالثا: انعكاسات الإصدار النقدي على عجز ميزانية الدول وفق الثنائية (تقدم- تخلف):

تختلف انعكاسات الإصدار النقدي على الاقتصاد من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة في كل منها، و يمكن حصر هذه الإنعكاسات على اقتصاديين هما:

1- انعكاس الإصدار النقدي على اقتصاد الدول النامية:

لا تستطيع الدول النامية التي تعاني من عجز في ميزانيتها العامة تمويله - العجز - بإصدار سندات عامة (الاقتراض الداخلي)، و ذلك بسبب ضعف كفاءة أسواقها المالية، فالسبيل الوحيد هو اللجوء إلى الإصدار النقدي، وفي ظل عدم مرونة جهازها الإنتاجي، فإصدار نقود جديدة يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، وبالتالي حدوث التضخم، لكن ذلك يتوقف على استمرارية العجز في الميزانية العامة للدولة لفترة طويلة من الزمن.

ففي الفترة الأولى، لو أن العجز تم تمويله عن طريق الإصدار النقدي، فإن عرض النقود سيزداد وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، و في ظل ثبات إنتاج السلع والخدمات، فإن تلك الزيادة ستترجم في شكل ارتفاع في مستوى الأسعار، و لو استمر العجز للفترة الموالية فإنه سيمول مرة أخرى عن طريق إصدار نقود جديدة، و سيزيد عرض النقود مرة أخرى، مما قد يسبب ارتفاعا أكبر في مستوى الأسعار¹.

2- انعكاس الإصدار النقدي على اقتصاد الدول المتقدمة:

أما في الدول المتقدمة و التي تمتلك أسواقا مالية متطورة، فإنها تكون أكثر اعتمادا على الاقتراض الداخلي من خلال إصدار سندات لتمويل العجز في ميزانيتها العامة، و يكون لجوء البنك المركزي إلى الإصدار النقدي، في هذه الحالة منعا لارتفاع أسعار الفائدة، لأن العرض المتزايد للسندات العامة لتمويل العجز في ميزانيتها العامة ويكون لجوء البنك المركزي إلى الإصدار النقدي في هذه الحالة، منعا لارتفاع أسعار الفائدة، لان العرض المتزايد للسندات العامة لتمويل العجز يسبب ارتفاعا في أسعار الفائدة، وانخفاض في أسعار السندات العامة لذلك يقوم البنك المركزي بإصدار نقود جديدة و استعمال حصيلتها في شراء تلك السندات بهدف رفع سعرها.

¹ - موساوي وردة، عجز الموازنة العامة و أثره على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد والمالية الدولية، جامعة يحي فارس، المدينة - الجزائر، 2013، ص ص 47-48.

المطلب الثالث: الضرائب كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة

تعتبر الضريبة من أهم أساليب تمويل العجز، حيث تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة بسبب الزيادة في الإنفاق العام وبالتالي تضطر إلى الزيادة في معدلات الضرائب وفيما يلي يتم تناول جميع الجوانب المتعلقة بالتمويل الضريبي لعجز الميزانية العامة للدولة¹.

أولاً: إصلاح النظام الجبائي:

إن أغلبية الدول التي تعاني من عجز في ميزانيتها العامة تتميز غالباً بضعف مواردها الضريبية وانخفاض طاقتها حيث يمثل ذلك الضعف أهم الاختلالات المالية ونقطة ضعف رئيسية في ماليتها العامة وذلك ما يتسبب في عدم الاستقرار في مواردها وبالتالي عدم استطاعتها لتغطية نفقاتها المتزايدة وبالتالي وقوعها في عجز مالي، لذلك من أجل تقوية موارد الدولة الضريبية لابد من القيام بإصلاح نظامها الجبائي حيث لابد للدولة أن تقوم بإعداد نظام جبائي قادر على تحسين الإيرادات العامة من أجل تغطية نفقاتها المتزايدة ومن أهم النقاط الهامة المتخذة في هذا الميدان نذكر:

- إقرار أساليب تخفيض تكلفة احترام الإلتزامات الضريبية.
- القيام بوضع برنامج خاص بالتحقيق من أجل كشف المخالفات والتأخر في الدفع.
- تشجيع المكلفين على تقسيم الضريبة
- إعداد أنظمة لمعالجة وتسجيل التصريحات الضريبية.

حيث أن هذه الإجراءات لابد لها من سند قانوني جديد ويكون مسايراً مع الوظائف الموكلة من أجل تحسين القائمين على تحصيل الضرائب وذلك عن طريق دفع حوافز مادية لهم وذلك من أجل تشجيعهم على تأدية وظيفتهم بشكل جيد ومن جهة أخرى لابد من اتخاذ الإجراءات المتعلقة بزيادة معدلات فرض الضرائب، ومن أهم التدابير الخاصة بالنظام الضريبي ما يلي:

- 1- تحقيق العدالة الضريبية: لابد للدولة من تحديد الأسلوب الصحيح والعاقل في توزيع التكاليف الضريبية.
- 2- القدرة على استخلاص الضرائب: إن الهدف الأساسي للنظام الضريبي هو تحصيل الإيرادات وذلك من أجل القيام بتمويل النفقات العامة، من أجل عدم اللجوء إلى طرق التمويل الأخرى والتي لها آثار سلبية.

¹ - دردوري لحسن، استخدام أدوات السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة حالة الجزائر 1999-2004، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص73-74

3- تبسيط النظام الضريبي: لا بد أن يكون القانون المتعلق بالضرائب جليا واضحا بالنسبة للمكلفين، إضافة على ذلك لا بد من إحداث تعديلات عليه من أجل أن يكون قادرا على التوسع في الإيرادات لأن النظام الضريبي الواضح والبسيط يكون سهل الإدارة، إضافة إلى ضمان احترام الإلتزامات الضريبية من قبل المكلفين.

4-الفعالية: لا بد أن تقتطع الضرائب على وعاء واسع، وينسب معقولة، خصوصا على القطاعات المنتجة، لأنه إذا فرضت معدلات عالية للضرائب على هذه القطاعات سوف ينخفض الإنتاج والإستهلاك وذلك بارتفاع أسعار السلع وذلك ما يؤثر سلبا على الموارد.

ثانيا: تسخير الموارد الضريبية (زيادة الإمكانيات الضريبية)

يمثل التوسع في الأوعية الضريبية والزيادة في معدلات الضرائب مصدرا هاما لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة والتقليل من هذا العجز، إذ أنه يمكن للحكومة وذلك لما لها من سلطة قانونية من زيادة ورفع معدلات الضرائب وذلك من أجل تغطية النفقات العامة المتزايدة ولكن في حدود معينة ومعقولة، لأن تجاوز الحدود المعقولة يؤثر سلبا على الإقتصاد الوطني، ويؤثر على دعم الأشخاص والمؤسسات في تنمية الإقتصاد الوطني زيادة إلى العديد من الآثار.

لذلك لا بد أن تقوم السياسة الضريبية على أسس علمية، بمعنى أن تكون مبنية على ركائز صحيحة من أجل تحديد الإمكانيات الضريبية التي بإمكانها أن تكون دعما للإيرادات لمواجهة العجز، إذ لا بد من مراعاة الاعتبارات الجوهرية التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدالة الإجتماعية التي تستدعي ضرورة تناسب العبء الضريبي مع القدرة على الدفع.

- الأخذ بعين الاعتبار المرونة التي تفسر ضرورة تحريك الحصيلة الضريبية في اتجاه يوافق دائما زيادة الدخل والناتج.

مما سبق سوف نتطرق إلى إمكانات زيادة أهم الضرائب التي بواسطتها يمكن زيادة الإيرادات وتقليل العجز:¹

أ- الضريبة على الدخل: لا بد أن تكون تصاعديّة بمعنى أن تطبق بمعدلات على ذوي الدخل الضعيفة، وتنتقل تدريجيا إلى الإرتفاع مع ذوي الدخل المرتفعة، تعني أنه أصحاب الدخل المنخفضة لا توجد لديهم فوائض اقتصادية يمكن للضريبة أن تمتصها وفي المقابل بالنسبة لأصحاب الدخل العالية والمرتفعة حيث تكون مساهمتهم في أداء الضرائب معدومة ومحتشمة مقارنة مع دخولهم لذلك ففرض الضرائب على دخول هذه الفئات يكون وسيلة لدعم الطاقة الضريبية ومن جهة أخرى تكون بمثابة حماية القدرة الشرائية للفئات المحرومة.

¹ - رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا، 2000، ص237-238

ب- الرسوم على الصادرات: من أجل تدعيم الصادرات وترقيتها لابد من عدم تطبيق ضرائب مرتفعة على السلع المصدرة وذلك من أجل تشجيع المؤسسات والأشخاص المنتجين والمصدرين وحثهم على التصدير وبالتالي تزيد حصيلة الإيرادات من الصادرات وبالتالي تزيد الإيرادات.

ج- الضرائب على الأرباح:

حيث يمكن الزيادة في معدلات الضرائب أن يكون وعاءها الأرباح الصافية للمؤسسات حيث أنه إذا كان تمويل هذا العجز من خلال زيادة الضرائب على أرباح المؤسسات، حيث أنه لابد أن تكون الزيادة في معدلات هذه الضرائب على أرباح المؤسسات أن تكون مدروسة وذو نسب معقولة من أجل عدم ظهور نتائج عكسية وذلك بسبب الضرائب.

د- الضرائب العقارية:

تتسم الضرائب العقارية في الدول النامية بقلة حصيلتها رغم أنه بإمكان زيادة نسبتها مع اهتمام هذه الدول بالقطاع الزراعي، حيث أن أسس فرض هذه الضرائب يختلف من دولة إلى أخرى فهناك من يفرض الضريبة على أساس حجم الناتج السنوي للأرض ومنه من يفرضها أساس القيمة الرأسمالية للأرض ومنه من يمزج بين المعيارين على الأراضي الزراعية بصورة تتناسب مع مقدرة القطاع الزراعي على هذه الزيادة، كما يمكنها التوسع في معدلات الضرائب المفروضة على العقارات المبنية، وما تجدر الإشارة إليه أنه في حالة التضخم ترتفع أسعار العقارات وبالتالي ترتفع أرباح المستثمرين في هذا المجال فرفع معدلات الضرائب على العقارات يزيد من الإيرادات التي تكون الدولة بحاجة خصوصاً لتغطية ولو جزء صغير من عجز ميزانيتها خصوصاً في مثل هذه الحالات.

هـ- الرسم على القيمة المضافة: هي عبارة عن ضريبة غير مباشرة على الإستهلاك يتحملها المستهلك النهائي حيث تتميز بأنها واسعة التطبيق حيث تفضلها الدولة وتعتبرها أداة هامة للحصول على كم هائل من الإيرادات، لأنها تتميز بارتفاع نصيبها النسبي من مجموع الموارد الحكومية، حيث أنه يمكن زيادة هذه الضرائب بدرجة أكبر مما هي عليه في الوقت الراهن في الدول النامية، لأنها تعتبر في نظر العديد أداة تمويلية بسيطة لتشكيل وذلك وفقاً لاحتياجات التنمية وظروفها.

إن ما تجدر الإشارة إليه أن زيادة الضرائب غير المباشرة خصوصاً الضرائب على الإستهلاك تنعكس سلباً على الطبقات المحرومة، لأنها تتحمل ضغوطاً عالية وعلى العكس بالنسبة للفئات الغنية فهي قادرة على تحمل مثل هذه الضغوط وذلك لما تتوفر عليه من فوائض اقتصادية، لأنها تقوم بعمليات إنفاق مختلفة على عديد من أنواع السلع والخدمات والتي تفرض عليها ضرائب مباشرة وبالتالي سوف تقتطع هذه الفوائض بواسطة الضرائب غير المباشرة وبالتالي تزيد الإيرادات العامة، ولكن لابد من وضع سياسة رشيدة تمثل هذا النوع من الضرائب من أجل تحقيق نتائج جيدة وبالتالي تحقيق إيرادات عالية تغطي بها نفقاتها.

خاتمة الفصل:

يعتبر عجز الميزانية العامة للدولة من ابرز القضايا الاقتصادية التي لاقى اهتماما واسعا من قبل المفكرين الاقتصاديين، باعتباره سمة تكاد تعرفها معظم الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية، فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة و الأسباب المؤدية لحدوثه مع التطرق للآثار التي يمكن أن يخلفها.

كما توصلنا إلى أن سياسة الإنفاق العام تعتبر من ابرز الآليات التي لها فعالية كبيرة في علاج عجز الميزانية العامة للدولة سواء بترشيد الإنفاق العام أو تخفيضه حسب الوضعية الاقتصادية للدولة، وأن أيضا الإيرادات العامة تعتبر من الوسائل البارزة في علاج عجز الميزانية العامة للدولة، وتختلف فعالية الإيرادات العامة باختلاف نوع الإيراد المستعمل في علاج العجز سواء كانت قروض أو إصدار نقدي أو ضرائب، فزيادة حصيللة الإيرادات هو ما يؤدي لمسايرة الإنفاق العام المتزايد وبالتالي تفادي الوقوع في عجز مالي.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لوضعية الميزانية العامة للدولة في الجزائر

2015–1999

مقدمة الفصل:

من مطلع سنة 1999 شهدت الجزائر فيها انتعاشا اقتصاديا لاسيما بعد ارتفاع أسعار المحروقات ،وهو ما أثر إيجابا على إيرادات الميزانية العامة للدولة وانعكس ذلك على السياسة الاقتصادية عموما والسياسة الميزانية خصوصا، مما شجع السلطات الجزائرية على الخوض في سلسلة من البرامج التنموية، بعنوان برامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو الاقتصادي وتوطيد النمو الاقتصادي على مدار 15 سنة.

وفي سنة 2009 أصبح عجز الميزانية العامة ميزة تميزت بها الميزانية العامة للدولة حتى سنة 2015، ومن أبرز ما ميز هذه المرحلة هو الأزمة المالية وانخفاض الطلب على البترول مما أنجر عليه تدهور في قيمة أسعار النفط.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الميزانية العامة في الجزائر

المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر للفترة 1999-2009

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

المبحث الأول: الميزانية العامة للدولة في الجزائر

يرتبط مفهوم الميزانية العامة للدولة بمجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي ساهمت في تطويرها وتطوير الدور الذي تلعبه في مجال المالية العامة، بحيث يخضع إعدادها لمجموعة من المبادئ والقواعد الأساسية والتي على أساسها تم تحديد مجموعة من الخطوات والمراحل التي تمر بإعدادها.

المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة للدولة في القانون الجزائري

تعتبر الميزانية العامة للدولة أداة تستخدمها الحكومة لاقتطاع جزء من الثروة الوطنية وإعادة توزيعها بهدف تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: تعريف الميزانية العامة في التشريع الجزائري:

عرّف المشرع الجزائري الميزانية العامة للدولة كالتالي: "تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".¹

يعرفها قانون المالية، نصت المادة الثالثة من قانون 17/84 والتي تم تعديلها بالقانون 05/88 بأنه "يقدر ويرخص بالنسبة لكل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة وأعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على تلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات برأسمال".²

أما عن القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية 21/90 على أنها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال وترخص بها".³

¹ - قانون رقم 84- يتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 17 شوال عام 1404 الموافق لـ 7 يوليو سنة 1984، المادة 06، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، ص 1040.

² - قانون رقم 05/88 يتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق لـ 12 يناير 1988، يعدل ويتمم القانون رقم 84-17 المؤرخ في 08 شوال عام 1404 الموافق لـ 7 يوليو سنة 1984، المادة 03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02.

³ - قانون رقم 90-21 يتعلق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق لـ 15 أغسطس 1990، المادة 03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، ص 1132.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الميزانية العامة للدولة في الجزائر، بأنها وثيقة تعدها الحكومة سنويا، وتعرض فيها توقعاتها لإيرادات الدولة خلال السنة المالية القادمة فضلا عن برجة نفقاتها، وتعد وفقا لقواعد وضوابط يحددها نص منظم لقوانين المالية.

ثانيا: قانون المالية وأنواعه في الجزائر

إن مشروع قانون المالية للدولة يعتمد على الميزانية العامة للدولة التي تعتبر عمل تشريعي كباقي القوانين الصادرة عن البرلمان طبقا لأحكام الدستور ووفقا للنظام الداخلي لمجلس البرلمان، فهي قانون من الناحية الشكلية والموضوعية، كما أنها عمل إداري لأنها مجرد تتضمن للنفقات والإيرادات المستقبلية.

فحسب المادة 01 من القانون 84-17 فإن قوانين المالية هي القوانين التي تحدد في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات والسنوية طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها.¹

ومن خلال المادة 02 من القانون 84/17 نجد أن قوانين المالية في الجزائر هي:

1- **قانون المالية السنوي:** تم تعريف قانون المالية السنوي من طرف المشرع الجزائري بأنه "يقدر ويرخص قانون المالية للسنة مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما أنه يقدر ويرخص النفقات الموجهة للتجهيزات العمومية وكذا النفقات بالرأسمال".² ويتكون قانون المالية السنوي من جزأين: الأول يتضمن الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية والطرق والوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية والمحافظة على التوازنات العمومية المالية الداخلية والخارجية، والثاني يتضمن المبلغ الاجمالي للاعتمادات المطبقة بصدد الميزانية العامة للدولة وحسب طبيعة النفقة (تسيير- تجهيز) والمبلغ الاجمالي للنفقات بالرأسمال.

2- قانون المالية التكميلي (المعدل):

تنص المادة 04 من القانون 84/17 على أنه: "يمكن لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية"³ بإصدار القانون التكميلي لغرض تغيير تقديرات الإيرادات أو خلق لإيرادات جديدة أو الترخيص بنفقات جديدة.

¹ - القانون 84/17، يتعلق بقوانين المالية، المادة 01، مرجع سبق ذكره، ص 1040.

² - القانون 84/17، يتعلق بقوانين المالية، المعدل بقانون 05/88، مرجع سبق ذكره.

³ - القانون 84/17، يتعلق بقوانين المالية، المادة 04، مرجع سبق ذكره، ص 1041.

3- قانون ضبط الميزانية:

حسب المادة 05 من القانون 17/84 يتم تعريفه كما يلي: "يشكل قانون ضبط الميزانية الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية".¹ والهدف من هذا القانون هو ضبط النتائج المالية لكل سنة (فائض أو عجز).

المطلب الثاني: دورة ومبادئ الميزانية العامة للدولة في الجزائر

تعتمد الميزانية العامة للدولة في الجزائر في مرحلة إعدادها على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تنظمها، بحيث تهدف هذه المبادئ إلى تسهيل عملية التحضير والرقابة على الميزانية العامة، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى دورة ومبادئ الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

أولاً: دورة الميزانية العامة للدولة في الجزائر

تعرف دورة الميزانية العامة للدولة بأنها تلك المراحل المتعاقبة والمتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولة، وتمثل هذه المراحل فيما يلي:²

1-مرحلة إعداد وتحضير الميزانية العامة للدولة:

يرجع الاختصاص في وضع مشروع للميزانية العامة للدولة ولقانون المالية إلى السلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء والحكومة، لكن الصياغة التقنية للمشروع وضمان التوازن المالي للدولة يبقى من اختصاص وزارة المالية، ويمكن أن تمر عملية إعداد الميزانية العامة للدولة بالمراحل التالية:

أ-الأشغال (المرحلة) التمهيديّة: تنطلق هذه المرحلة في مديرية الميزانية بوزارة المالية، حيث تعمل على التنسيق مع المصالح الأخرى لوزارة المالية (مديريات الضرائب، الخزينة،...) لإجراء تقدير أولي لمجمل موارد ونفقات الدولة، ووضع الخطوط العريضة العامة للوضع المالي والاقتصادي للدولة.

ب-مناقشات مجلس الحكومة: ويتم فيها ما يلي:

-رفع تقرير وزارة المالية (مديرية الميزانية) إلى الحكومة.

-تحديد التوجيهات العامة والمبادئ التي يجب أن تقود أشغال تحضير ميزانية الدولة من طرف مجلس الحكومة وتحدد القطاعات ذات الأولوية.

¹ - القانون 17/84، يتعلق بقوانين المالية، المادة 05، مرجع سبق ذكره، ص 1041.

² - بلس شاوش البشير، المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 71-75.

-مطالبة مجلس الحكومة مختلف المصالح بتخفيض نفقاتها أو عدم طلب نفقات إضافية على الأقل.
كما أن أشغال هذه المرحلة تنطلق بناء على توجيهات رئيس الجمهورية، وتنتهي مداوات الحكومة بمدد وزير المالية التوجيهات الواجب احترامها عند وضع الميزانية.

ج- منشورات مديرية الميزانية:

في هذه المرحلة تقوم مديرية الميزانية بإعداد منشور يوجه لكافة الوزارات تحدد لهم فيه المبادئ الواجب احترامها عند وضع مشروع الميزانية، ويهدف هذه المنشور إلى ما يلي:

- إعلام كافة الوزارات بالإمكانيات المالية المحدودة للدولة.
- التذكير بمبدأ التقشف وضرورة الاستخدام المحكم للأموال العامة.
- إعطاء الأولوية للقطاعات المنتجة وتقليص النفقات غير المنتجة.
- التأكيد على ضرورة تقديم الاقتراحات المتعلقة بالميزانية في جدول معين وحسب منهجية محددة.

د-تحضيرات الميزانية على مستوى الدوائر الوزارية: وتتمثل في أشغال تحضير مشروع ميزانية النفقات التي تجري داخل كل دائرة وزارية، بحيث تقوم المديرية العامة المالية داخل كل وزارة بتحضير مشروع ميزانيتها وجمع كافة الوثائق المتعلقة بهذه العملية وبمجرد تلقيها منشور مديرية الميزانية تقوم المديرية العامة بتبليغه للمديريات التقنية والمصالح التابعة لها، كما تطالبها بتقديم اقتراحاتها المالية، وبعد إنجازها ترفع إلى المديرية العامة التي تتكلف بدراستها، وبعد ضبطها جميعها تتم المصادقة عليها من طرف الوزير المعني، وتقوم بتحديد مشروع ميزانية الوزارة الذي يعرض على وزير المالية.

هـ-الفحص النقدي للاقتراحات الوزارية: وهذه المرحلة من اختصاص مديرية المالية لدى وزارة المالية، بحيث تقوم بجمع كل المعلومات والوثائق التي تساعد في تقدير طلبات الاعتمادات المقدمة من مختلف الوزارات، وبمجرد حصولها إلى جميع المشاريع تقوم مديرية المالية بفحصها من عدة نواحي.

و- تحديد الموقف من المشاريع الوزارية: تحدد مديرية الميزانية موقفها من كل مشروع وزاري، ومن هذا الأساس تنطلق المناقشات بين وزارة المالية وممثلي الوزارات الأخرى كل حسب قطاعه، بحيث يكون وزير المالية متمسكا بالخطة المالية للدولة من غير الممكن تلبية احتياجات كل الوزارات بشكل كامل، وعلى هذا له الحق في رفض كل طلب يخل بالتوازنات المالية للدولة ويحدث أزمة، وبعد الانتهاء من المناقشات يتكلف وزير المالية بوضع المشروع الأولي الميزانية ويتم عرضه على مجلسي الحكومة والوزراء للمصادقة عليه.

2-مرحلة اعتماد الميزانية العامة للدولة في الجزائر:

بعد إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة يرفع إلى السلطة التشريعية للمصادقة عليه، حيث يحول مباشرة إلى اللجنة المالية والميزانية لدراسته، والتي تحرر تقريرا نهائيا بمحمل التعديلات والتوضيحات التي تراها مناسبة، ثم يحول إلى الجلسة العلنية من أجل المناقشة العامة والتصويت، حيث يعرض مشروع قانون المالية على الغرفة الأولى (المجلس الشعبي الوطني) لمناقشته والمصادقة عليه، ثم يرفع مرة ثانية إلى الغرفة الثانية (مجلس الأمة) بهدف المناقشة والمصادقة أيضا.¹

فحسب المادة 70 من القانون 17/84 أن التصويت على الميزانية العامة للدولة يكون بصدفة إجمالية، على خمس مراحل وهي تنص على ما يلي:²

-تكون إيرادات الميزانية العامة للدولة موضع تصويت إجمالي وفضلا عن ذلك يصوت بصفة إجمالية على ما يلي:

-نفقات التسيير الموزعة حسب كل دائرة وزارية.

-نفقات المخطط السنوي ذات الطابع النهائي الموزعة حسب كل قطاع.

-رخص تمويل الاستثمارات المخططة الموزعة حسب كل قطاع.

-إيرادات ونفقات كل ميزانية ملحقة.

-الحد الأقصى للنفقات المرخص بها، حسب الشروط المحددة بموجب هذا القانون، بالنسبة لكل صنف من أصناف الحسابات الخاصة للخزينة.

وبعد المصادقة على قانون المالية من قبل البرلمان بغرفتيه يدخل المشروع المعتمد مرحلته الأخيرة، وهي الإقرار، وهنا يأخذ صفته الرسمية، ويوقع من طرف رئيس الجمهورية وينشر في الجريدة الرسمية.³

3-مرحلة تنفيذ الميزانية العامة في الجزائر:

يتم تنفيذ عمليات الميزانية العامة من حيث:

-تنفيذ النفقات عن طريق الالتزام والتصفية والأمر بالصرف.

¹-بجياوي عبد الحفيظ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2011، ص ص 140-141.

²- القانون 17/84، يتعلق بقوانين المالية، المادة 70، مرجع سبق ذكره، ص 1048.

³- بجياوي عبد الحفيظ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

-تنفيذ الإيرادات

أ-تنفيذ النفقات:

تنفيذ النفقات يتم من قبل عونين منفصلين هما:

-الآمر بالصرف الذي مهمته إصدار الأمر بتنفيذ النفقات أي عمله إداري.

-المحاسب العمومي والذي مهمته تنفيذ الأمر الصادر إليه من الأمر بالصرف.

ووجود هذين العونين ضروري لتنفيذ الميزانية العامة كل حسب اختصاصه وأن عمل كل منهما منفصل عن الآخر أي أن هناك فصل في صلاحيات كل منهما وذلك لضمان التنفيذ السليم للميزانية العامة.

إن تنفيذ عمليات النفقات العامة تمر بمرحلتين هما:¹

-المرحلة الإدارية: تنفذ هذه المرحلة خلال ثلاث فترات: الالتزام بالنفقة، تصفية النفقة والأمر بدفعها، بحيث يقوم بهذه الوظائف الثلاثة الأمر بالصرف.

*الالتزام بالنفقة: عرفته المادة 19 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية أنه "الاجراء الذي يتم بموجبه اثبات نشوء الدين".

ويخضع الالتزام بالنفقة لشروطين أساسيين:²

-أن يصدر عن السلطة المختصة.

-أن ينطبق على الاعتمادات المقررة في الميزانية والتقيّد بمقدار الاعتماد المخصص لهذه النفقة.

*تصفية النفقة:

طبقا للمادة 20 من قانون المحاسبة العمومية: "تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق

المحاسبية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية".³ وعملية التصفية تشمل عمديتين: إثبات الخدمة أي أن الخدمة قد تم إنجازها فعلا، تحديد مبلغ النفقة أي احتساب مبلغ الدين بدقة والتأكد من استحقاقه.

¹ - يلس شاوش البشير، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 218

² - يلس شاوش البشير، مرجع سبق ذكره، ص 219.

³ - القانون 21/90، المتعلق بالمحاسبة العمومية، المادة 20، مرجع سبق ذكره، ص 1133.

* الأمر بدفع النفقة: عرفته المادة 21 من قانون المحاسبة العمومية: "يعد الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية".¹

فالأمر بدفع النفقة هو أمر كتابي يوجهه الأمر بالصرف إلى المحاسب العمومي ليدفع لشخص معين مبلغ الدين المحدد مقداره وطبيعته، ويتخذ هذا الأمر الكتابي شكل الحوالة التي تتضمن المعلومات التالية:²

- الدورة المالية التي تنطبق عليها.

- رقم المادة التي ترتبط بها.

- الوثائق الثبوتية المدعمة للنفقة.

- هوية الدائن.

موضوع النفقة وتاريخ إنجاز الخدمة الفعلية.

- المرحلة المحاسبية: وهي عملية دفع المال إلى دائن الدولة أي أن دفع النفقة هو الاجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي³ ويتولى عملية الدفع المحاسب العمومي.

ب- تنفيذ (تحصيل) الايرادات العامة

يلزم قانون المالية الحكومة بتحصيل كل الإيرادات المقدرة في الميزانية العامة للدولة، بحيث تتمثل هذه الإيرادات في الإيرادات الجبائية وإيرادات أملاك الدولة وبالتالي إجراءات تنفيذ الإيرادات يختلف باختلاف نوع الاجراءات⁴ ، والاجراءات العامة لتحصيل الايرادات تتمثل في ثلاث عمليات متتالية وهي:

- الاثبات: يعد الاثبات الاجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي⁵.

- الاحالة على التحصيل: وتسمح تصفية الإيرادات بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدين العمومي، والأمر بتحصيلها.⁶

¹ - القانون 21/90، المتعلق بالمحاسبة العمومية، المادة 21، مرجع سبق ذكره، ص 1133.

² - بلس شاوش البشير، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 221

³ - القانون 21/90، المتعلق بالمحاسبة العمومية، المادة 22، مرجع سبق ذكره، ص 1133.

⁴ - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة، مرجع سابق ذكره، ص 169.

⁵ - القانون 21/90، المتعلق بالمحاسبة العمومية، المادة 16، مرجع سبق ذكره، ص 1133.

⁶ - القانون 21/90، المتعلق بالمحاسبة العمومية، المادة 17، مرجع سبق ذكره، ص 1133.

-التحصيل: يعد التحصيل الاجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية¹، وهي من اختصاص المحاسب العمومي.

4-مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة في الجزائر:

بعد التصويت على مشروع الميزانية العامة للدولة من طرف المجلس الشعبي الوطني، تكون عملية الرقابة السابقة قد تمت، فيقوم رئيس المجلس بإرسال النص المصادق عليه إلى مجلس الأمة، عندها يباشر هذا المجلس بدراسة ومناقشة النص الوارد إليه بفضل لجنة مختصة، ثم يصوّت عليه بأغلبية الأعضاء.

ومع نهاية السنة المالية تأتي الرقابة اللاحقة على الميزانية العامة للدولة، من خلال قانون ضبط الميزانية العامة للدولة الذي تعده الحكومة، وتقدمه البرلمان للمناقشة والتصويت عليه.²

ثانيا: مبادئ الميزانية العامة للدولة في الجزائر:

الميزانية العامة في الجزائر من حيث إعدادها وتحضيرها، تخضع إلى مجموعة من المبادئ التي طرأت عليها عدة استثناءات نوجزها في:

1-مبدأ سنوية الميزانية:

يقصد به أن ترخيص الميزانية العامة للدولة لا يصلح إلا لسنة واحدة مقبلة، أي يحدث توقع وإجازة نفقات وإيرادات الدولة بالنظر إلى سنة واحدة مقبلة، وهو ما يسمح برقابة دائمة من السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية وخاصة فيما يتعلق بالعمليات المالية من جباية وإنفاق، وتجعل قاعدة السنوية الميزانيات العامة للدولة المتعاقبة مستقلة الواحدة عن الأخرى، حيث تحدد سنويا تراخيص النفقات والإيرادات، بالنسبة للإيرادات تجدد قاعدة السنوية تطبيقا دقيقا، حيث يكون الترخيص بتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم سنويا، أما فيما يتعلق بالنفقات العامة ينبغي أن تبرر الاعتماد اللازمة لتغطية نفقات التسيير في كل سنة وفي مجموعها ولا يمكن تحويل الاعتمادات المفتوحة لسنة مالية معينة للسنة المالية التالية، وهو ما يعني أنه لا يتم التجديد الآلي لاعتمادات التسيير وبالتالي فإن تغطية النفقات الأكثر استقرارا ورصدها لا ينبغي أن تؤول إلى الميزانية العامة للسنة المقبلة.³

¹ - القانون 21/90، المتعلق بالمحاسبة العمومية، المادة 18، مرجع سبق ذكره، ص 1133.

² - بن فراقى منى، فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 113.

³ -دنان راضية، ترشيد الانفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية، مرجع سابق ذكره، ص 203.

وهناك بعض الاستثناءات على هذا المبدأ وهي:¹

أ- رخص البرامج: هي متعلقة بنفقات التجهيز بحيث يمكن أن تستعمل التخصيصات المالية لمدة تفوق السنة لأنها مرتبطة بمشاريع الاستثمار الطويلة الأجل والتي تفوق السنة.

ب- ترحيل الاعتمادات: هو إجراء يسمح للحكومة بأن تقدم تحت غطاء التقديرات السنوية، نفقات متعددة السنوات، وكذلك فإن ترحيل الاعتمادات يمثل الرخصة الممنوحة لمصلحة ما باستعمال خلال السنة المالية التالية، الرصيد غير المستعمل من التخصيصات الممنوحة لها بعنوان سنة محددة.

ج- الميزانية الاثني عشر: يتم اللجوء إليها عند مواجهة الحكومة لظروف معينة تحول دون مصادقة البرلمان على الميزانية في وقتها المحدد، وهو ما يتطلب من الحكومة تقديم طلب إلى البرلمان من أجل إجازة الاعتمادات الشهرية، بحيث يتم العمل بنود قانون المالية السابق فيما يخص تنفيذ إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.

2- مبدأ وحدة الميزانية:

يقصد بهذا المبدأ أن نفقات وإيرادات جميع المصالح التابعة لنفس الجماعة العمومية أي الدولة تجمع وتفيد في وثيقة واحدة.² وفي الجزائر أدخلت بعض التعديلات لمبدأ الوحدة ومن أهم هذه التعديلات ما يلي:

أ- الميزانيات الملحقة: تنص المادة 44 من القانون 17/84 على أنه: "يجوز أن تكون موضوع الميزانيات الملحقة، العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يصف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض المواد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن".³ ومن القواعد المقررة بالميزانيات الملحقة أنه يسري عليها ما يسري على الميزانية العامة للدولة خاصة بالنسبة لاعتماد السلطة التشريعية لها.⁴

¹ - دنان راضية، مرجع سبق ذكره، ص 203.

² - بلس شاوش البشير، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

³ - قانون 84-17، يتعلق بقوانين المالية، المادة 44، مرجع سبق ذكره، ص 1044.

⁴ - محمد عباس محززي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 332.

ب- الحسابات الخاصة للخزينة:

يرجع أصل هذه الحسابات إلى فكرة جوهرية وهي خروج بعض المبالغ المالية من الخزينة العامة لا يعتبر إنفاقا (كالسلفات التي تقدمها الدولة للبلديات والمؤسسات)، ودخول بعض المبالغ إلى الخزينة لا تعد موارد (كالكفالات والضمانات التي يدفعها بعض الموظفين للدولة كالحاسب العام)، إذن هناك مبالغ مالية تدخل إلى الخزينة العامة على أن تخرج منها فيما بعد، ومبالغ تخرج من الخزينة على أن تعود إليها لاحقا، فنظرا للطبيعة المؤقتة لهذه العمليات، فإنها لا تقيّد في الميزانية العامة للدولة، بل تفتح لها حسابات خاصة مستقلة عنها تدعى الحسابات الخاصة للخزينة.¹

هذه الحسابات حسب المادة 48 من القانون 84-17: لا يجوز فتح الحسابات الخاصة للخزينة إلا بموجب قانون المالية ولا تشمل هذه الحسابات الخاصة سوى الأصناف التالية:²

- الحسابات التجارية.

- حسابات التخصيص الخاص.

- حسابات التسبيقات.

- حسابات القروض.

- حسابات التسوية مع الحكومة الأجنبية.

كما هناك استثناءات على مبدأ وحدة الميزانية العامة في الجزائر وأهمها ما يلي:

أ- الاعتمادات التكميلية أو الإضافية:

تشكل الميزانية التكميلية استثناء مهما لقاعدة وحدة الميزانية العامة للدولة باعتبارها أنها تأتي لتؤدي دورا إضافيا ومكملا للأداء المالي للميزانية الأساسية.³

¹ - يلس شاوش البشير، مرجع سبق ذكره، ص 108.

² - القانون 84-17، يتعلق بقوانين المالية، المادة 48، مرجع سبق ذكره، ص 1045.

³ - إلياس حوادميسة، الدور الرقابي للبرلمان على الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص: دراسات مغربية، جامعة الجزائر، 2012، ص 23.

ب-الميزانيات المستقلة:

هي الميزانيات الخاصة بالمرافق العامة التي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، حيث أن الاستقلال في الشخصية يليه منطقيا الاستقلال في الميزانية العامة للدولة، مما يعني في نهاية المطاف أن يكون لهذه المرافق ميزانية خاصة بها مستقلة عن ميزانية الدولة دون حاجة إلى نص صريح على ذلك¹.

3-مبدأ عمومية (شمول) الميزانية العامة للدولة في الجزائر:

يقصد بهذا المبدأ إدراج كافة الإيرادات والنفقات في ميزانية الدولة دون إجراء أي مقاصة أو تخصيص بينهما، ويقوم هذا المبدأ على قاعدتين هما:

أ-قاعدة عدم تخصيص الإيرادات: لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز².

ب-قاعدة تخصيص الاعتمادات: وتعني هذه القاعدة أن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الانفاق العام³.

4-مبدأ توازن الميزانية العامة في الجزائر:

طرحت مسألة التوازن المالي في الجزائر بأشكال متنوعة اختلفت باختلاف المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الوطني، لغاية سنة 1965 ظلّت مجمل نفقات الدولة مقيدة في الميزانية العامة للدولة بما فيها نفقات التسيير والتجهيز (الاستثمار)، إلا أنه بمجرد شروع الدولة في تطوير اقتصادها في إطار المخطط الوطني الأول (1967-1969) اصطدمت بمشكل التمويل، ومصاعب مالية بالنسبة للخزينة وهذا رغم تواضع حجمه، وزادت هذه المشاكل حدة بعد انجاز المخطط الرباعي الأول ثم الثاني ومشاكل المالية في الثمانينات لذا استوجب الأمر مع بداية التسعينات اتباع سياسة ميزانية جديدة تتماشى مع المسار الجديد للسياسة الاقتصادية العامة التي تتجه نحو اقتصاد السوق⁴.

¹ - محرز ي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 388.

² - القانون 84-17، يتعلق بقوانين المالية، المادة 08، مرجع سبق ذكره، ص 1040

³ - محرز ي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 343.

⁴ - دنان راضية، ترشيح الانفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغييرات الدولية، مرجع سابق ذكره، ص 205

المطلب الثالث: نفقات وإيرادات الميزانية العامة للدولة في الجزائر:

تتكون الميزانية العامة للدولة في الجزائر من الإيرادات والنفقات العامة، ولدراسة مكوناتها يجب معرفة المعايير التي تصنف على أساسها عمليات الميزانية سواء تعلق الأمر بعمليات النفقات العامة أو الإيرادات العامة.

أولاً: النفقات العامة في الجزائر

تعرف النفقات العامة على أنها المبالغ النقدية التي تقوم بصرفها مختلف الهيئات والوحدات الحكومية، بغرض تحقيق منافع عامة، بما يتناسب وأهداف السياسة المالية الدولية، فتتعدد النفقات العامة وتزداد أنواعها، فالمشروع الجزائري يقسم النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار).¹

1- نفقات التسيير: هي نفقات ضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية المتكونة أساساً من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات مكاتب² وتجمع في أربعة أبواب هي:³

أ- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

ب- تخصيصات السلطات العمومية.

ج- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

د- التدخلات العمومية.

أ- أعباء الدين والنفقات المحسومة من الإيرادات:

يشمل هذا الباب الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي، بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:⁴

- دين قابل للإستهلاك (اقتراض الدولة).

- الدين الداخلي، ديون عائمة (فائدة سندات الضريبة).

¹ - القانون 84-17، يتعلق بقوانين المالية، المادة 23، مرجع سبق ذكره، ص 1042

² - زاوي أسماء، دور الميزانية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مشروع بحث في رسالة ماجستير، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2009، ص 106.

³ - القانون 84-17، يتعلق بقوانين المالية، المادة 24، مرجع سبق ذكره، ص 1042.

⁴ - بجاوي عبد الحفيظ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي، مرجع سبق ذكره، ص 144.

-الدين الخارجي.

-ضمانات.

-النفقات المحسومة من الإيرادات.

ب-تخصيصات السلطات العمومية: يحتوي هذا العنوان على نفقات تسيير المؤسسات العمومية والسياسية وغيرها مثل المجلس الشعبي الوطني، وتعتبر هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات، وبالتالي فإن النفقات التي يتضمنها القسمين الأول والثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة.¹

ج-النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالمواطنين المعدات، وتضم ما يلي: المستخدمين (مرتبات العمل، المنح والمعاشات، النفقات الاجمالية)، معدات تسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعادة التسيير، نفقات مختلفة.²

د-التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل، التي هي بدورها تقسم مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي، وعمليات التضامن وتضم:³

-التدخلات العمومية والادارية (إعانات للجماعات المحلية).

-النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).

-النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).

-النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).

-اسهامات اقتصادية (إعانات المصالح العمومية والاقتصادية).

-النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).

-اسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات إلخ).

¹ - الحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة، مرجع سبق ذكره، ص172.

² - بجاوي عبد الحفيظ، اشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري، أطروحة دكتوراه، تخصص:، جامعة الجزائر 03، 2016، ص244.

³ - بجاوي عبد الحفيظ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي، مرجع سبق ذكره، ص145.

وبالتالي توزع النفقات المتعلقة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات ويحدد قانون المالية سنويا الاعتمادات الاجمالية المخصصة لكل دائرة وزارية.

أما النفقات المتعلقة بالباب الأول والثاني والتي تشترك فيها مختلف الوزارات، تجمع في الجدول "ب" من الميزانية العامة للدولة تحت عنوان موحد: "التكاليف المشتركة" ونجدها في أسفل الجدول "ب" ونجد أن كل نفقات التسيير المجموعة في الأبواب الأربعة تقسم في الجدول "ب" الملحق بقانون المالية وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03- 01): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.825.999.000	رئاسة الجمهورية
4.508.933.000	مصالح الوزير الأول
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني
394.260.754.000	الداخلية والجماعات المحلية
35.216.220.000	الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
للبيانات	الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.....
72.671.000.000	العدل
87.513.834.000	المالية
4.617.498.000	الصناعة والمناجم
44.157.846.000	الطاقة
245.943.029.000	المجاهدين
25.375.735.000	الشؤون الدينية والأوقاف
19.511.320.000	التجارة
3.622.324.000	التهيئة العمرانية ، السياحة والصناعة التقليدية
212.797.631.000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
16.183.538.000	الموارد المائية والبيئة
17.658.533.000	السكن والعمران والمدينة
27.425.215.000	الأشغال العمومية والنقل
746.261.385.000	التربية الوطنية
310.791.629.000	التعليم العالي والبحث العلمي
48.304.358.000	التكوين والتعليم المهنيين
151.442.004.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
16.005.614.000	الثقافة
70.904.217.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
235.083.000	العلاقات مع البرلمان
389.073.747.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
34.554.477.000	الشباب والرياضة
18.698.935.000	الاتصال
2.432.269.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال
4.126.290.127.000	المجموع الفرعي
465.551.834.000	التكاليف المشتركة
4.591.841.961.000	المجموع العام

المصدر: القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438هـ الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجدول (ب) توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بـ 29 ديسمبر 2016، ص 66

2- نفقات التجهيز:

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الاجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.¹

وحسب المادة 35 من قانون 17/84 تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب هي:²

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- النفقات الأخرى بالرأسمال.

¹ - مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 351.

² - القانون 17/84، يتعلق بقوانين المالية، المادة 35، مرجع سبق ذكره، ص 1043.

ويمكن توضيح تصنيف نفقات التجهيز في الجدول -ج- التالي:

الجدول رقم (3-2): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات

(بالآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	3.611.000	2.757.000
الزراعة والري.....	101.062.200	151.655.000
دعم الخدمات المنتجة.....	5.120.500	13.403.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	139.940.800	366.811.100
التربية والتكوين.....	90.903.410	103.064.910
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	30.695.710	60.482.110
دعم الحصول على سكن.....	14.989.500	287.257.000
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	35.000.000	35.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	1.221.323.120	1.620.430.620
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	504.943.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	165.350.000	124.000.000
إعادة رسملة البنوك العمومية.....	-	42.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	165.350.000	670.943.000
مجموع ميزانية التجهيز.....	1.386.673.120	2.291.373.620

المصدر: القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بـ 29 ديسمبر 2016، ص 66

ثانيا: الإيرادات العامة في الجزائر

يقصد بالإيرادات العامة أنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.¹

والمشروع الجزائري يقسم موارد الميزانية العامة للدولة إلى ما يلي:²

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الاملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- الاموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة للدولة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية العامة للدولة التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- الحصة المستحقة للدولة من ارباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

ويتم تبويب هذه الإيرادات في الميزانية العامة للدولة في جدول يرمز له بالجدول "أ" في قانون المالية إلى:

1-الإيرادات العادية: وهي الموارد التي تحصلها الدولة من الإيرادات الجبائية، والإيرادات العادية وإيرادات أخرى، حيث تتكون الجباية العادية من:

- أ-الضرائب المباشرة: التي تضم إيرادات الضرائب على الدخل الإجمالي والضرائب على أرباح الشركات.
- ب-حقوق التسجيل والطابع: وتتمثل في الحقوق التي تحصلها الدولة لقاء تسجيل العقود الرسمية المختلفة كالعقود الإدارية.

¹ - محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² - القانون 17/84، يتعلق بالقوانين المالية، المادة 11، مرجع سبق ذكره، ص 1041.

ج- الضرائب غير مباشرة: وتضم الرسم على القيمة المضافة وباقي الضرائب غير المباشرة على المنتجات المعنية بها، كالرسوم على الاستهلاك الخاص والرسوم الجمركية.

د- الرسم على رقم الأعمال: منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة.

هـ- حواصل الجمارك: الرسوم الموجهة على موارد التصدير والاستيراد والإيرادات العادية غير الجبائية تحتوي على:

- حاصل دخل أملاك الدولة.

- الحواصل المختلفة للميزانية.

- الإيرادات النظامية.

والإيرادات الأخرى كالمساهمات والهدايا والهبات.

2- الجباية البترولية:

تمتاز الجباية البترولية بخاصية أساسية تتمثل في ضخامة حجمها وكونها تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة لهذا السبب ميزها المشرع الجزائري عن الجباية العادية والموارد الأخرى بأن وضع لها تصنيفا مستقلا في الجدول "أ" من ميزانية الدولة¹، وتشمل الجباية البترولية الضرائب والرسوم التالية:²

أ- رسم مساحي سنوي.

ب- اتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.

ج- رسم الدخل البترولي بدفع شهريا للخزينة.

د- ضريبة تكميلية على الناتج.

هـ- الرسم على الأرباح الاستثنائية.

و- الرسم العقاري على الأموال غير المخصصة للإستغلال.

¹ - يلس شاوش البشير، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص52.

² - يلس شاوش البشير، مرجع سبق ذكره، ص56.

الجدول رقم(03-03): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2017

المبالغ (بالاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 الإيرادات الجبائية :
1.297.668.000	001 - 201 - حواصل الضرائب المباشرة.....
114.981.000	002 - 201 - حواصل التسجيل والطابع.....
1.047.601.000	003 - 201 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....
(556.221.000)	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....
9.563.000	004 - 201 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
345.570.000	005 - 201 - حواصل الجمارك.....
2.845.374.000	المجموع الفرعي (1)
	2.1 الإيرادات العادية :
25.000.000	006 - 201 - حاصل دخل أملاك الدولة.....
75.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
20.000	008 - 201 - الإيرادات النظامية.....
100.000.000	المجموع الفرعي (2)
	3.1 الإيرادات الأخرى :
490.000.000	الإيرادات الأخرى.....
490.000.000	المجموع الفرعي (3)
3.435.394.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية :
2.200.120.000	011 - 201 - الجباية البترولية.....
5.635.514.000	المجموع العام للإيرادات

المصدر: القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438هـ الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجدول (أ) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2017، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بـ 29 ديسمبر 2016، ص 65

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة 1999-2009

منذ 1999 أخذت السياسة المالية في الجزائر مسارا جديدا يختلف كل الاختلاف على المسار الذي كانت عليه قبل تلك الفترة فبعدها كانت تنتهج سياسة مالية حذرة وانكماشية أصبحت الجزائر تتبنى سياسة مالية توسعية بسبب ما شهدته هذه الفترة من فوائض مالية ألزمتها أن تغير نهج ومسار سياستها المالية بشكل عام وسياستها الميزانية بشكل خاص.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009:

لقد عرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال الفترة 1999-2009، وهذا ما يعكس دور الدولة وتطوره في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وإسهاماتها في تحقيق مطالب التنمية، والتطرق لهذا الموضوع يسمح بمعرفة مستويات وتوجهات الدولة في تخصيص أموالها وذلك بإلقاء الضوء على هذا التطور حسب طبيعة النفقات العامة وتصنيفها المعتمد لنفقات التسيير ونفقات التجهيز.

أولا: تحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1999-2009

تتضح معالم تطور نفقات التسيير للجزائر من خلال رصد المعطيات الواردة أدناه حسب المجموع الإحصائي لبنك الجزائر ويظهر ذلك كما يلي:

الجدول رقم (03-04): أهم مكونات نفقات التسيير في الجزائر للفترة 1999-2009

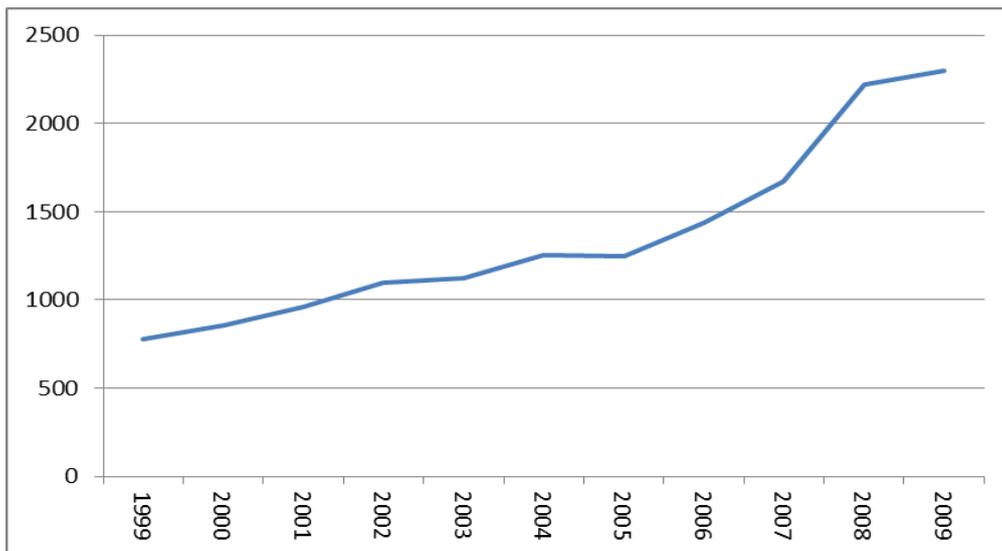
(الوحدة: مليار دج)

مجموع نفقات التسيير	مكونات نفقات التسيير						نسبة نفقات المستخدمين على مجموع نفقات التسيير	نفقات المستخدمين	السنوات
	فوائد الدين العام	تحويلات جارية	مصالح الإدارة	مواد ولوازم	منح المجاهدين	نفاقات المستخدمين			
774.7	126.40	266.80	81.90	53.60	59.90	24.02%	186.10	1999	
856.2	162.30	200.00	92.00	54.60	57.70	33.82%	289.60	2000	
963.6	147.50	276.80	114.60	46.30	54.40	33.62%	324.00	2001	
1 097.7	137.20	334.30	137.60	68.50	73.90	31.54%	346.20	2002	
1 122.8	114.00	395.50	161.40	58.80	63.20	29.38%	329.90	2003	
1 251.1	85.20	457.10	176.50	71.70	69.20	31.28%	391.40	2004	
1 245.1	73.20	410.10	187.50	76.00	79.80	33.61%	418.50	2005	
1 435.9	66.60	517.70	215.60	95.70	92.50	31.19%	447.80	2006	
1 673.9	80.50	508.80	273.00	93.80	101.60	36.81%	616.20	2007	
2 217.7	61.40	742.10	360.80	111.70	103.00	37.82%	838.70	2008	
2300	37.40	696.00	412.50	112.50	130.70	39.60%	910.90	2009	

المصدر: إعداد الطالبين بناء على: بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2003 الصادر في أكتوبر 2004، 2007 الصادر في نوفمبر 2008، 2011 الصادر في نوفمبر 2012، ملاحق الجداول الإحصائية.

ويمكن توضيح التطور لنفقات التسيير من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03-01): تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1999-2009



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق

يتضح من خلال الشكل والجدولين أعلاه أن نفقات التسيير عرفت تزييدا مختلفا خلال فترة الدراسة حيث سجلت تزييدا شبه ثابت (1999-2004) في حين سجلت في باقي الفترة تزييدا مضطربا ، وبالتمحيص أكثر فقد سجلت في بداية سنة الدراسة (1999) ما قيمته 774.7 مليار دج والتي تمثل أدنى حجم إنفاق ، وسجلت في نهاية الفترة (2009) ما قيمته 2300 مليار دج والتي تعتبر أعلى قيمة إنفاق أي تضاعفت بنسبة 297% وهو ما يعكس جهد الدولة في تعزيز الميزانية بكتلة نقدية والتي يمكن أن تضاعف الجانب الإنفاقي المخصص للاستثمار ، وبلغ متوسط حجم نفقات التسيير ما يقارب 1358.06 مليار دج.

ولتحليل المفارقات بين أطراف الإنفاق التسييري للمخططات التنموية يمكن رصد أن المخطط الخماسي الأول "برنامج الإنعاش الاقتصادي" استهلك ما قيمته 4435.2 مليار دج، أي ما يعادل 29.68% من حجم الإنفاق التسييري، في حين تواصلت نفقات التسيير في الارتفاع خلال الفترة (2005-2009) ولكن بوتيرة أقل تسارعا وذلك راجعا لتطبيق برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (المخطط الثاني) بحيث قَدَّرت قيمته 8872.6 مليار دج أي ما يعادل 59.4% من حجم الإنفاق التسييري.

يرجع سبب ارتفاع نفقات التسيير إلى العديد من العوامل حسب الجدول (3-5) ومن أبرزها :

- ارتفاع مستوى الأجور، فقد عرف من جهة ارتفاع الأجر القاعدي 12000 دج في جانفي 2007، بعدما كان 10000 دج في جانفي 2004، ومن جهة أخرى يظهر الارتفاع الهائل خصوصا بعد سنة 2008 والتغيرات الحاصلة على الأجور، بحيث وصلت نفقات المستخدمين سنة 2009 بنسبة 39.6% (919.9 مليار دج من نفقات التسيير 2300 مليار دج).

- تطور المنح الاجتماعية من خلال ارتفاع نفقات المستخدمين وبعد أحداث برامج الشبكة الاجتماعية ابتداء من قانون المالية 1992 بالضبط المادة 113، والتي من خلالها تم إعانة الفئات الاجتماعية المحرومة بموجب قانون المالية التكميلي لنفس السنة.

- ارتفاع ملحوظ خلال هذه الفترة بالنسبة لمنح المجاهدين، مواد ولوازم ، مصالح الإدارة وتحويلات جارية ، فكانت هذه الزيادة بمتوسط النسب التالية خلال هذه الفترة على التوالي : 5.93%، 5.64%، 14.82% و 32.17%.

- إن ارتفاع نفقات التسيير ناتج كذلك عن تسديد فوائد الدين العام حيث كان معدل تسديد الدين من نفقات التسيير في سنة 2000 بنسبة 16.31% واستمر تسديد هذا الدين خلال كل الفترة بمعدل متوسط قدره 7.31% ما قيمته (99.25 مليار دج).

ولتوضيح مفارقات تطور الإنفاق التسييري للسنوات 1999-2009 يمكن إدراج الشكل البياني التالي:

ثانيا: تحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1999-2009

يمكن رصد تطور نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة من خلال ما يمكن استنتاجه كالتالي:

الجدول رقم(03-05): تحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1999-2009

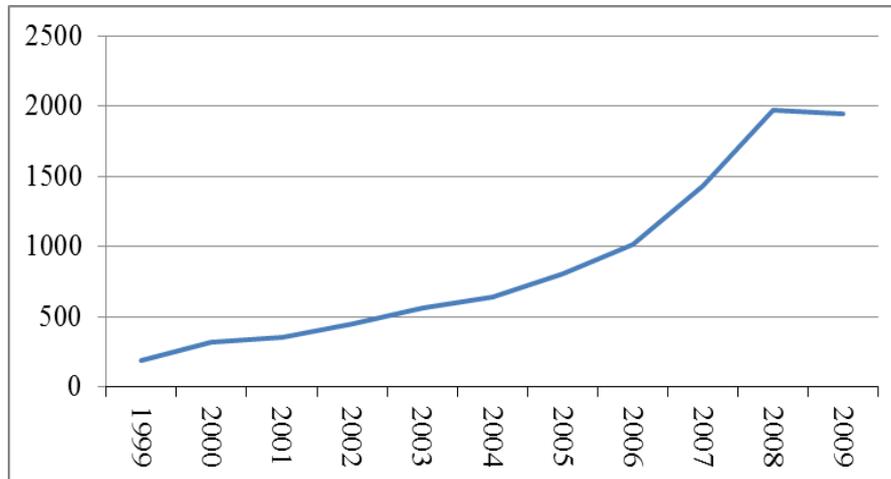
(الوحدة: مليار دج)

السنوات	نفقات التجهيز
1999	187.00
2000	321.90
2001	357.40
2002	452.90
2003	567.40
2004	640.70
2005	806.90
2006	1 017.10
2007	1 434.60
2008	1 973.30
2009	1 946.30

المصدر: إعداد الطالبين بناء على: بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2003 الصادر في أكتوبر 2004، 2007 الصادر في نوفمبر 2008، 2011 الصادر في نوفمبر 2012، ملاحق الجداول الاحصائية.

كما يمكن إبراز تطور نفقات التجهيز من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03-02): تطور نفقات التجهيز في الجزائر 1999-2009



المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول السابق

لقد عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة والسبب في ذلك إتباع الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي خصيصا لاستثمار (البنية التحتية، توفير السكن، الفلاحة والري...)، فوصلت نفقات التجهيز إلى أعلى مستوى سنة 2008 بقيمة 1973.30 مليار دج بعدما كانت في سنة 1999 تقدر ب 187 مليار دج والتي تمثل أدنى قيمة، أي بنسبة زيادة تقدر ب 9.47%، حيث أقرت الحكومة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فخصّصت له ميزانية قدرها 2018.4 مليار دج والهدف منه هو تحسين أداء الاقتصاد الوطني من أجل دفع التنمية الاقتصادية والرفع من نسب النمو الاقتصادي. ولقد واصلت نفقات التجهيز في الارتفاع وذلك لتطبيق المشروع التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الفترة (2005-2009)، وقد جاء هذا كمكمل للمخطط الأول ولتحقيق أهداف الخطة العمومية التي تعدى صداها 5 سنوات.

ثالثا: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009

يتضح تطور النفقات العامة من خلال الأرقام الواردة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03-06): النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009

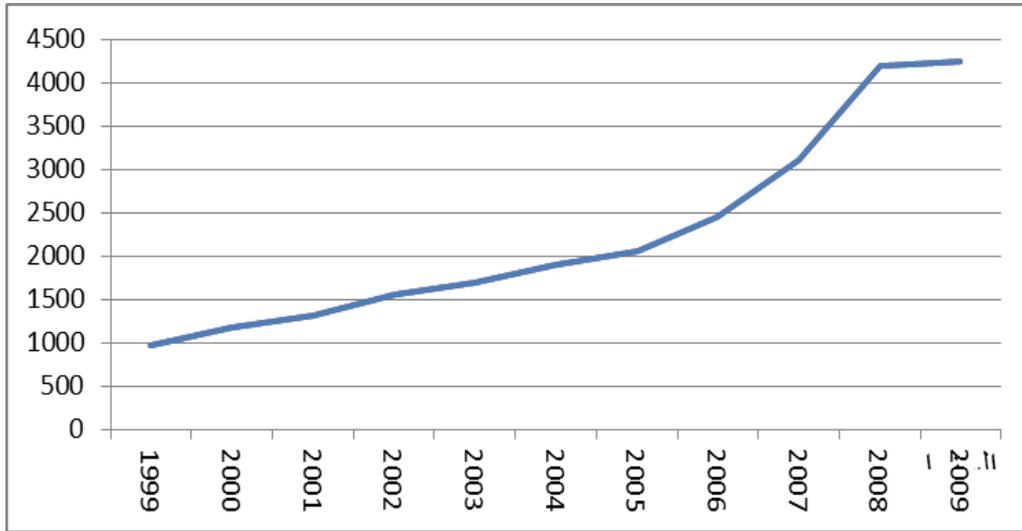
(الوحدة: مليار دج)

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية
1999	774.70	187.00	961.70
2000	856.20	321.90	1 178.10
2001	963.60	357.40	1 321.00
2002	1 097.70	452.90	1 550.60
2003	1 122.80	567.40	1 690.20
2004	1 251.10	640.70	1 891.80
2005	1 245.10	806.90	2 052.00
2006	1 435.90	1 017.10	2 453.00
2007	1 673.90	1 434.60	3 108.50
2008	2 217.70	1 973.30	4 191.00
2009	2 300.00	1 946.30	4 246.30

المصدر: إعداد الطالبين بناء على: بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2003 الصادر في أكتوبر 2004، 2007 الصادر في نوفمبر 2008، 2011 الصادر في نوفمبر 2012، ملاحق الجداول الإحصائية.

ويمكن إبراز تطور النفقات الكلية من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03-03): تطور النفقات الكلية في الجزائر 1999-2009



المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول السابق

يتبين من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الإنفاق العام عرف زيادة هامة بحيث انتقل من 961.7 مليار دج سنة 1999 والتي كانت تمثل أدنى قيمة ليصل إلى 4246.30 مليار دج سنة 2009 والتي تمثل أعلى قيمة لها، بحيث تميزت هذه الفترة بانطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حيث تم تخصيص ميزانية إنفاقه قدرت بـ 6453.6 مليار دج موزعة على سنوات البرنامج، و المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في (2005-2009) الذي خصصت له ميزانية إنفاقه ضخمة قدرت بـ 16050.80 مليار دج موزعة على سنوات المخطط.

المطلب الثاني : تحليل تطورات الإيرادات العامة للدولة في الجزائر 1999-2009

لقد عرفت الإيرادات العامة زيادة مستمرة في قيمها خلال الفترة 1999-2009 الراجع أساسا إلى ارتفاع حصيلة إيرادات الجباية النفطية الناتج عن ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، الذي انعكست بصفة إيجابية على وضعية الميزانية العامة للدولة.

أولا: تحليل تطور الإيرادات العادية (الإيرادات خارج المحروقات) في الجزائر 1999-2009

لتوضيح تطور الإيرادات العادية نعتمد على الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-07): الإيرادات العادية في الجزائر للفترة 1999-2009

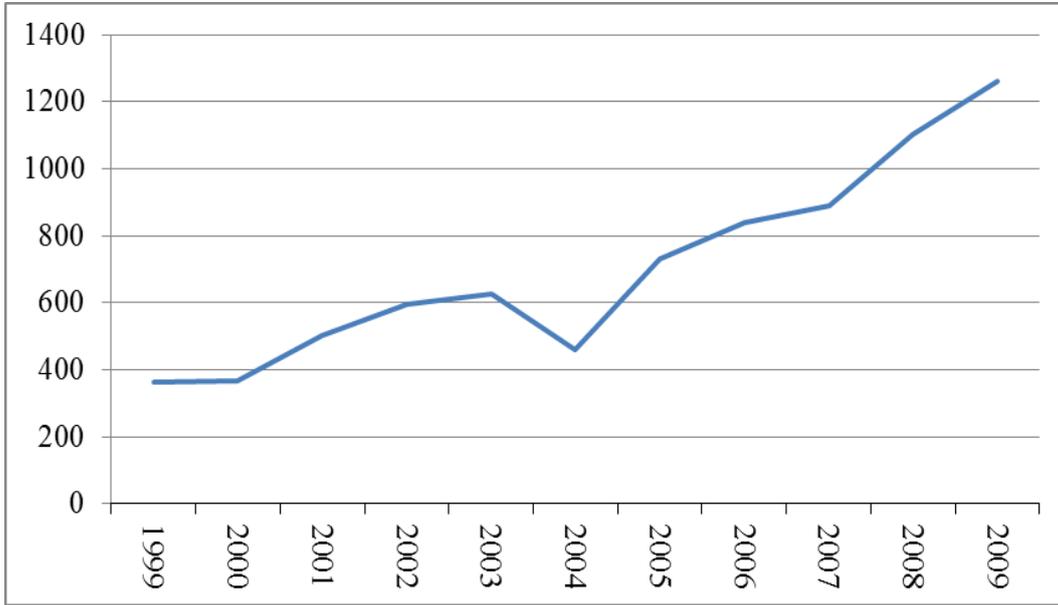
الوحدة: مليار دج

الإيرادات العادية (إيرادات خارج المحروقات)	نسبة الإيرادات الغير الجبائية من الإيرادات العادية	إيرادات غير جبائية	نسبة الإيرادات الجبائية من الإيرادات العادية	مجموع الإيرادات الجبائية	إيرادات جبائية				السنوات
					تسجيلات وطوابع	حقوق جمركية	ضريبة على السلع والخدمات	ضريبة على المداهيل والأرباح	
362.20	%12.04	43.60	%86.91	314.80	12.70	80.20	149.70	72.2	1999
364.90	%4.22	15.40	%95.78	349.50	16.20	86.30	165.00	82	2000
504.10	%17.91	90.30	%78.99	398.20	16.80	103.70	179.20	98.5	2001
595.30	%18.88	112.40	%81.12	482.90	18.90	128.40	223.40	112.2	2002
624.40	%15.92	99.40	%84.06	524.90	19.30	143.80	233.90	127.9	2003
652.50	%11.05	72.10	%88.95	580.40	19.60	138.80	274.00	148	2004
724.10	%11.57	83.80	%88.43	640.30	19.60	143.90	308.70	168.1	2005
840.50	%14.24	119.70	%85.76	720.80	23.50	114.80	341.30	241.2	2006
890.90	%13.93	124.10	%86.07	766.80	28.10	133.10	347.50	258.1	2007
1 101.80	%12.40	136.60	%87.60	965.20	33.60	164.90	435.20	331.5	2008
1 263.30	%9.24	116.70	%90.76	1 146.60	35.80	170.20	478.50	462.1	2009

المصدر: إعداد الطالبين بناء على: بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2003 الصادر في أكتوبر 2004، 2007 الصادر في نوفمبر 2008، 2011 الصادر في نوفمبر ملاحق الجداول الإحصائية.

ويمكن إبراز تطور الإيرادات العادية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-04): تطور الإيرادات العادية في الجزائر 1999-2009



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول السابق

ومن خلال الجدول والشكل أعلاه لمكونات الإيرادات العادية نلاحظ أن :

-الإيرادات العادية عرفت ارتفاعا منذ 1999 وذلك بسبب مواصلة الحكومة لإصلاحاتها للقطاع الضريبي بهدف زيادة إيراداتها وكذا الحد من التهرب والغش الضريبيين ، فقد ارتفعت الإيرادات العادية من 362.2مليار دج سنة 1999 إلى 1263.3 مليار دج سنة 2009، وذلك للسعي نحو تحسين مردودية الإيرادات العادية من أجل تمويل الميزانية العامة للدولة.

- هناك تطور ملحوظ فيما يتعلق بالضرائب المباشرة وذلك من خلال ارتفاع في الضريبة على المداخيل والأرباح بحيث ارتفعت بنسبة 640% خلال هذه الفترة فكانت سنة 1999 تقدر 72.2 مليار دج وارتفعت سنة 2009 إلى 462.1 مليار دج وذلك بسبب الارتفاع الهائل في الأجور.

وسجلت كذلك ارتفاعا معتبرا بالنسبة للضريبة على السلع والخدمات التي وصلت لأعلى قيمة لها سنة 2009 بمقدار 478.5 مليار دج.

كما ارتفعت إيرادات قطاع الجمارك من 80.2 مليار دج سنة 1999 إلى 138.8 مليار دج سنة 2004 ووصلت إلى غاية 170.2 مليار دج سنة 2009.

أما حواصل التسجيلات والطوابع فقد شهدت تطورا بنسبة 281% حيث وصلت لأعلى قيمة له سنة 2009 بقيمة 35.8 مليار دج، وتبقى هذه الحصيلة ضعيفة نوعا ما لعدم الإعلان عن حقيقة التعاملات التي يقوم بها الأفراد كانتقال الملكية أو تعاملات تسجيل وتداول رأس المال الخاصة بالعقارات.

-وبالنسبة للإيرادات غير الجبائية فهي تمثل نسبة 12.80% من الإيرادات العادية خلال فترة الدراسة.

ثانيا: تحليل تطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009

تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي للإيرادات العامة للدولة مما يؤدي إلى تأثر الميزانية العامة للدولة بشكل مباشر، و بالتالي فإن حجم الإيرادات العامة من الجباية البترولية مرتبط بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، ولتبيان تطور إيرادات الجباية البترولية يمكن إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (03-08): تطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009

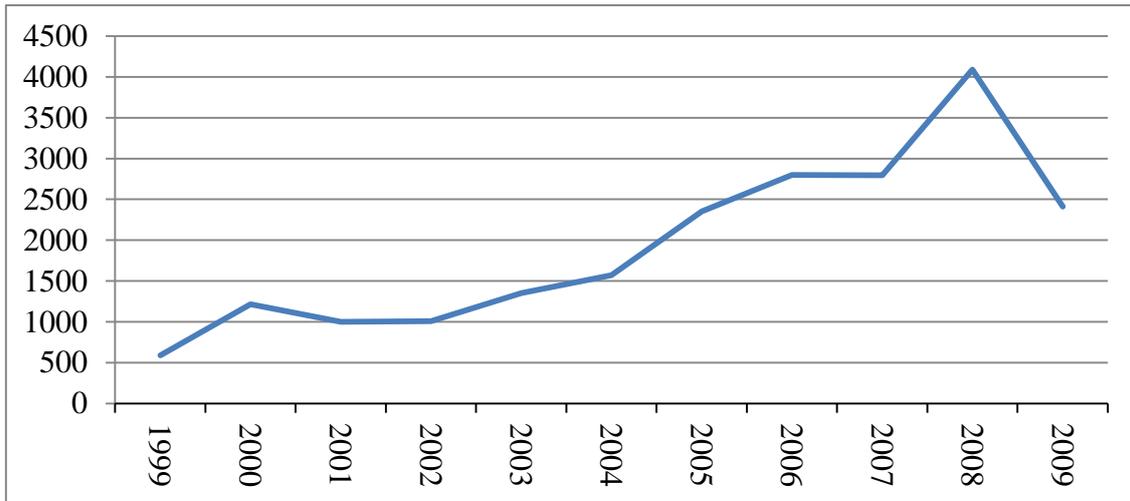
(الوحدة: مليار دج)

السنوات	الجباية البترولية
1999	588.30
2000	1 213.20
2001	1 001.40
2002	1 007.90
2003	1 350.00
2004	1 570.70
2005	2 352.70
2006	2 799.00
2007	2 796.80
2008	4 088.60
2009	2 412.70

المصدر: إعداد الطالبين بناء على: بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2003 الصادر في أكتوبر 2004،

2007 الصادر في نوفمبر 2008، 2011 الصادر في نوفمبر 2012، ملاحق الجداول الإحصائية.

الشكل رقم (03-05): تطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر 1999-2009



المصدر: إعداد الطالبين بناء على الجدول السابق

نلاحظ أن الجباية البترولية عرفت ارتفاعا فقد بلغت سنة 1999 ما قيمته 588.3 مليار دج، لتصل إلى 1213.20 مليار دج سنة 2000 وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، ثم انخفضت في سنة 2001 لتصل إلى 1001.40 مليار دج وذلك جراء تقلبات أسعار النفط، ثم استمرت إيرادات الجباية البترولية في الارتفاع نتيجة لانتعاش الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره، ليصل إلى أعلى قيمة سنة 2008 تقدر بـ 4088.60 مليار دج حيث وصلت قيمة البرميل ما يقارب 100 دولار، بينما عرفت سنة 2009 تراجع في أسعار النفط إلى 62.2 دولار للبرميل مما أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بمبلغ 2412.7 مليار دج.

ثالثا : تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009

يمكن رصد تطور الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-09): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009

(الوحدة: مليار دج)

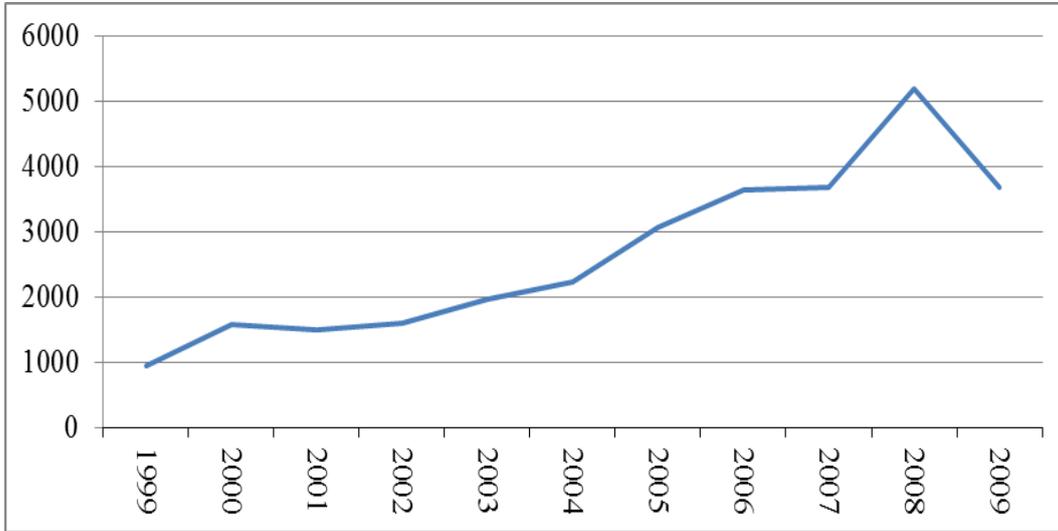
السنوات	إيرادات الجباية البتروولية	الإيرادات العادية	إيرادات الكلية
1999	588.30	362.20	950.50
2000	1 213.20	364.90	1 578.10
2001	1 001.40	504.10	1 505.50
2002	1 007.90	595.30	1 603.20
2003	1 350.00	624.40	1 974.40
2004	1 570.70	652.50	2 223.20
2005	2 352.70	724.10	3 076.80
2006	2 799.00	840.50	3 639.50
2007	2 796.80	890.90	3 687.70
2008	4 088.60	1 101.80	5 190.40
2009	2 412.70	1 263.30	3 676.00

المصدر: إعداد الطالبين بناء على: بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2003 الصادر في أكتوبر 2004،

2007 الصادر في نوفمبر 2008، 2011 الصادر في نوفمبر 2012، ملاحق الجداول الإحصائية.

ويمكن توضيح التطور بيانيا من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-06): تطور الإيرادات الكلية في الجزائر 1999-2009



المصدر: اعداد الطالبين بناء على الجدول السابق

نلاحظ ارتفاع في مداخيل الإيرادات العامة وهذا ناتج عن تطور في مداخيل إيرادات الجباية البترولية والذي تمثل الحيز الأكبر منها والتي تقدر بنسبة 72.77 % ؛ وسجلت الإيرادات العامة أعلى قيمة لها سنة 2008 بمبلغ 5190.40 مليار دج منها 78.77 % كإيرادات جباية بترولية.:

المطلب الثالث : تحليل تطور رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر 1999-2009

لقد شهدت بداية الألفية الثالثة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أفضى نوعا من الراحة المالية، ثم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة ميزانية توسعية ترجمت بصياغة برامج استثمارية طويلة المدى رصد لها مبالغ ضخمة مما أدى إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام.

أولا:رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009

لقد أدى الانتعاش في الإيرادات المالية في هذه الفترة إلى تطور ايجابي في رصيد الميزانية العامة للدولة، فبعدها كان رصيد الميزانية سالبا سنة 1999 بمقدار (2,11- مليار دج)، تحول هذا العجز إلى فائض خلال السنوات المالية إلى غاية 2009، ففي سنة 2000 حققت الميزانية العامة للدولة فائض بمقدار 400 مليار دج وارتفع هذا الفائض ليصل إلى 1030.50 مليار دج سنة 2005، أما في سنة 2006 فلقد حققت الميزانية العامة للدولة فائض يقدر ب 1186.80 مليار دج، وبعد ذلك تقلص هذا الفائض خلال 2007-2008 ليصل إلى 579.30 مليار دج 999.50 مليار دج على التوالي، أما سنة 2009 فكانت نقطة التحول في رصيد الميزانية العامة للدولة بتسجيلها عجزا يقدر ب (3,570- مليار دج) وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى ركود اقتصادي في

معظم دول العالم، وتراجع الطلب العالمي على النفط وهو ما أدى إلى انخفاض اسعاره مما أثر على إيرادات الجباية البترولية، الأمر الذي أدى إلى ظهور عجز في ميزانية الدولة.

والجدول والشكل التاليين يوضحان ذلك بالتفصيل:

الجدول رقم(03-10): رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009

(الوحدة: مليار دج)

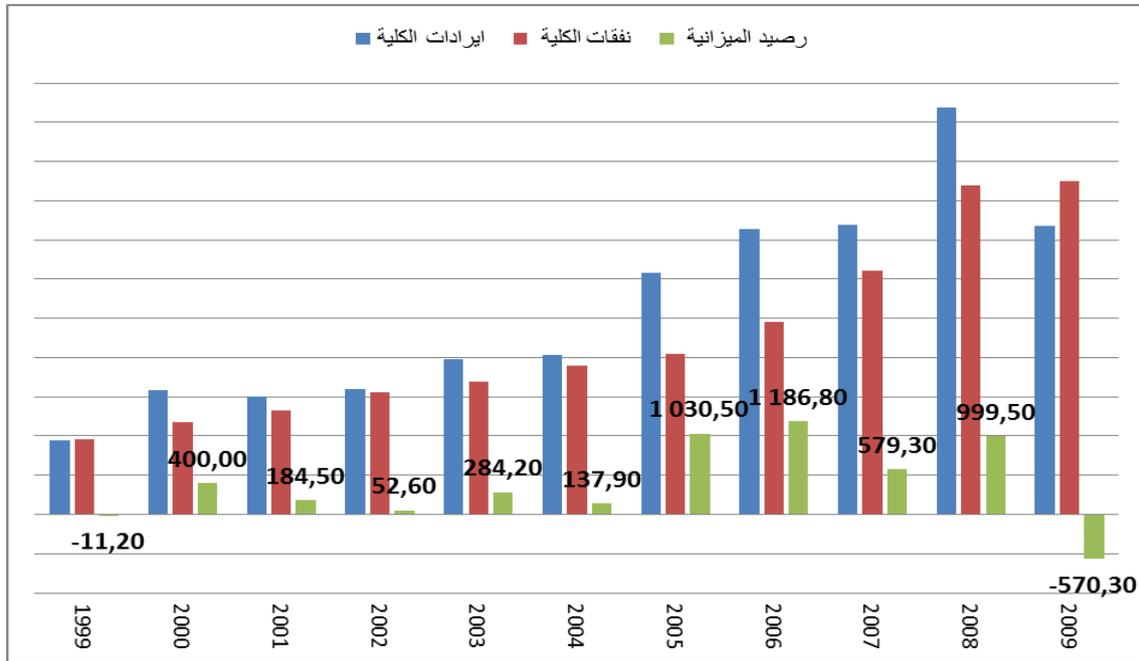
السنوات	الإيرادات الكلية	النفقات الكلية	رصيد الميزانية
1999	950.50	961.70	-11.20
2000	1 578.10	1 178.10	400.00
2001	1 505.50	1 321.00	184.50
2002	1 603.20	1 550.60	52.60
2003	1 974.40	1 690.20	284.20
2004	2 029.70	1 891.80	137.90
2005	3 082.50	2 052.00	1 030.50
2006	3 639.80	2 453.00	1 186.80
2007	3 687.80	3 108.50	579.30
2008	5 190.50	4 191.00	999.50
2009	3 676.00	4 246.30	-570.30

المصدر: إعداد الطالبين بناء على: بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2003 الصادر في أكتوبر 2004،

2007 الصادر في نوفمبر 2008، 2011 الصادر في نوفمبر 2012، ملاحق الجداول الإحصائية.

ويمكن إظهار تطور رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-07): تطور رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر 1999-2009



المصدر: اعداد الطالبين بناء على الجدول السابق

ثانيا: تحليل نسبة رصيد الميزانية العامة للدولة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1999-2009

مع تطور إيرادات المالية للميزانية العامة للدولة أصبح رصيد الميزانية يمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي

الداخلي وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-11): نسب رصيد الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1999-2009

(الوحدة: مليار دج)

نسبة رصيد الميزانية من الناتج الداخلي الخام PIB	الناتج الداخلي الخام	رصيد الميزانية	السنوات
-0.35	3 238.20	-11.20	1999
9.76	4 098.80	400.00	2000
4.35	4 081.80	184.50	2001
1.18	4 454.70	52.60	2002
5.42	5 247.50	284.20	2003
2.25	6 135.90	137.90	2004
13.66	7 544.10	1 030.50	2005
14.02	8 463.50	1 186.80	2006
6.16	9 408.30	579.30	2007
9.05	11 042.80	999.50	2008
-5.68	10 034.30	-570.30	2009

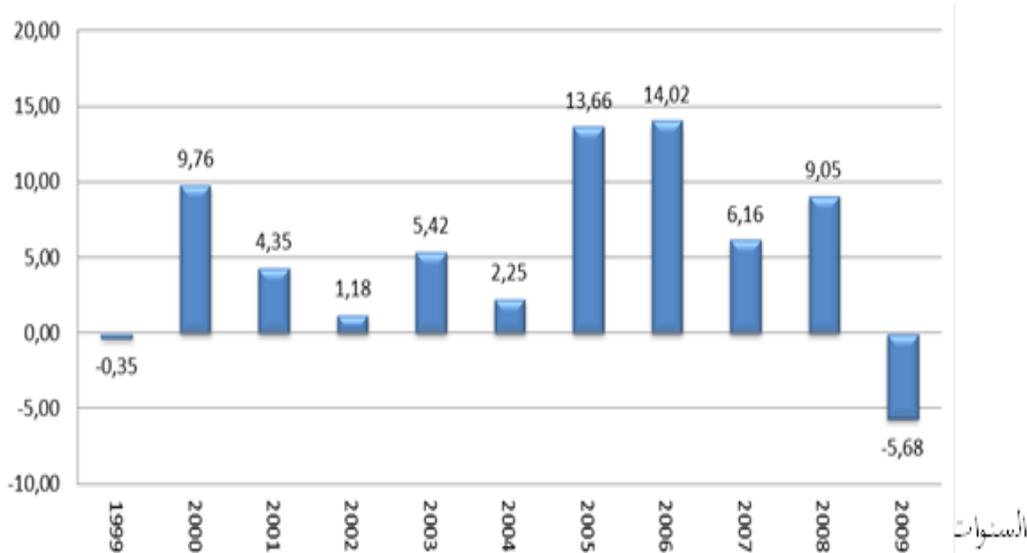
المصدر: إعداد الطالبين بناء على: بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2003 الصادر في أكتوبر 2004،

2007 الصادر في نوفمبر 2008، 2011 الصادر في نوفمبر 2012، ملاحق الجداول الإحصائية.

ويمكن إبراز تطور نسبة رصيد الميزانية العامة للدولة من الناتج الداخلي الخام من خلال الشكل البياني

الموالي:

الشكل رقم (03-08): تطور نسبة رصيد الميزانية العامة للدولة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر
2009-1999



المصدر: إعداد الطالبين بناء على احصائيات بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول والشكلين السابقين أنه مع تطور الإيرادات المالية للميزانية أصبح رصيد الميزانية العامة للدولة يمثل نسبة معتبرة من الناتج الداخلي الخام فبعدما كان يمثل نسبة سالبة سنة 1999، حيث كان يمثل -0,35% من الناتج المحلي الخام ومباشرة في سنة 2000 حققت الميزانية العامة فائضا معتبر يقدر بـ 400 مليار دج، فأصبح رصيد الميزانية العامة للدولة يمثل 9.76% من الناتج المحلي الخام، وعموما يمكن القول أن هذه النسبة ترتفع وتنخفض على حسب ارتفاع الفائض في الميزانية العامة للدولة، فنلاحظ أن هذه النسبة غير مستقرة بسبب عدم استقرار الإيرادات من الجباية البترولية جراء عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، ففي سنة 2006 حققت نسبة رصيد الميزانية من الناتج المحلي الخام أعلى نسبة لها بـ 14.02% ثم أصبحت سالبة سنة 2009 بـ -5,68% بعد تدهور أسعار البترول بسبب الأزمة المالية العالمية، وهو ما يدل على أن رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية.

ثالثا: تطور رصيد صندوق ضبط الموارد للدولة في الجزائر 1999-2009

من أجل الحفاظ على استقرار الميزانية العامة قررت الدولة الجزائرية بموجب قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 إنشاء صندوق يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الدولة خلال السنة، واستخدامه في تمويل أي عجز قد يحدث في الميزانية العامة نتيجة لانخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى تخفيض الدين العام، وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالتحديد إلى حسابات التخصيص الخاص.

ولقد ادخلت تعديلات مهمة على صندوق ضبط الموارد خلال سنتي 2004، 2006 مست كل من مصادر تمويله وأهدافه، تمثلت هذه التعديلات في الآتي:¹

- ✓ مصادر تمويل الصندوق أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للدين الخارجي لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق، ويرجع هذا الإجراء إلى شروع الدولة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق لديونها العامة الخارجية خلال نفس السنة.
- ✓ أهداف الصندوق حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 فلقد عدّل الهدف الرئيسي من انشاء الصندوق ليصبح كالتالي:

تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، يظهر من خلال هذا التعديل أن تمويل عجز الميزانية العامة قد اتسع ليشمل تمويل عجز الخزينة العامة، كما أن السبب الذي يقف وراء حدوث ذلك العجز لم يحدد باعتبار ان السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى أن رصيد الصندوق يجب ان لا يقل عن 740 مليار دج، وهو ما يعني محاولة الدولة جعل الصندوق اداة مستديمة لتعديل وضبط الميزانية العامة للدولة على المدى البعيد، والجدول والشكلين المواليين يبرزون وضعية صندوق ضبط الموارد منذ انشائه إلى غاية سنة 2009

¹ نبيل بوفليح، عبدالقادر لعاطف، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07 و 08 أفريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر، ص 07.

الجدول رقم (03-12): تطور رصيد صندوق ضبط الموارد في الجزائر 1999-2009

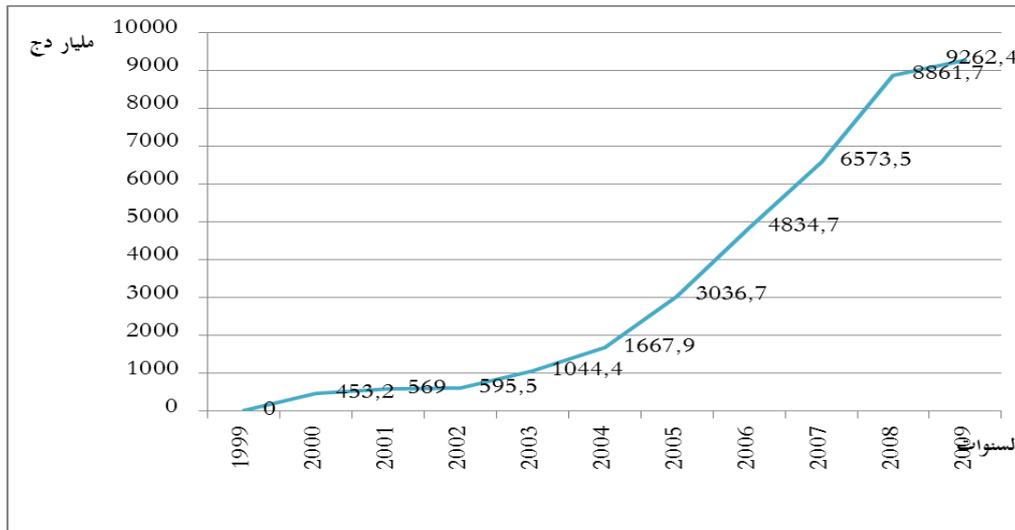
(الوحدة مليار دج)

السنوات	سعر النفط	ايرادات المحروقات	المداخيل السنوية لصندوق ضبط الايرادات	رصيد صندوق ضبط الايرادات
1999	17,91	588,30	0,00	0,00
2000	28,5	1 213,20	453,20	453,20
2001	24,85	1 001,40	115,80	569,00
2002	25,24	1 007,90	26,50	595,50
2003	29,03	1 350,00	448,90	1 044,40
2004	38,66	1 570,70	623,50	1 667,90
2005	54,64	2 352,70	1 368,80	3 036,70
2006	65,85	2 799,00	1 798,00	4 834,70
2007	74,95	2 796,80	1 738,80	6 573,50
2008	99,97	4 088,60	2 288,20	8 861,70
2009	62,25	2 412,70	400,70	9 262,40

المصدر: إعداد الطالبين بناء على: بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2003 الصادر في أكتوبر 2004، 2007 الصادر في نوفمبر 2008، 2011 الصادر في نوفمبر 2012، ملاحق الجداول الاحصائية.

ويمكن توضيح تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-09): تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات في الجزائر 1999-2009



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الجدول السابق

يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه أن رصيد صندوق ضبط الموارد يعتمد اعتمادا كليا على فائض الجباية البترولية بالنسبة للسعر المرجعي لسعر البرميل المعتمد من طرف الدولة .

اعتمادا على السعر المرجعي للبترو ب 19 و 37 دولار للبرميل على التوالي خلال الفترة (2000-2009) حيث قفزت إيرادات المحروقات من 1213.2 مليار دج سنة 2000 إلى 4088.90 مليار دج سنة 2008 الذي هو أقصى قيمة سجلتها في هذه الفترة بزيادة قدرت ب 2875.7 مليار دج، مما ساهم في رفع رصيد الصندوق من 453.2 مليار دج سنة انشاء الصندوق إلى 8 861.70 مليار دج سنة 2008 بزيادة تقدر ب 8 408.5 مليار دج، أما فيما يخص تمويل عجز الميزانية نجد ان الدولة لم تستخدم موارد الصندوق لهذا الغرض خلال الفترة(2000-2008).

أما فيما يخص سنة 2009 انخفض المدخول السنوي لصندوق ضبط الموارد إلى أدنى قيمة تقدر ب 400.7 مليار دج بسبب الأزمة المالية والتي أدت إلى الانخفاض الكبير لإيرادات المحروقات.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة 2010-2015

تقسم الميزانية العامة في الجزائر إلى جانبين، جانب يضم نفقات الدولة بتقسيماتها المختلفة، وجانب يضم موارد الدولة، ففي هذا المبحث سنحاول تحليل تطور بنود الميزانية العامة للدولة في الجزائر من خلال تقديم مختلف التطورات التي مرّت بها كل من النفقات والإيرادات العامة.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة للدولة في الجزائر 2010-2015

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد كتحسين المستوى المعيشي للأفراد ما أدى إلى تزايد نفقات التسيير ونفقات التجهيز على حد سواء.

أولاً: تحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

تتضح معالم تطور نفقات التسيير للجزائر من خلال رصد المعطيات الواردة أدناه حسب الجمع الإحصائي لبنك الجزائر والجريدة الرسمية لسنوات الدراسة.

الجدول رقم (03-13): فارق نفقات التسيير التقديرية والحقيقية في الجزائر 2010-2015

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	نفقات التسيير التقديرية	نفقات التسيير الحقيقية	الفارق
2010	2 837,99	2 659,00	178,99
2011	3 434,30	3 879,20	-444,90
2012	4 608,25	4 782,60	-174,35
2013	4 335,61	4 131,60	204,01
2014	4 714,45	4 494,30	220,15
2015	4 972,27	4 617,00	355,27

المصدر: إعداد الطالبين بناء على: بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2003 الصادر في أكتوبر 2004،

2007 الصادر في نوفمبر 2008، 2011 الصادر في نوفمبر 2012، ملاحق الجداول الاحصائية.

ولإظهار مكونات نفقات التسيير يمكن إدراج الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-14): تطور مكونات نفقات التسيير في الجزائر للفترة (2010-2015)

(الوحدة: مليار دج)

مجموع نفقات التسيير	مكونات نفقات التسيير						نسبة نفقات المستخدمين من نفقات التسيير	نفقات المستخدمين	السنوات
	فوائد الدين العام	تحويلات جارية	مصالح الادارة	مواد ولوازم	منح المجاهدين	نفقات المستخدمين			
2 659.00	33.2	627	513.20	121.70	151.30	%45.60	1 212.60	2010	
3 879.20	37.7	987.80	786.10	129.70	163.20	%45.75	1 774.70	2011	
4 782.60	42	1 645	786.70	135.20	185.30	%41.58	1 988.40	2012	
4 131.60	44.2	1147.10	709.40	149.10	226.50	%44.91	1 855.30	2013	
4 494.30	37.8	1 333	736	161.90	218.40	%44.66	2 007.20	2014	
4 617.00	42.6	1 270.60	730.20	179.70	223.00	%47.02	2 170.90	2015	

المصدر: إعداد الطالبين بناء على:

- بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2011 الصادر في أكتوبر 2012، 2015 الصادر في نوفمبر 2016، ملاحق الجداول الاحصائية.

- القانون رقم 09-09 المؤرخ في 13 محرم عام 1431 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجدول (ب)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بـ 31 ديسمبر 2009.

- القانون رقم 10-03 المؤرخ في 23 محرم عام 1432 هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 2010، يتضمن قانون المالية لسنة 2011، الجدول (ب)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة بـ 30 ديسمبر 2010.

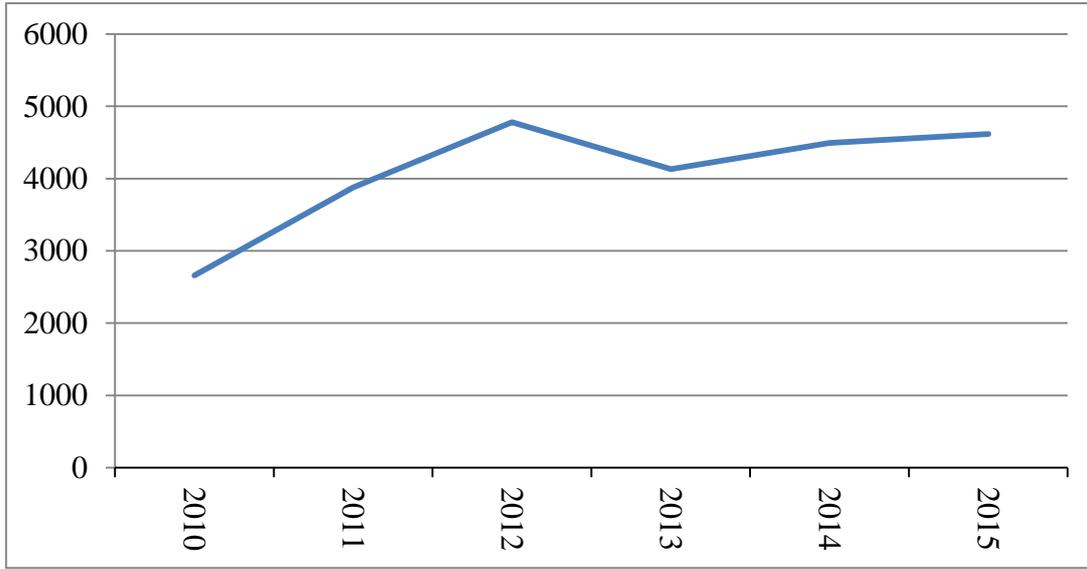
- القانون رقم 11-16 المؤرخ في 03 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2011، يتضمن قانون المالية لسنة 2012، الجدول (ب)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة بـ 29 ديسمبر 2011.

- القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 هـ الموافق لـ 26 ديسمبر 2012، يتضمن قانون المالية لسنة 2013، الجدول (ب)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة بـ 30 ديسمبر 2012.

- القانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجدول (ب)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 68، الصادرة بـ 31 ديسمبر 2013.

- القانون رقم 14-10 المؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1436 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجدول (ب)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بـ 31 ديسمبر 2014.

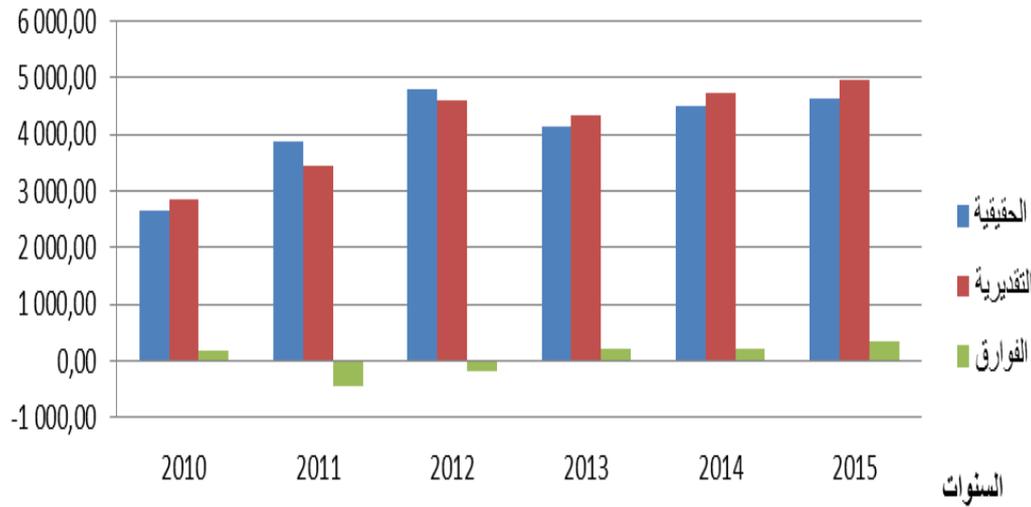
الشكل رقم (3-10): تطور نفقات التسيير في الجزائر 2010-2015



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

ولإظهار فارق نفقات التسيير يمكن إدراج الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-11): فارق نفقات التسيير التقديرية والحقيقة في الجزائر 2010-2015



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

من خلال قراءتنا لمنحنى نفقات التسيير والجداول أعلاه لفترة الدراسة (2010-2015) نلاحظ أن أدنى قيمة كانت سنة 2010 بقيمة 2 659.00 مليار دج، وأن نفقات التسيير عرفت تغييرات ملحوظة حيث أنه من (2010 حتى 2012) شهدت نفقات التسيير تزايدا وهذا راجع لارتفاع المبالغ الموجهة إلى كل من الرواتب والأجور ومعاشات المجاهدين وكذا التحويلات الجارية وسداد فوائد الدين العام ، فقد عرفت أجور الموظفين زيادة

في قيمتها حيث ارتفعت من 1212.6 مليار دج سنة 2010 لتصل إلى 2170.9 مليار دج سنة 2015، حيث مثلت 47.02% من مجموع نفقات التسيير، ويرجع السبب في ذلك إلى التعديلات التي أجريت على الحد الأدنى المضمون للأجر، حيث ارتفع من 15000 دج سنة 2010 ليصل إلى 18000 دج سنة 2012.

بالإضافة إلى التعديلات التي عرفتها شبكة الأجور في سنة 2008 نتج عنها إعادة تصنيف سلم الأجور وحسب المستوى التعليمي ما ترتب عنه زيادات في أجور موظفي القطاع الحكومي سواء الأجر القاعدي أو المنح والعلاوات، وترتب على هذه الزيادات أثر مالي رجعي ابتداء من أول جانفي سنة 2008، ما جعل سنة 2010 تشهد زيادات مهمة في النفقات على الأجور بنسبة تقدر ب 33.12% مقارنة مع سنة 2009، واستمرت هذه الزيادة إلى غاية سنة 2012 بمبلغ يقدر ب 1988.4 مليار دج وتراجعت في سنة 2013 إلى 1855.3 مليار دج ويفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات لزيادة الأجور، كما شهدت هذه الفترة زيادة معتبرة في السياسة التشغيلية والاجتماعية وفي سياسة القروض لكل برامج الدولة (ANEM الوكالة الوطنية للتشغيل ، مديرية النشاط الاجتماعي DASS ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، وكالة التنمية الاجتماعية ADS، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC) .

فبالنسبة لوكالة التنمية الاجتماعية (ADS) فكان هناك ارتفاع في عدد مناصب المستفيدين من كل برامج التشغيل والبرامج الاجتماعية، فقد بلغ عدد المستفيدين لبرامج الشبكة الاجتماعية (IAIG) في هذه الفترة بمعدل سنوي يقدر ب 530 000 مستفيد وبمبلغ يقدر ب 38.16 مليار دج سنويا، وفيما يخص برنامج المساعدة الاجتماعية (AFS) فقد بلغ المعدل السنوي لعدد المستفيدين 760 000 مستفيد بمبلغ يقدر ب 35.67 مليار دج¹. أما فيما يخص برامج القروض (CNAC، ANGEM، ANSEJ) فشهدت أيضا ارتفاعا محسوسا في عدد المستفيدين والمبالغ المنفقة لهذه البرامج، كما يلي:

-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): بلغ عدد المشاريع الممولة 99360 مشروع بمبلغ يقدر 304.12 مليار دج.²

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): 95 000 مستفيد بمبلغ يقدر ب 82 مليار دج.³

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): 58145 مستفيد بمبلغ يقدر ب 50.8 مليار دج.⁴

¹- وكالة التنمية الاجتماعية www.ads.dz تاريخ الاطلاع يوم: 04 أفريل 2017 على الساعة 11:30

²- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب www.ansej.dz تاريخ الاطلاع يوم: 04 أفريل 2017 على الساعة 11:45

³- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz تاريخ الاطلاع يوم: 07 أفريل 2017 على الساعة 09:15

⁴- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة www.cnac.dz تاريخ الاطلاع يوم: 07 أفريل 2017 على الساعة 09:30

أما في سنة 2013 فقلّصت الدولة في نفقات التسيير وذلك لاتخاذها لقرار ترشيد النفقات وقد مسّ هذا القرار نفقات المستخدمين بنسبة ضئيلة للتوظيف العمومي، وكذا بالنسبة لمصالح الإدارة والتحويلات الجارية . كما قامت الدولة بسداد فوائد الدين العام بصفة مستمرة ومنتزادة حيث وصل أعلى قيمة سداد سنة 2015 بقيمة 42.6 مليار دج.

أما فيما يخص تقديرات الدولة لنفقات التسيير خلال هذه الفترة فقد لاحظنا حسب الشكل أعلاه أنها لم تستهلك كل ما قدرته وهذا لعدة أسباب من بينها نقص في الإيرادات وهذا ناتج عن انخفاض أسعار البترول. ثانيا: تحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2010-2015:

يمكن رصد تطور نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة من خلال ما يمكن استنتاجه كالتالي:

الجدول رقم(03-15): فارق نفقات التجهيز التقديرية والحقيقية في الجزائر للفترة(2010-2015)

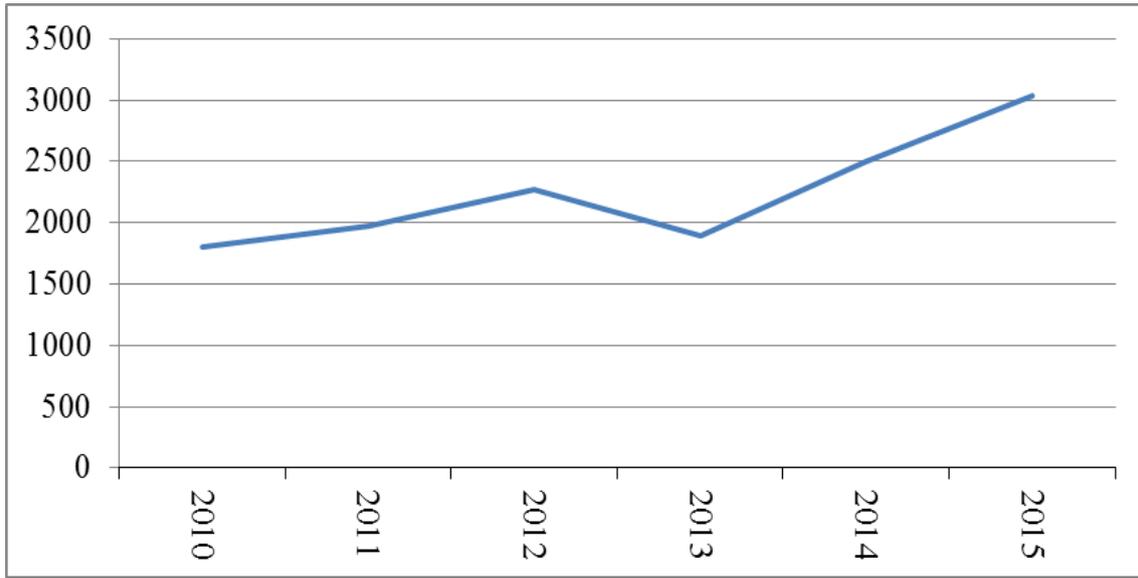
(الوحدة: مليار دج)

السنوات	نفقات التجهيز التقديرية	نفقات التجهيز الحقيقية	الفارق
2010	3 022,86	1 807,90	1 214,96
2011	3 184,12	1 974,40	1 209,72
2012	2 820,41	2 275,50	544,91
2013	2 544,20	1 892,60	651,60
2014	2 941,71	2 501,40	440,31
2015	3 885,78	3 039,30	846,48

المصدر: إعداد الطالبين بناء على:

- بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2011 الصادر في أكتوبر 2012، 2015 الصادر في نوفمبر 2016، ملاحق الجداول الاحصائية.
- القانون رقم 09-09 المؤرخ في 13 محرم عام 1431 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجدول (ج)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بـ 31 ديسمبر 2009.
- القانون رقم 10-03 المؤرخ في 23 محرم عام 1432 هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 2010، يتضمن قانون المالية لسنة 2011، الجدول (ج)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة بـ 30 ديسمبر 2010.
- القانون رقم 11-16 المؤرخ في 03 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2011، يتضمن قانون المالية لسنة 2012، الجدول (ج)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة بـ 29 ديسمبر 2011.
- القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 هـ الموافق لـ 26 ديسمبر 2012، يتضمن قانون المالية لسنة 2013، الجدول (ج)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة بـ 30 ديسمبر 2012.
- القانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجدول (ج)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 68، الصادرة بـ 31 ديسمبر 2013.
- القانون رقم 14-10 المؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1436 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجدول (ج)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بـ 31 ديسمبر 2014.

الشكل رقم (3-12): تطور نفقات التجهيز في الجزائر 1999-2009



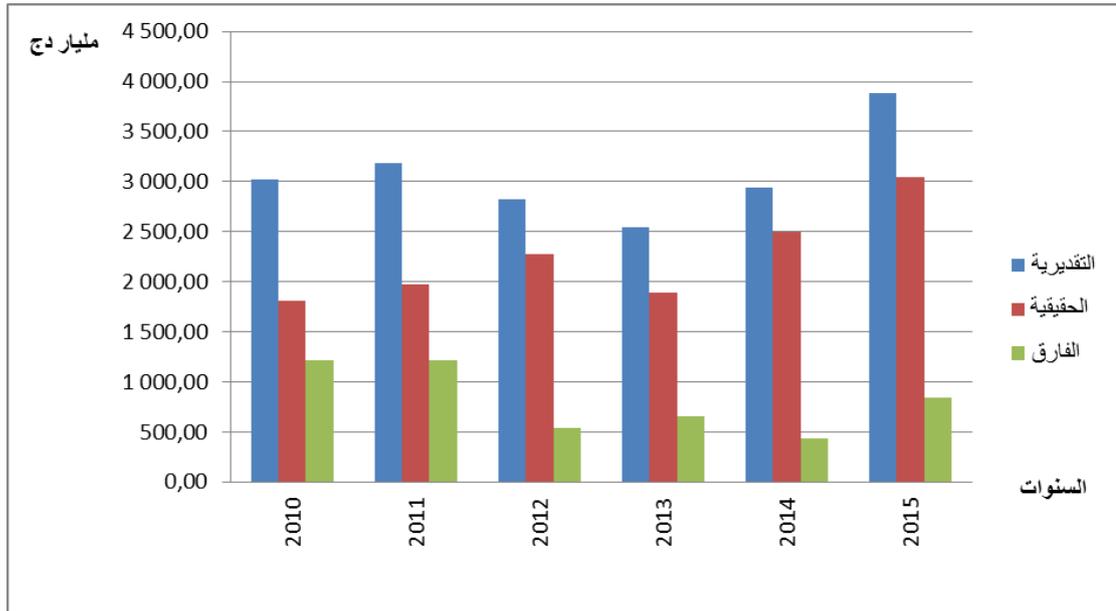
المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابق

عرفت نفقات التجهيز زيادة خلال فترة 2010-2015 وهي الفترة المخصصة لتنفيذ برنامج توطيد النمو حيث سجلت سنة 2010 مقدار 1807.90 مليار دج ثم ارتفعت سنة 2012 مقارنة بـ 2011 بمقدار 301.10 مليار دج وترجع هذه الزيادة أساسا إلى نفقات قطاع السكن الذي زادت بنسبة 125.20% مقارنة بسنة 2011 (من 271.4 مليار دج إلى 572.5 مليار دج سنة 2012).

ثم انخفضت نفقات التجهيز لسنة 2013 إلى 1892.6 مليار دج، ويرجع هذا الانخفاض إلى إلغاء الاستثمارات التي لها تكاليف باهظة وليس لها قيمة مضافة واستمرت هذه السياسة إلى سنة 2015، ومست كذلك نفقات قطاع السكن الذي انخفض من 572.3 مليار دج سنة 2012 إلى 243.6 مليار دج في سنة 2013، وشهدت نفقات التجهيز بعد ذلك ارتفاع متزايد خلال سنتي 2014 و 2015 وذلك لارتفاع نفقات قطاع السكن لإتمام مشروع مليون سكن، وقدرت هذه الزيادة بـ 445.4 مليار دج.

والشكل الموالي يبرز فارق نفقات التجهيز التقديرية والحقيقية:

الشكل رقم (3-13): فارق نفقات التجهيز التقديرية والحقيقية في الجزائر 1999-2009



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

أما فيما يخص فارق نفقات التجهيز فنلاحظ أن الدولة كانت تقديراتها أكبر مما أنفقتة وذلك لعدة أسباب من بينها القيام بعدة استثمارات في وقت واحد وفي عدة قطاعات استثمارية.

ثالثا: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

يتضح تطور النفقات العامة من خلال المعطيات الواردة أدناه:

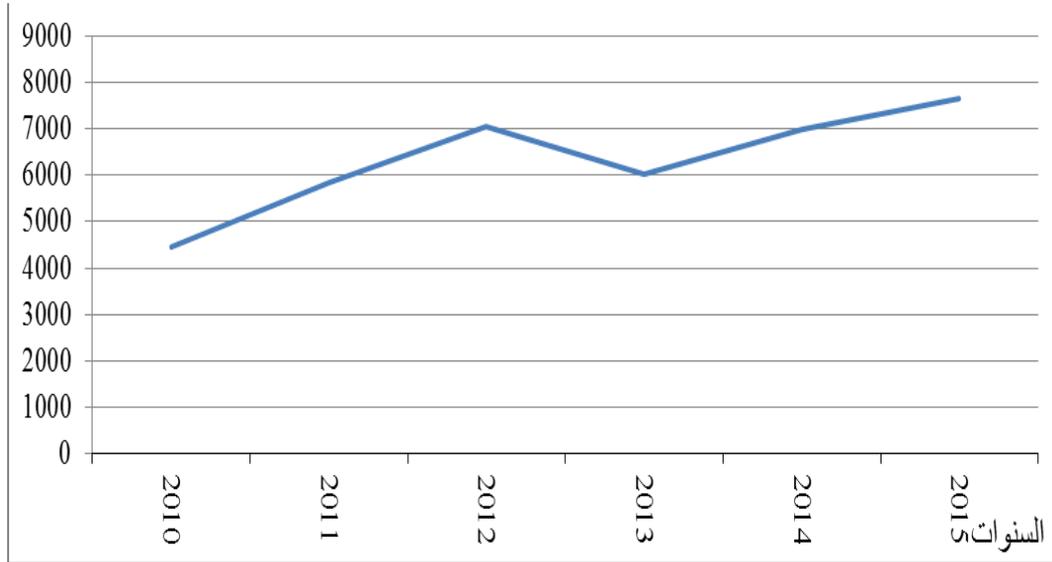
الجدول رقم(3-16): فارق النفقات العامة التقديرية والحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	النفقات العامة التقديرية	النفقات العامة الحقيقية	الفارق
2010	5 860,85	4 466,90	1 393,95
2011	6 618,42	5 853,60	764,82
2012	7 428,66	7 058,10	370,56
2013	6 879,81	6 024,20	855,61
2014	7 656,16	6 995,70	660,46
2015	8 858,05	7 656,30	1 201,75

المصدر: إعداد الطالبين بناء على الجداول السابقة

الشكل رقم (3-14): تطور النفقات الكلية في الجزائر 2010-2015



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

لقد شهدت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 4466.9 مليار دج سنة 2010 إلى 7656.3 مليار دج سنة 2015، وتندرج هذه الزيادة ضمن سياسة إعادة الإعمار الوطني والتي تعمل على استكمال منجزات برنامج توظيف النمو، ولقد خصص له مبلغ يقدر بـ 30378.5 مليار دج أي ما يقدر بـ 6075.7 مليار دج سنويا، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق هدفين وهما:

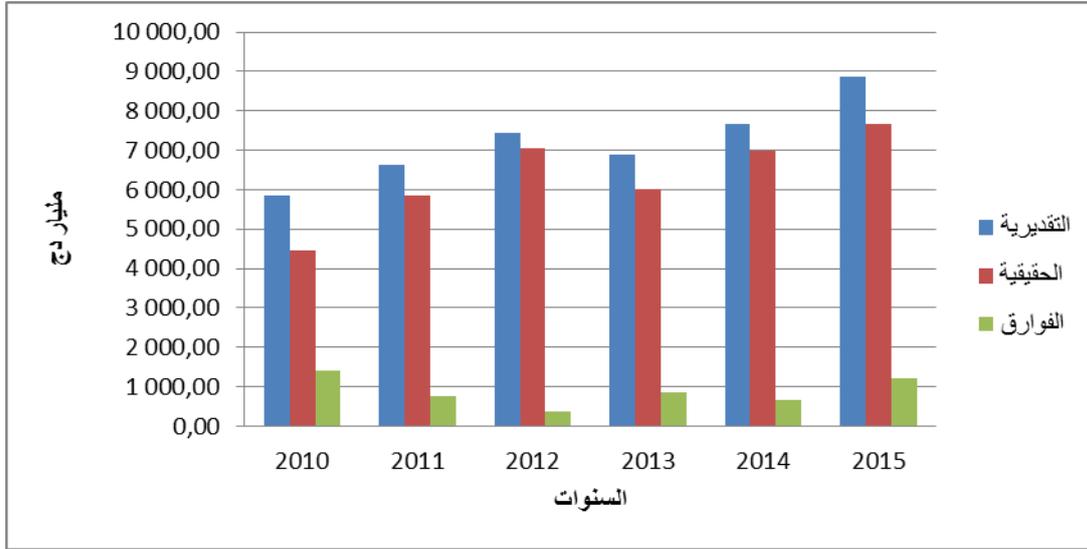
- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها (قطاعات السكن الحديدية والطرق والمياه).

- التركيز على الجانب الاجتماعي ويتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية، كما يهدف إلى تعزيز التنمية البشرية عن طريق توفير وتحديث المنشآت القاعدية في مجال التعليم والصحة والسكن وكذا تحسين الخدمات العمومية.

كما ترجع زيادة النفقات من أجل ربح السلم الاجتماعي وذلك لاندلاع الربيع العربي في عدة دول عربية وذلك بزيادة في حصص ونفقات برامج الدعم الاجتماعي وبرامج القروض.

والشكل الموالي يظهر فارق النفقات الكلية التقديرية والحقيقية:

الشكل رقم (3-15): فارق النفقات الكلية التقديرية والحقيقية في الجزائر 2010-2015



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

أما فيما يخص تقديرات الدولة في النفقات فنلاحظ أنها لم تستهلكها بالكامل حيث كانت متوسط قيمة الفارق سنويا تقدر بـ 874.53 مليار دج وهذا راجع لسياسة ترشيد النفقات حيث مسّت عدة قطاعات التي لا تساهم في خلق قيمة مضافة والذي استمر حتى سنة 2015 .

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر 2010-2015

لقد عرفت الإيرادات العامة على العموم زيادة مستمرة خلال فترة 2010-2015 لكنها في السنتين الآخريتين تأثرت بتذبذب الحاصل في الإيرادات الجباية النفطية الناتج عن تراجع أسعار النفط.

أولاً: تحليل تطور الإيرادات العادية (الإيرادات خارج المحروقات) في الجزائر 2010-2015

يمكن توضيح تطور إيرادات العادية وفق الجدول والشكل البياني المواليين:

الجدول رقم(03-17): فارق الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العادية التقديرية	الإيرادات العادية الحقيقية	الفارق
2010	1 245,70	1 487,90	-242,20
2011	1 520,00	1 810,40	-290,40
2012	1 894,05	2 155,00	-260,95
2013	2 204,10	2 879,40	-675,30
2014	2 640,45	2 650,00	-9,55
2015	2 961,71	2 729,60	232,11

المصدر: إعداد الطالبين بناء على:

-بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2011 الصادر في أكتوبر 2012، 2015 الصادر في نوفمبر 2016، ملاحق الجداول الاحصائية.

- القانون رقم 09-09 المؤرخ في 13 محرم عام 1431 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجدول (أ)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بـ 31 ديسمبر 2009.

- القانون رقم 10-03 المؤرخ في 23 محرم عام 1432 هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 2010، يتضمن قانون المالية لسنة 2011، الجدول (أ)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة بـ 30 ديسمبر 2010.

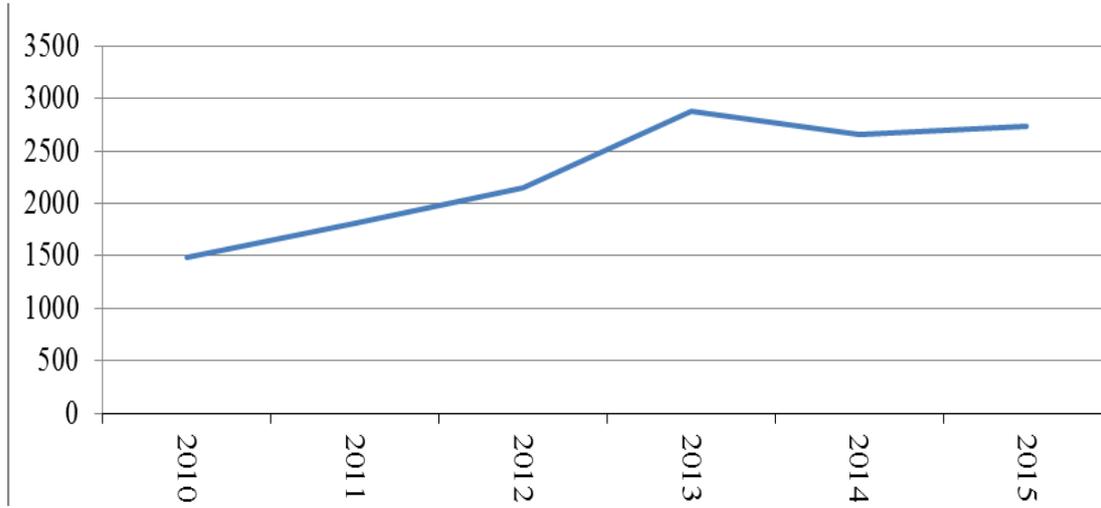
- القانون رقم 11-16 المؤرخ في 03 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2011، يتضمن قانون المالية لسنة 2012، الجدول (أ)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة بـ 29 ديسمبر 2011.

- القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 هـ الموافق لـ 26 ديسمبر 2012، يتضمن قانون المالية لسنة 2013، الجدول (أ)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة بـ 30 ديسمبر 2012.

- القانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجدول (أ)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 68، الصادرة بـ 31 ديسمبر 2013.

- القانون رقم 14-10 المؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1436 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجدول (أ)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بـ 31 ديسمبر 2014.

الشكل رقم (3-16): تطور الإيرادات العادية في الجزائر 1999-2009

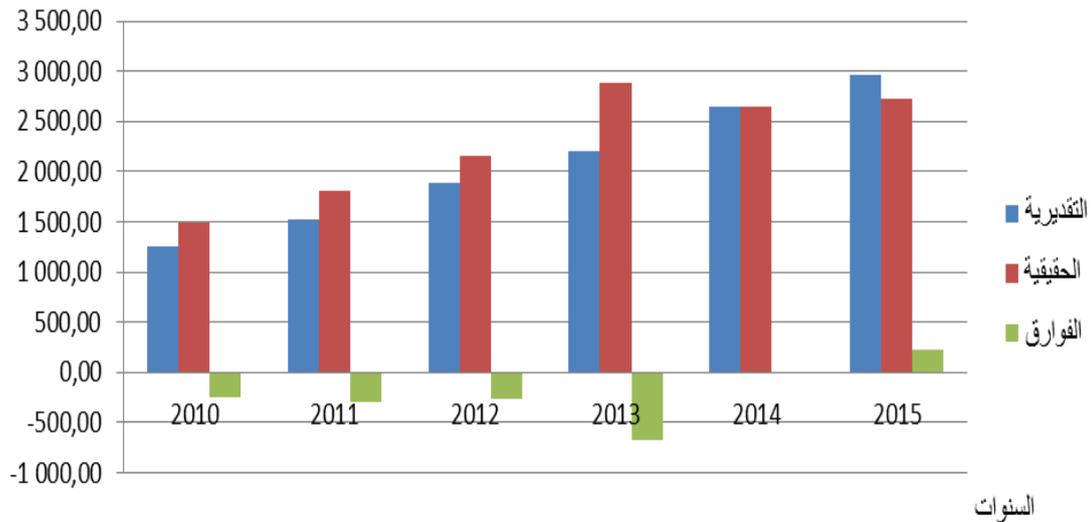


المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

عرفت الإيرادات العادية خلال فترة الدراسة تطورا مستمرا، حيث بلغ متوسط إيراداتها السنوية 2285.38 مليار دج، وسجلت أدنى قيمة لها سنة 2010 بـ 1487.90 مليار دج وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2015 بـ 2729.6 مليار دج، وكان هذا التطور نتيجة الإصلاحات الجبائية التي جاء بها المشرع الجزائري إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ، وكذا رفع مردوديتها في تمويل ميزانية الدولة.

ولإبراز فارق الإيرادات العادية التقديرية والحقيقية يتم ادراج الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-17): فارق الإيرادات العادية التقديرية والحقيقية في الجزائر 1999-2009



المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن تقديرات الدولة للإيرادات العادية كانت أقل مما تحصلت عليه الدولة خلال السنة وذلك بمتوسط فارق 207.72 مليار دج سنويا.

وحتى نتمكن من تفسير تطور الإيرادات العادية خلال فترة الدراسة يجب متابعة تطور مكوناتها، وهذا ما سيتم إظهاره في الجدول الموالي:

الجدول رقم(03-18): تطور مكونات الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

الوحدة: مليار دج

الإيرادات العادية (إيرادات خارج المحروقات)	نسبة الإيرادات الغير الجبائية من الإيرادات العادية	إيرادات غير جبائية	نسبة الإيرادات الجبائية من الإيرادات العادية	مجموع الإيرادات الجبائية	إيرادات جبائية				السنوات
					تسجيلات وطواع	حقوق جمركية	ضريبة على السلع والخدمات	ضريبة على المداخيل والأرباح	
1 487,90	12,76%	189,8	87,24%	1298,1	39,7	181,9	514,7	561,8	2010
1 810,40	15,65%	283,3	84,35%	1527,1	47,4	222,4	572,6	684,7	2011
2 155,00	11,43%	246,4	88,57%	1908,6	56,1	338,2	652,00	862,3	2012
2 879,40	8,63%	248,4	91,37%	2631	62,5	403,8	741,6	1423,1	2013
2 650,00	9,75%	258,5	90,25%	2391,5	70,8	370,9	768,5	1181,3	2014
2 729,60	13,73%	374,9	86,27%	2354,7	84,7	411,2	824,3	1034,5	2015

المصدر: إعداد الطالبين بناء على: بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2011 الصادر في أكتوبر 2012، 2015 الصادر في نوفمبر 2016، ملاحق الجداول الاحصائية.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الضريبة على المداخيل والأرباح تمثل 42% من إجمالي الإيرادات العادية بمتوسط سنوي 957.95 مليار دج، وسجلت فترة 2013 إلى غاية 2015 تطورا ملحوظا قدر بنسبة 65% وهذا لزيادة نسبة الضرائب على أرباح الشركات (IBS)، والضرائب على الدخل الإجمالي (IRG)، بحيث بلغ المتوسط السنوي للضريبة على السلع والخدمات 678.95 مليار دج والتي تمثل 30% من إجمالي الإيرادات الجبائية.

كما أن الحقوق الجمركية تغطي ما يعادل 14% من إجمالي الجباية العادية، حيث عرفت هذه الفترة ارتفاعاً متزايداً إلى غاية سنة 2015 بمتوسط قيمته 321.4 مليار دج، في حين بلغت أعلى قيمة له سنة 2015 بـ 411.2 مليار دج.

وعرفت حقوق التسجيل والطابع ارتفاع عدد المعاملات التجارية والعقارية لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2015 بـ 84.7 مليار دج، وتقدر نسبتها من إجمالي الجباية العادية بحوالي 2.6%.

أما فيما يخص الإيرادات غير الجبائية تمثل نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الإيرادات العادية مقارنة بباقي المتغيرات أي بنسبة تقدر بـ 12%.

ثانيا: تحليل تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

لتوضيح تطور إيرادات الجباية البترولية يمكن إدراج الجدول والشكل البياني التاليين:

الجدول رقم(03-19): فارق إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

الوحدة: مليار دج

السنوات	الجبائية البترولية التقديرية	الجبائية البترولية الحقيقية	الفارق
2010	1 835,80	2 905,00	-1 069,20
2011	1 472,40	3 979,70	-2 507,30
2012	1 561,60	4 184,30	-2 622,70
2013	1 615,90	3 078,10	-1 462,20
2014	1 577,73	3 088,40	-1 510,67
2015	1 722,94	2 373,50	-650,56

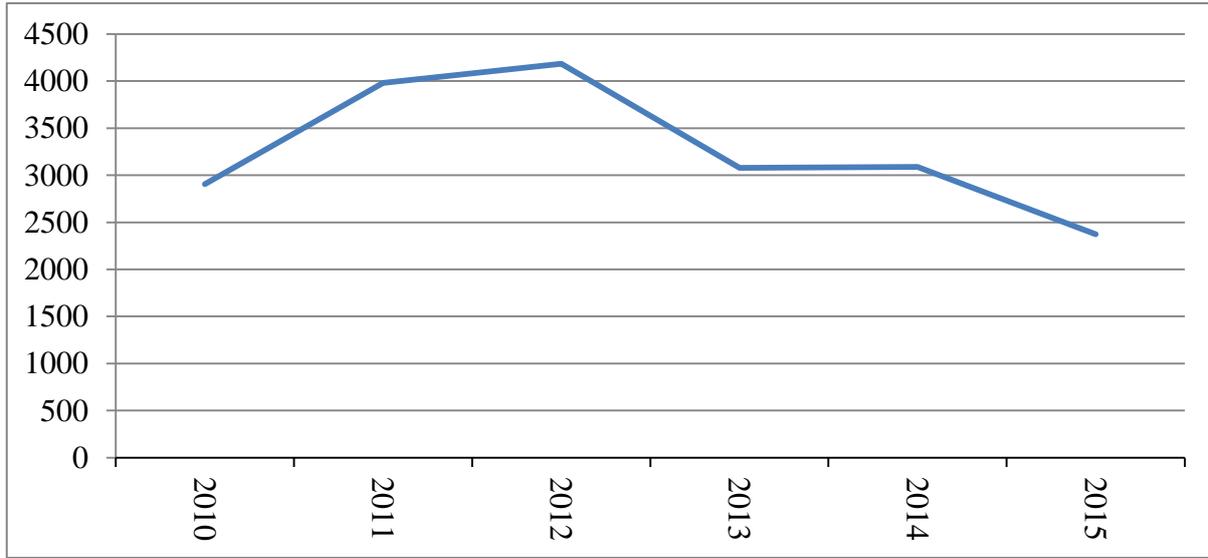
المصدر: إعداد الطالبين بناء على:

بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2011، الصادرة أكتوبر 2012 و 2015
الصادرة نوفمبر 2016. ملاحق الجداول الاحصائية

-بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2011 الصادر في أكتوبر 2012، 2015
الصادر في نوفمبر 2016، ملاحق الجداول الاحصائية.

- القانون رقم 09-09 المؤرخ في 13 محرم عام 1431 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجدول (أ)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بـ 31 ديسمبر 2009.
- القانون رقم 10-03 المؤرخ في 23 محرم عام 1432 هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 2010، يتضمن قانون المالية لسنة 2011، الجدول (أ)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة بـ 30 ديسمبر 2010.
- القانون رقم 11-16 المؤرخ في 03 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2011، يتضمن قانون المالية لسنة 2012، الجدول (أ)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة بـ 29 ديسمبر 2011.
- القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 هـ الموافق لـ 26 ديسمبر 2012، يتضمن قانون المالية لسنة 2013، الجدول (أ)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة بـ 30 ديسمبر 2012.
- القانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجدول (أ)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 68، الصادرة بـ 31 ديسمبر 2013.
- القانون رقم 14-10 المؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1436 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجدول (أ)، الملاحق، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بـ 31 ديسمبر 2014.

الشكل رقم (3-18): تطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

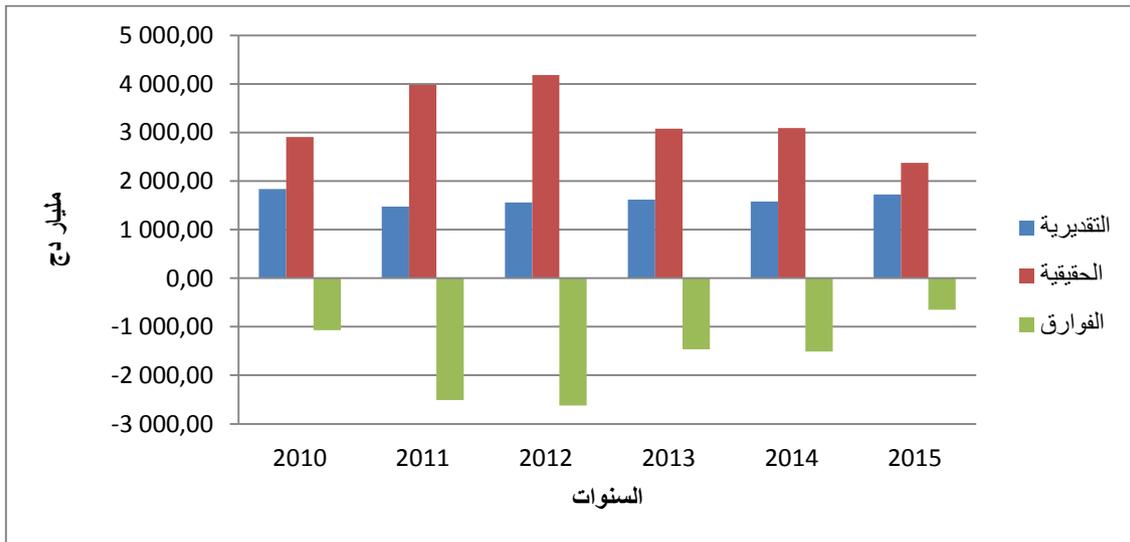


المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

يتبين من الجدول والشكل أعلاه مدى أهمية الجباية البترولية في الإيرادات العامة ومدى تأثرها الشديد بأسعار النفط، فلقد عرفت سنة 2010 حتى سنة 2012 ارتفاعا محسوسا وذلك لارتفاع أسعار النفط حيث بلغت أعلى قيمة 4184.3 مليار دج بينما انخفضت إيرادات الجباية البترولية من سنة 2013 حتى 2015 لتبلغ أدنى قيمة لها 2373.5 مليار دج نتيجة الانخفاض المحسوس في الانتاج النفطي بسبب أحداث تيقنتورين والتي أثرت على انتاج المحروقات الوطنية بصفة عامة.

ولإظهار فارق الجباية البترولية بين التقديرية والحقيقية يمكن إدراج الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-19): فارق الجباية البترولية التقديرية والحقيقية في الجزائر 2010-2015



المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

نلاحظ تقديرات الدولة للجباية البترولية كانت أقل من ما حققته وذلك لما واجهته من تذبذبات في أسعار النفط والأزمة المالية منذ سنة 2008.

ثالثا: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

يمكن رصد تطور الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة من خلال ما يمكن استنتاجه كالتالي:

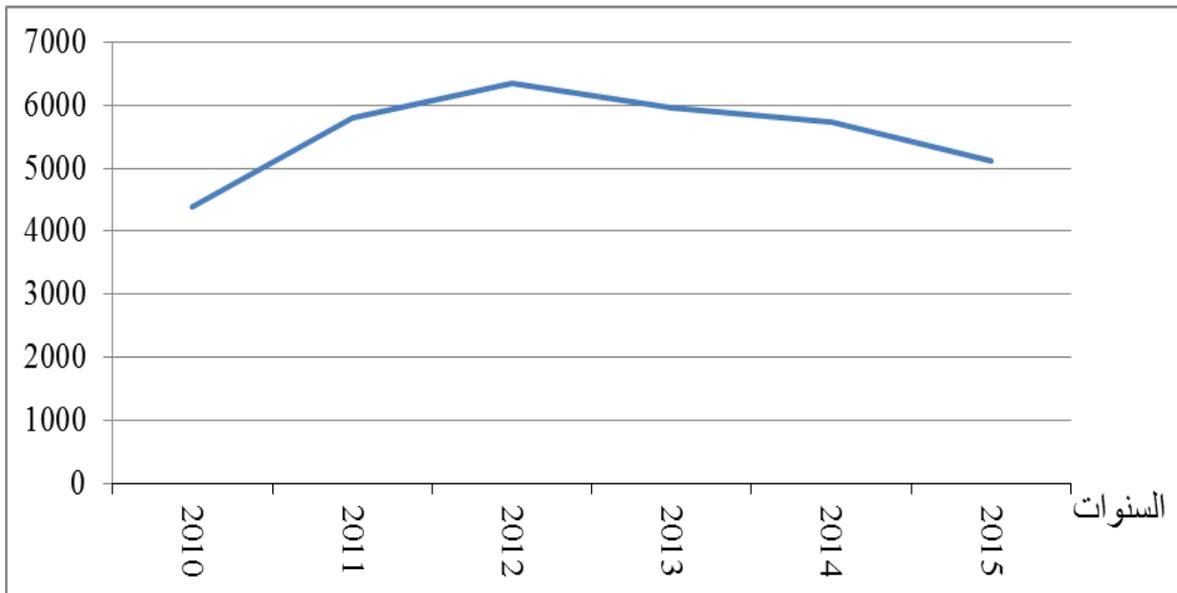
الجدول رقم (03-20): فارق الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	الإيرادات العامة التقديرية	الإيرادات العامة الحقيقية	الفارق
2010	3 081,50	4 392,90	-1 311,40
2011	2 992,40	5 790,10	-2 797,70
2012	3 455,65	6 339,30	-2 883,65
2013	3 820,00	5 957,50	-2 137,50
2014	4 218,18	5 738,40	-1 520,22
2015	4 684,65	5 103,10	-418,45

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة

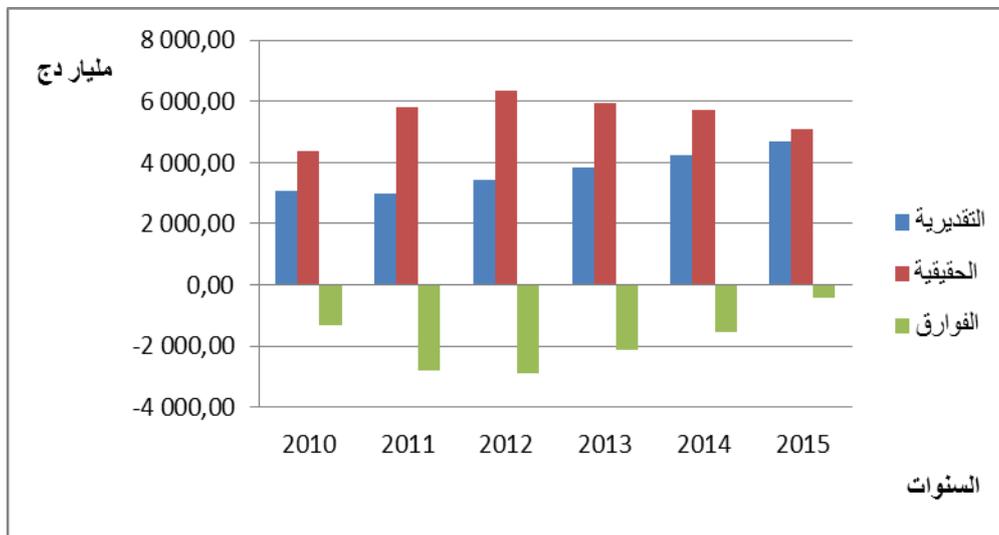
الشكل رقم (3-20): تطور الإيرادات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل أعلاه تذبذب ملحوظ في حصيلة الإيرادات العامة للدولة المتأتية من الإيرادات العادية والبتروولية رغم المحاولات التي تقوم بها الإدارة الجبائية، فيما يخص تخفيض نسب الغش والتهرب الضريبي، ورغم الإصلاحات الجبائية التي استهدفت تقريب المكلف من هذه المصالح وتبسيط الإجراءات الإدارية إلا أنه يبقى معدل الإيرادات العادية السنوي يقدر بـ 41% من الإيرادات العامة من جهة، ومن جهة أخرى تذبذب أسعار النفط وتراجع انتاج المحروقات في الجزائر طيلة فترة الدراسة أثر بشكل ملحوظ على تحصيل الإيرادات الجبائية حيث بلغت نسبته للإيرادات البتروولية 59% من الإيرادات العامة، وبلغ متوسط الإيرادات الكلية السنوي 5553.55 مليار دج والذي أثر على ميزانية الدولة بشكل ملحوظ.

الشكل رقم(3-21): فارق الإيرادات العامة التقديرية والحقيقية في الجزائر 2010-2015



المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الدولة قامت بكل الاحتياطات لتقدير ميزانيتها وذلك بسبب الإصلاحات التي قامت بها من جهة الإيرادات العادية وكذا تذبذب أسعار النفط من جهة الإيرادات البتروولية.

المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر 2010-2015

نظرا لتزايد دور تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية جعل الحكومة الجزائرية تركز على الزيادة المفرطة في النفقات العامة، وذلك لتمويل الأنشطة الاستثمارية خلال هذه الفترة (2010-2015) مما جعل الميزانية العامة تعاني من عجز دائم، بحيث يعد العجز من أعقد وأخطر المشاكل التي تواجه كافة دول العالم، وبصفة خاصة الدول النامية ومنها الجزائر.

أولاً: تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

يبقى رصيد الميزانية العامة للدولة هو أحسن وأهم مؤشر لدراسة وتحديد العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة، و لإظهار تطور الرصيد الميزاني سيتم إدراج الجدول والشكل البياني التالي:

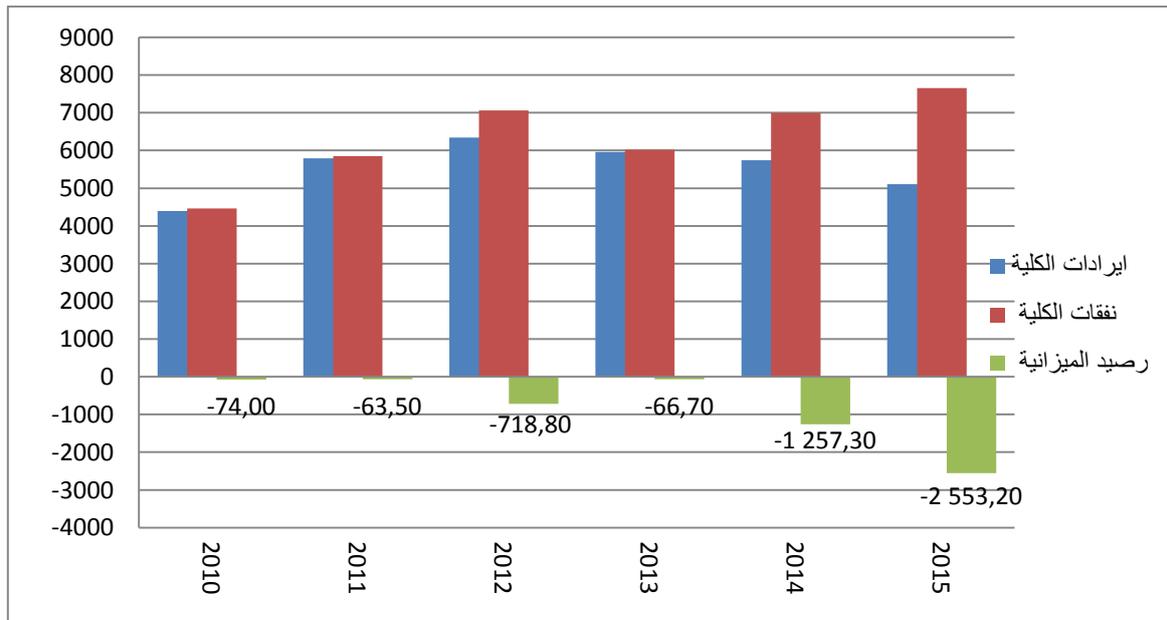
الجدول رقم(03-21): الرصيد الميزاني في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	الإيرادات الكلية	النفقات الكلية	رصيد الميزانية العامة
2010	4 392,90	4 466,90	-74,00
2011	5 790,10	5 853,60	-63,50
2012	6 339,30	7 058,10	-718,80
2013	5 957,50	6 024,20	-66,70
2014	5 738,40	6 995,70	-1 257,30
2015	5 103,10	7 656,30	-2 553,20

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2011 الصادر في أكتوبر 2012، 2015 الصادر في نوفمبر 2016، ملاحق الجداول الاحصائية.

الشكل رقم (3-22): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015



المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

من خلال الشكل يمكن القول أن الركود في الإيرادات المالية انعكس سلبا على رصيد الميزانية العامة للدولة، مما أدى إلى ظهور عجز خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2010 سجلت الميزانية عجز بمقدار 74- مليار دج، ثم انخفض هذا العجز إلى 63.5- مليار دج وهو أدنى قيمة عجز في هذه الفترة بسبب ارتفاع سعر البترول في سنة 2011، وكان أعلى عجز سنة 2012 بمقدار 2553.20- مليار دج وذلك بسبب انخفاض الطلب الكلي على النفط وهو ما أدى إلى انخفاض أسعارها، ما أثر على إيرادات الجباية البترولية، وقدّر متوسط العجز خلال هذه الفترة بمقدار 788.92- مليار دج.

ولإظهار فارق رصيد الميزانية العامة يتم إدراج الجدول والشكل البياني المواليين:

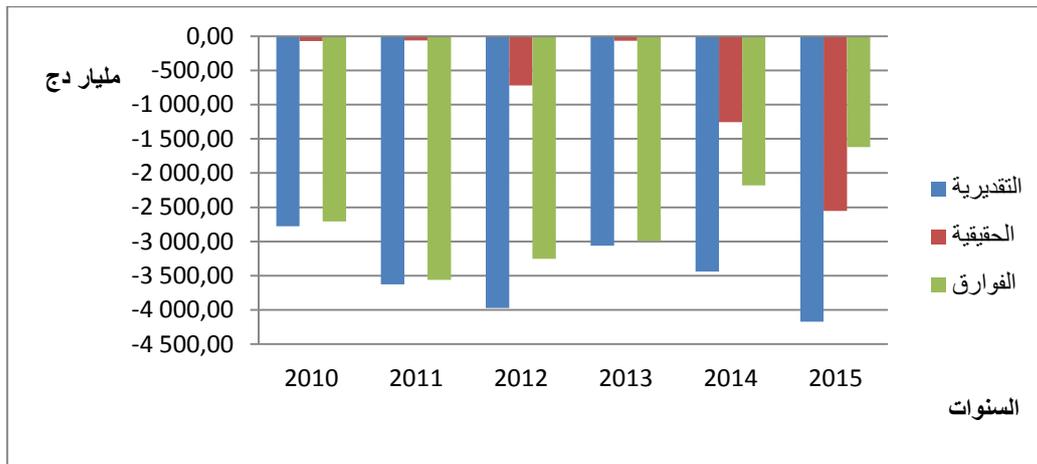
الجدول رقم(03-22): فارق الرصيد الميزاني في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	الرصيد الميزاني التقديري	الرصيد الميزاني الحقيقي	فارق الرصيد الميزاني
2010	-2 779,35	-74,00	-2 705,35
2011	-3 626,02	-63,50	-3 562,52
2012	-3 973,01	-718,80	-3 254,21
2013	-3 059,81	-66,70	-2 993,11
2014	-3 437,98	-1 257,30	-2 180,68
2015	-4 173,40	-2 553,20	-1 620,20

المصدر: إعداد الطالبين بناء على: بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2011، الصادرة أكتوبر 2012 و 2015 الصادرة نوفمبر 2016. ملاحق الجداول الاحصائية

الشكل رقم(3-23): فارق الرصيد الميزاني التقديري والحقيقي في الجزائر 2010-2015



المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الدولة عند إنشائها للميزانية التقديرية فإن الرصيد كان في عجز بمتوسط سنوي 6014.16-مليار دج.

حيث أن متوسط تقديرات إيرادات الدولة خلال فترة الدراسة كانت تمثل 51.39% بالنسبة للنفقات التقديرية، أي أن هناك عجز في الإيرادات التقديرية بنسبة 48.16% (6014.16- مليار دج).

أما بالنسبة للرصيد الميزاني الحقيقي خلال هذه الفترة نلاحظ أن متوسط الرصيد حقق عجز بمقدار -1352.4 مليار دج، وبالتالي هناك متوسط فارق قدره -4661.74 مليار دج، وذلك بسبب اتخاذ الدولة عدة اجراءات مالية تشمل جميع النفقات في الميزانية العامة للدولة ومنها:

- ترشيد الرواتب والأجور.

- ترشيد النفقات التشغيلية.

- ترشيد النفقات الإستثمارية.

ثانيا: تحليل نسبة رصيد الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي 2010-2015

يمكن رصد تطور نسبة رصيد الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي وفق الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم(03-23): تطور نسبة رصيد الميزانية من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر 2010-2015

الوحدة: مليار دج

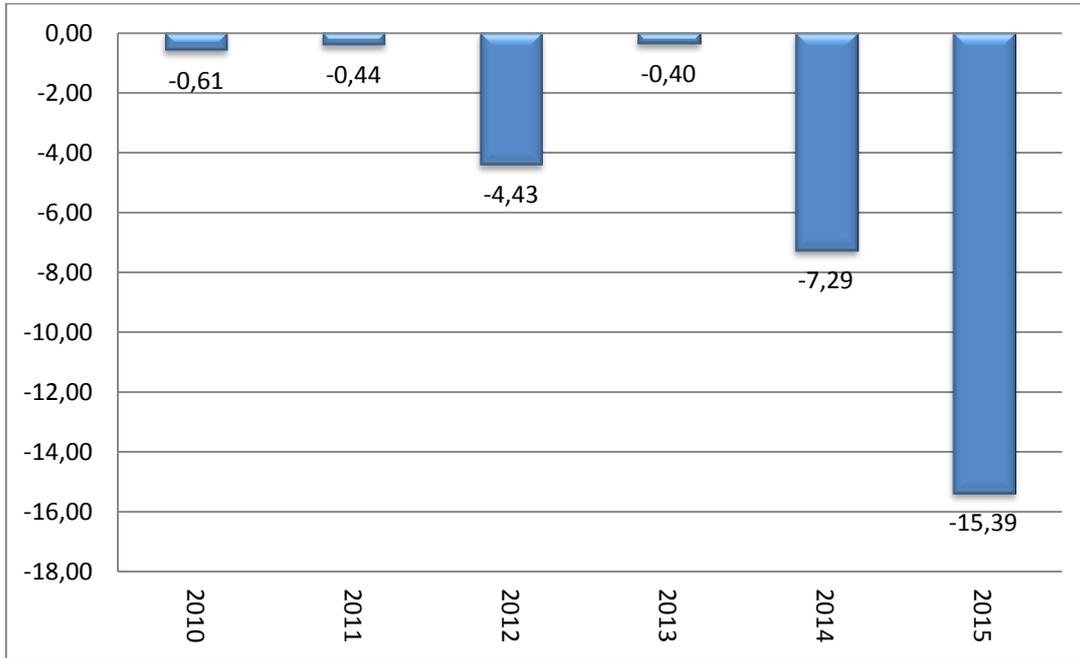
السنوات	رصيد الميزانية العامة للدولة	الناتج الداخلي الخام PIB	نسبة رصيد الميزانية من PIB
2010	-74.00	12 049.5	-0.61
2011	-63.50	14 588.5	-0.44
2012	-718.80	16 208.7	-4.43
2013	-66.70	16 650.2	-0.40
2014	-1 257.30	17 242.5	-7.29
2015	-2 553.20	16 591.9	-15.39

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية،

2011 الصادر في أكتوبر 2012، 2015 الصادر في نوفمبر 2016، ملاحق الجداول الاحصائية.

الشكل رقم (3-24) تطور نسبة رصيد الميزانية العامة للدولة من الناتج الداخلي الخام (PIB) في

الجزائر 2010-2015



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

من خلال الشكل والجداول أعلاه نلاحظ ان خلال فترة الدراسة (2010-2015) عرف رصيد الميزانية عجزا متواصلا، حيث أنه يؤثر على نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، وعموما يمكن القول أن هذه النسبة ترتفع وتنخفض على حسب الارتفاع والانخفاض في عجز الميزانية العامة للدولة، فنلاحظ أن هذه النسبة غير مستقرة جراء عدم ثبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فبعدها كان يمثل نسبة سلبية سنة 2010 تقدر بـ 0.61% من الناتج الداخلي الإجمالي، فإنها انخفضت بشكل تدريجي وملحوظ بعد تدهور أسعار البترول سنة 2015 فأصبحت هذه النسبة تقدر بـ 15.39%.

ثالثا: علاقة صندوق ضبط الموارد بالميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة 2010-2015:

إن صندوق ضبط الإيرادات موجه بالدرجة الأولى لتوازن الميزانية العامة للدولة وتخفيض قيمة الدين العمومي، ومن أجل ذلك يهدف هذا الصندوق إلى إبقاء عجز الميزانية العامة للدولة في المستوى المقرر في قانون المالية وتمويل هذا العجز، ويساوى هذا الأخير بواسطة صندوق ضبط الإيرادات.

وبالتالي يمكن القول أن هذا الصندوق ماهو إلا وسيلة تستخدمها الحكومة من أجل التصرف بشكل مدروس اتجاه الإرتفاع المفاجئ لأسعار البترول وتحقيقها لفوائض مالية معتبرة جراء ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، فهو أداة هدفها التسيير المحكم للموارد النفطية وتوجيهها لمواجهة أي انخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية وبالتالي يعتبر كأداة حماية لإبقاء الميزانية في وضعية التوازن، خصوصا وأن الجزائر تستعمل العجز الميزاني كأداة من

أدوات السياسة الميزانية من أجل تحقيق مختلف أهدافها التنموية ثم بعد ذلك تقوم بتغطية هذا العجز، والجدول والشكل المواليين يبينان إيرادات المحروقات وصندوق ضبط الإيرادات لسنوات الدراسة.

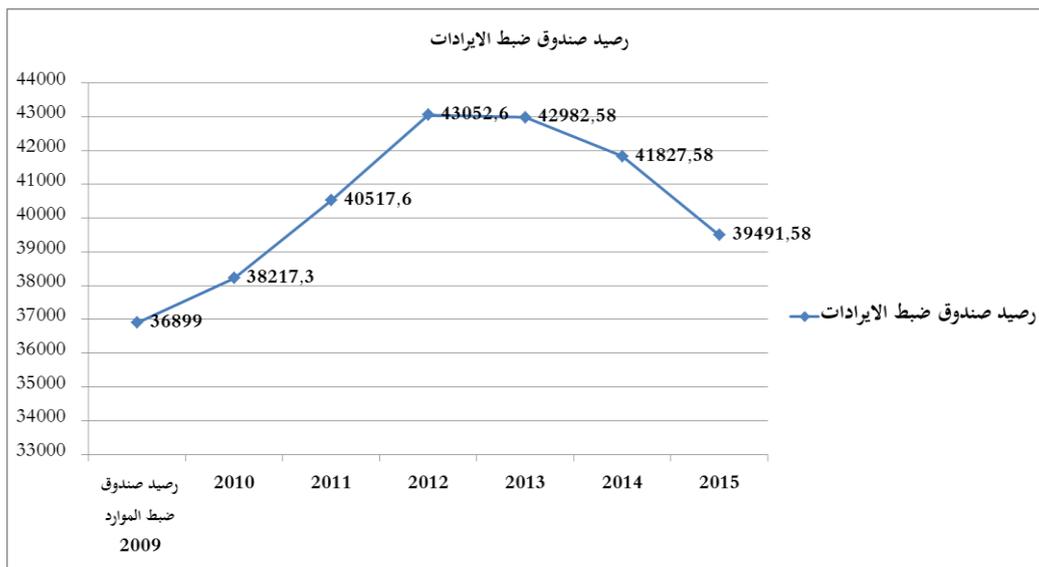
الجدول رقم (03-24): تطور رصيد صندوق ضبط الموارد في الجزائر 2010-2015

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	سعر النفط	ايرادات المحروقات	المداخيل السنوية لصندوق ضبط الايرادات	رصيد صندوق ضبط الايرادات
رصيد صندوق ضبط الموارد 2009				
2010	80,15	2 905,00	1 318,30	38 217,30
2011	112,94	3 979,70	2 300,30	40 517,60
2012	111,04	4 184,30	2 535,00	43 052,60
2013	108,97	3 078,10	0,00	42 982,58
2014	100,23	3 088,40	0,00	41 827,58
2015	53,06	2 373,50	0,00	39 491,58

المصدر: إعداد الطالبين بناء على: بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2011، الصادرة أكتوبر 2012 و 2015 الصادرة نوفمبر 2016. ملاحق الجداول الاحصائية

الشكل رقم (3-25): تطور صندوق ضبط الايرادات في الجزائر 2010-2015



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

من خلال الجدول والشكل أعلاه و اعتمادا على السعر المرجعي للبتروول بين 37 و 39 إلى 50 دولار للبرميل خلال الفترة 2010-2015 سجل رصيد صندوق ضبط الموارد إرتفاعا مستمرا بين سنة 2010-2012 .

أما فيما يخص سنوات 2013,2014 و 2015 سجل رصيد الصندوق تراجعاً مستمراً بسبب عملية تمويل العجز في ميزانيات سنوات هاته الفترة, حيث تم إقتطاع قدره 70,02 مليار دج، 1155 مليار دج و 2336 مليار دج على التوالي من رصيد صندوق ضبط الموارد.

خاتمة الفصل:

لقد تضمن هذا الفصل دراسة تحليلية للميزانية العامة في الجزائر، حيث تشكل الميزانية العامة الوثيقة الأصلية التي تضم معظم العمليات المالية التي تنفذها الحكومة من أجل تحقيق برنامجها السياسي والإقتصادي والإجتماعي، كما أن القواعد أو المبادئ التي تقوم عليها الميزانية العامة في الجزائر لا تختلف كثيرا على الأسس والقواعد التقنية التقليدية والاستثناءات الخاصة بها، وهذه القواعد نلمسها في قانون المالية الأساسي كما أن تبويب عمليات الميزانية العامة للدولة في الجزائر يتم وفق معايير متعددة إدارية ووظيفية واقتصادية ومالية من جانب النفقات العامة أما من جانب الإيرادات العامة بحسب طرق تحصيلها..

ففي مطلع الألفية تبنت الحكومة سياسة ميزانية توسعية وذلك عبر برامج تنمية ضخمة رصد لها مبالغ كبيرة على طول الفترة الممتدة (2001-2014) لأجل تعزيز النمو والحد من الفقر مستغلة في ذلك التحسن النسبي في أسعار النفط، مما سمح لها بتحقيق فائض ميزاني خلال 2000-2008، وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية، كما عرفت سنة 2009 عجزا في الميزانية العامة واستمر هذا العجز إلى غاية سنة 2015، وهذا لأن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر لم تعمل على تطوير الإقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، بل جل البرامج التنموية كانت ذات طابع إجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الإجتماعية والمعيشية للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

في ختام هذا البحث الذي حاولنا من خلاله تسليط الضوء على موضوع دور السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة، فلقد حاولنا إسقاط الجوانب النظرية وتشخيصها على أرض الواقع من خلال تطبيق الدراسة على الجزائر وذلك بغية معرفة مدى فعالية أدوات السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية العامة التي يمكن من خلالها إحداث آثار إقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة تساهم في دفع عجلة الإقتصاد الوطني والخروج به من التبعية الاقتصادية.

تطرقنا إلى مفهوم السياسة المالية وماهي أهم التعاريف لها، بحيث تجمع كل التعاريف على أنها أداة ووسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدولة من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها المرجوة فعلا، ونظرا للدور الذي تلعبه السياسة المالية من أجل معالجة الأزمات وتفعيل النشاط الإقتصادي، فلقد زاد الإهتمام بها لما أثبتته من نجاعة في حل المشاكل الاقتصادية، خصوصا وأنها هي المحرك الأساسي للإقتصاد الوطني عن طريق تفعيل الطلب الكلي بواسطة السياسة الإنفاقية فأدواتها المستخدمة تسمح لها أن تكون سياسة مرنة تتماشى مع الظروف الاقتصادية لأي دولة، ومن شأنها علاج الإختلالات التي تصيب الإستقرار الإقتصادي لذلك غالبا تعتمد عليها الدول سواء كانت متقدمة أو نامية كوصفة علاجية للاختلالات التي تواجهها مهما كان نوعها، فنجاحتها وسرعة علاجها للأزمات الاقتصادية تتوقف على كيفية استخدامها من جهة وعلى طبيعة البيئة الاقتصادية للدولة وعلى المشكلة المراد علاجها من جهة أخرى.

ثم بينّا أن الميزانية العامة لها مكانة أساسية في رسم السياسات الاقتصادية، فقد أصبح التطبيق الذي درج عليه الكثير من المفكرين الماليين في دراسة علم المالية العامة من وجهتي النظر القانونية والتقنية غير كاف لتحليل المشكلات الأساسية التي تزخر بها المالية العامة في هذا المجال، ولوضع الحلول اللازمة لها، لهذا فإن الإلمام بمختلف المشكلات الأساسية التي تثيرها الميزانية العامة، أصبح يقتضي معرفة شاملة بالنواحي المالية، الإقتصادية والإجتماعية .

فمن بين الإختلالات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول سواء كانت متقدمة او نامية هي الإختلال في الميزانية أي مشكلة العجز الميزاني، وأصبحت السياسة المالية من أبرز السياسات التي تنتهجها الدولة لمعالجة العجز الذي تعاني منه، فتؤثر في أدائها سواء في السياسة الإنفاقية أو السياسة الضريبية من أجل أن تسيطر على نفقاتها وتوجيهها توجيهها صحيحا وسليما، وتقوم بتنمية إيراداتها لتتمكن من تغطية وتلبية حجم الإنفاق العام.

ومن أهم الأسس الرئيسية للعمل بالسياسة المالية هي تفعيل السياسة الإنفاقية سواء عن طريق ترشيد النفقات أو تخفيضها لتعطي نتائج فعالة في معالجة عجز الميزانية العامة.

إن الإفراط في النفقات الإستهلاكية و الإبتعاد عن الإنفاق الإستثماري هما من الأسباب الرئيسية لارتفاع عجز الميزانية العامة، لذلك تعتمد السياسة الإنفاقية الرشيدة في إعادة توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات المنتجة و الإبتعاد تدريجيا عن التركيز عن النفقات الإستهلاكية.

أما الأساس الآخر للسياسة المالية فهي تنمية الإيرادات العامة للدولة، فاعتماد الدولة على موارد غير مستقرة يؤدي إلى عدم استقرار وضعية الميزانية العامة للدولة بحيث تصبح معرضة للهزات الضريبية، فتقوية السياسة الضريبية وتفعيلها من أبرز الأدوات التي تركز عليها السياسة المالية ويكون ذلك بواسطة بناء نظام ضريبي قوي وفعال من جهة ومحارب التهرب الضريبي من جهة أخرى.

من الأسس الأخرى التي تعمل السياسة المالية على إرسائها هي الإبتعاد عن الإيرادات غير العادية لما لها من آثار إقتصادية على الدول وخصوصا الإصدار النقدي الجديد والاقتراض الخارجي.

ومنه لا بد من دراسة معمقة لكيفية استخدام أدوات السياسة المالية وتكييفها مع الواقع الإقتصادي للدولة من أجل أن تعطي نتائج جيدة، وأن استخدامها غير المدروس والعشوائي يؤدي إلى نتائج سلبية فعوض القيام بعلاج العجز تتولد عنه آثار تنعكس على الأداء الإقتصادي.

أما عن واقع هذا الموضوع في الإقتصاد الجزائري، ومنذ بداية 1999 انتعشت أسعار البترول في الأسواق العالمية وهو ما زاد من إيراداتها وأثر ذلك مباشرة على سياستها المالية وبالتحديد السياسة الإنفاقية، حيث باشرت في تنفيذ برامج تنموية واسعة وازدادت نفقاتها بشكل كبير جراء الفوائض المالية، حيث أصبحت الميزانية العامة تتمتع بفائض معتبر وهو ما أدى إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لكي يقوم بمهمة تسيير تلك الفوائض، ولكن ما يمكن الحكم عليه أن هذه الفوائض هي التي تتحكم بشكل كبير في تسيير ووضع القواعد الرئيسية للسياسة المالية بحيث ورغم الإصلاحات التي مست كل مكونات السياسة المالية إلا أن الميزانية العامة بقيت تعتمد على إيرادات الجباية البترولية، فمع تدهور أسعار البترول منذ 2009 ولو بشكل ضعيف أثر على السياسة المالية حيث راجعت الجزائر سياستها المالية وأصبحت سياسة حذرة، حيث قلصت في الآونة الأخيرة من نفقاتها رغم مواصلتها التنموية لتنفيذ المشاريع.

وفي الفترة الممتدة ما بين (2010-2015) تدهورت أسعار البترول بشكل مستمر، وهو ما بيّن هشاشة الوضع المالي في الجزائر والسبب في ذلك هو عدم التخطيط المحكم لسياسة الميزانية المنتهجة فكانت الجزائر تعتمد لتغطية نفقاتها على الإيرادات البترولية وعلى الإصدار النقدي الجديد، حيث ارتفعت نسبة التضخم جراء التمويل التضخمي وانخفضت احتياطات الصرف وارتفعت نسب البطالة وازداد عجز في ميزان المدفوعات وارتفع حجم العجز في الميزانية العامة، وهذا ما يدل على ارتباط كل المؤشرات ببعضها البعض وأن عجز الميزانية هو منبع الأزمة الاقتصادية.

نتائج البحث:

- بعد تحليلنا للمعلومات ومعالجتنا للإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:
- تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى، لأنها أداة فعالة في تحقيق أهداف الإقتصاد الوطني لأي بلد.
 - تعتبر الميزانية العامة وسيلة مهمة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية و الإجتماعية والسياسية والمالية.
 - تحول مسار السياسة المالية في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية من سياسة انكماشية إلى سياسة توسعية، وذلك جراء انتعاش أسعار البترول فأصبحت تنتهج سياسة إنفاقية توسعية من أجل تمويل المشاريع التنموية التي تقوم بتجسيدها، ومنه يتضح لنا جليا أنه من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها السياسة المالية في الجزائر هي حصيلة الإيرادات من الجباية البترولية فهي تؤثر بشكل كبير على السياسة الإنفاقية وهو ما يؤثر على مسار السياسة المالية.
 - يمكن للدول استخدام سياساتها المالية في علاج عجز ميزانيتها العامة ،وذلك بالتأثير على إيراداتها العامة والتأثير على نفقاتها العامة(العمل على زيادتها)والتأثير على نفقاتها العامة(ترشيدها أو تخفيضها).
 - يحدث عجز الميزانية العامة للدولة نتيجة أحد الإختلالين الذين يصيبان الميزانية العامة، فقد يكون ناتج عن انتهاج سياسة مالية توسعية من خلال زيادة النفقات العامة وقصور الإيرادات العامة، أو قد يكون ناتج عن عدم قدرة الدولة على توفير إيرادات نهائية كافية لتغطية نفقاتها العامة.
 - سجلت الميزانية العامة في الجزائر طيلة الفترة(1999-2009)فائض في رصيدها، (باستثناء سنة 1999) سنة2009،وهذا راجع لتحسن في المداخيل البترولية.
 - اعتماد الميزانية العامة في الجزائر بشكل أساسي على الجباية البترولية نتيجة لعدم تمكن الدولة من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تمويل عجز الميزانية العامة.
 - سجلت الميزانية العامة للدولة طيلة الفترة (2010-2015) عجزا في رصيدها .
 - رغم المساهمة الكبرى للجباية البترولية في مجموع إيرادات ميزانية العامة للدولة في الجزائر إلا أن مساهمتها تبقى مرهونة بتقلبات أسعار البترول وخاصة في الآونة الأخيرة(2010-2015) أين شهدنا انهيار رهيب في أسعار البترول والتي انتقلت من سعر 120 دولار للبرميل سنة 2010 إلى حوالي 50 دولار للبرميل سنة 2015 مما حتم على الدولة اتباع سياسة تقشفية لتغطية هذا الإنهيار.
 - اعتماد الجزائر على صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة مكنها من تلبية احتياجات مشاريعها التنموية.

- إن استخدام الدولة لصندوق ضبط الإيرادات كأداة امتصاص لفائض قيمة إيرادات الجباية البترولية من جهة، ومساهمته بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الميزانية العامة من جهة أخرى، ساهم في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة، والحد من تعرضها لمختلف الصدمات الخارجية (انخفاض أسعار البترول) والداخلية (ارتفاع حجم النفقات العامة بسبب تنفيذ سياسة الإنعاش الإقتصادي) وبالتالي يمكن اعتبار الصندوق كأداة حديثة من أدوات السياسة المالية يمكن للدولة الإعتماد عليها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرغوبة.

- إن عدم تنوع الموارد والاعتماد على مورد واحد معين يؤدي إلى آثار سلبية على رصيد الميزانية العامة للدولة.

- إن اعتماد الميزانية العامة للدولة في الجزائر على مورد الجباية البترولية يزيد من مشكلة العجز الميزاني.

- قامت الجزائر في السنتين الأخيرتين بسياسات تصحيحية أدت إلى انخفاض نسبة نمو الإنفاق العام وتمكنت إلى حد ما من التحكم في نفقات التسيير ونفقات التجهيز بشكل ملحوظ.

- قامت الجزائر بإصلاحات شاملة للقطاع الضريبي من أجل تحسين أداء الإيرادات الضريبية بحيث ارتفعت الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي نصت على أن السياسة المالية تعتبر إحدى السياسات الاقتصادية الناجعة المتبعة في الجزائر لتحقيق التطور الإقتصادي، تم إثبات صحتها فالسياسة المالية تعتبر من أبرز السياسات الاقتصادية الفعالة في علاج عجز الميزانية العامة للدولة، فهي وسيلة فعالة لاستعادة التوازن المالي والوصول لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية، بحيث أصبحت تعتمد عليها الدول لتحقيق أهدافها وعلاج اختلالاتها الهيكلية عموماً وعجز الميزانية خصوصاً.

الفرضية الثانية: والتي نصت على أن تعكس الميزانية العامة للدولة من خلال نظامها وهيكلها اختيارات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والتطورات الحاصلة، تم إثبات صحتها، فالميزانية العامة للدولة تعكس فعلاً التطورات التي تمر بها الدولة، فقد أدى تطور الدولة إلى تحول كبير في توجهات وأهمية الميزانية العامة، فبعد أن كانت الميزانية مجرد بيان مالي أصبحت أداة لتجسيد السياسات العمومية، وقد أسفرت التغيرات الحاصلة على توجهات الدول إلى ظهور أشكال عديدة من الميزانيات العامة.

الفرضية الثالثة: والتي نصت على أن تمويل عجز الميزانية العامة للدولة يؤثر سلباً على الإقتصاد، تم إثبات صحتها، بحيث يؤدي تمويل عجز الميزانية العامة بالضرائب إلى انخفاض الإستهلاك و الإيداع بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفضة والمرتفعة على الترتيب، كما يؤدي تمويله بالإقتراض الداخلي من الأفراد إلى ارتفاع أسعار الفائدة

والمخاض الإستثمار الخاص، أما إذا ما تم تمويله بالإستخدام الكثيف للإصدار النقدي، فإنه يؤدي إلى حدوث تضخم في الإقتصاد.

الفرضية الرابعة: والتي نصت على أن تستخدم أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والإيرادات العامة في علاج عجز الميزانية العامة للدولة، لقد تم إثبات صحتها، لأن التأثير على الإيرادات العامة من خلال العمل على زيادتها بمختلف الأدوات والتأثير على النفقات العامة من خلال ترشيدها أو عقلمتها بمختلف الآليات، يعتبر الحجر الأساسي في مواجهة العجز الموازي لكافة الدول.

الفرضية الخامسة: والتي نصت على أن: استطاعت الجزائر من خلال سياساتها المالية في الفترة 1999-2016، مواجهة عجز الميزانية العامة للدولة، تم نفي صحتها، فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة من خلال سياساتها المالية للفترة 1999-2016، لم تتمكن من القضاء نهائيا على عجز الميزانية العامة للدولة.

الإقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها في هذا البحث يمكن تقديم جملة من الإقتراحات التي نرى أنها ضرورية للتحكم أكثر في عجز الميزانية العامة للدولة من خلال أدوات السياسة المالية:

- ضرورة انتهاج الجزائر لسياسة مالية تكون مرتكزة على الأهداف الشاملة للدولة وتكون مبنية على قواعد وأسس متينة تمكنها من مقاومة أي تأثيرات سواء داخلية أو خارجية.

-إلزامية محاربة التهرب الضريبي والذي يعتبر من بين الأسباب الرئيسية لنقص الإيرادات المالية في الجزائر.

- ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة المالية للتقليل من عجز الميزانية على حسب الوضعية الاقتصادية.

- ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات معرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات الغير الجبائية وإيرادات الجباية العادية.

-إلزامية محاربة التهرب الضريبي والذي يعتبر من بين الأسباب الرئيسية لنقص الإيرادات المالية في الجزائر.

-تنويع الإيرادات العامة وعدم الإعتماد على مورد محدد.

-الإبتعاد تدريجيا عن الإعتماد على إيرادات الجباية البترولية وذلك بالقيام بعملية تنمية الإيرادات الأخرى الدائمة مثل تنمية القطاع الفلاحي والصناعي.

-استثمار الفائض المالي الذي تحققه الدولة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات

- العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة (المؤسسات الإنتاجية) مما يؤدي إلى انتعاش الإقتصاد الوطني.

- المعالجة العجز في الميزانية العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات في الحالات الحتمية.

آفاق الدراسة:

لقد تناول هذا البحث دور السياسة المالية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1999-2015، بحيث حاولت الدراسة إظهار فعالية السياسة المالية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة، ومن خلال نتائج الدراسة تبين لنا أن هناك جوانب مازالت بحاجة إلى بحث ودراسة أعمق وذلك بسبب تشعب عناصر الموضوع وعدم الإحاطة بكل جوانبه، ومنه يمكن التطرق إلى العديد من الدراسات والبحوث التي يمكنها تناول الكثير من المحاور والتي لم تتمكن من التطرق لها، والتي تشكل إثراء لهذه الدراسة وتفتح آفاق جديدة لمواصلة البحث، ومن أهم هذه المحاور:

1- أثر عجز الميزانية العامة للدولة على المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة قياسية حالة الجزائر 2015-2019.

2- دور التحديث الميزاني في علاج عجز الميزانية العامة للدولة.

3- أثر السياسات الإقتصادية على عجز الميزانية العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب :

1. ابراهيم علي عبد الله، أنور عجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان - الأردن، بدون ذكر سنة نشر.
2. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية- مصر، 2012.
3. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 1989.
4. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.
5. اممر يجاوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة، الجزائر، 2003.
6. جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2010.
7. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر- الإسكندرية، 1972.
8. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
9. حسن عوضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت ، 1995.
10. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
11. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
12. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التسموي، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا، 2000.
13. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة و النشر، الاسكندرية- مصر، 2003.
14. زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الميزانية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.

قائمة المصادر والمراجع

15. سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
16. سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
17. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي، بيروت- لبنان، 2003.
18. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000.
19. طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
20. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت لبنان 1992.
21. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد، 2007.
22. عادل فليح العلي، طلال محمد كراوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، بدون ذكر سنة نشر.
23. عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008.
24. عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2010.
25. عبد الرزاق الفارس، الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 1997.
26. عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
27. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
28. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جدير للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
29. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
30. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
31. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

قائمة المصادر والمراجع

32. فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.
33. فليح حسين الخلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
34. محمد خالد لمهايني، الاتجاهات الحديثة الموازنة العامة للدولة، تجارب عربية مقارنة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة-مصر، 2012.
35. محمد خصاونة، المالية العامة بين النظرية و التطبيق، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2015.
36. محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة، دار المعزز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
37. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، 2007.
38. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان- الأردن، 2007.
39. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
40. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
41. محمد علي لطفى، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين الشمس، القاهرة- مصر، 1982.
42. محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام و عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2006.
43. محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 2010.
44. محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
45. محمود حسين الوادي، أحمد زكرياء عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2007.
46. محمود عبد الزاق، الاقتصاد المالي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2011.

قائمة المصادر والمراجع

47. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1991.
48. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
49. يلس شاوش بشير، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ- الأطروحات الدكتوراه

1. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، 2007.
2. دنان راضية، ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.
3. سعد اولاد العيد، ترشيد سياسة الانفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.
4. شعيب يونس، الصكوك الإسلامية و دورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة دكتوراه، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2016.
5. كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
6. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة، الجزائر- تونس، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
7. يحياوي عبد الحفيظ، إشكالية التوازن الإقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2016.

ب-مذكرات الماجستير

1. إلياس حوادميسة، الدور الرقابي للبرلمان على الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012.
2. بن فراقي منى، فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية العامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط-الجزائر، 2015.

قائمة المصادر والمراجع

3. دردوري لحسن، استخدام أدوات السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة حالة الجزائر 1999-2004، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005.
 4. زاوي أسماء، دور الميزانية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مشروع بحث في رسالة ماجستير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط-الجزائر، 2009.
 5. شبيبي عبد الرحيم، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازني، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2007.
 6. مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2011.
 7. موساوي وردة، عجز الموازنة العامة و أثره على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، جامعة يحي فارس، المدية - الجزائر، 2013.
 8. يحاوي عبد الحفيظ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي، غرداية-الجزائر، 2011.
- ثالثا: المجالات والدوريات العلمية:

1. دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة و علاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة العدد الرابع عشر، ديسمبر 2013.
2. لعامرة جمال، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الأول، سنة 2001.
3. نبيل بوفليح، عبدالقادر لعاطف، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07 و 08 أبريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر.

رابعا: الوثائق:

1. مجيدي فتحي، مطبوعة في المالية العامة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2010.

خامسا: التقارير:

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الإقتصادي والنقدي، الجزائر، 2015.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الإقتصادي والنقدي، الجزائر، 2011.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الإقتصادي والنقدي، الجزائر، 2007.
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الإقتصادي والنقدي، الجزائر، 2003.

قائمة المصادر والمراجع

5. بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الإقتصادي والنقدي، الجزائر، 1999.

سادسا: القرارات، القوانين والمراسيم:

1. قانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق ل 7 يوليو سنة 1984، يتعلق بقوانين المالية، المادة 06، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28.

2. قانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق ل 15 أغسطس 1990، يتعلق بالمحاسبة العمومية، المادة 03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35.

3. قانون رقم 88/05 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير 1988، يعدل ويتمم القانون رقم 84-17 المؤرخ في 08 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984، يتعلق بقوانين المالية، المادة 03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02.

الأنترنت:

1. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، نمو اقتصادي، 2017/01/13، ar.wikipedia.org/wiki/نمو_اقتصادي

2. موسوعة الجزيرة، السياسة الإنفاقية، 2017/01/27

www.aljazeera.net/encyclopedia/economy

3. وكالة التنمية الاجتماعية، www.ads.dz تاريخ الاطلاع يوم: 04 أفريل 2017 على الساعة 11:30

4. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، www.ansej.dz تاريخ الاطلاع يوم: 04 أفريل 2017 على الساعة 11:45

5. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz تاريخ الاطلاع يوم: 07 أفريل 2017 على الساعة 09:15

6. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة www.cnac.dz تاريخ الاطلاع يوم: 07 أفريل 2017 على الساعة 09:30

الملاحق

27	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78	14 محرم عام 1431 هـ 31 ديسمبر سنة 2009 م
الملاحق		
الجدول (1)		
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2010		
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية	
	1 - الموارد العادية	
	1 - 1 الإيرادات الجبائية :	
367.800.000	001 - 201 - حاصل الضرائب المباشرة.....	
32.700.000	002 - 201 - حاصل التسجيل والطابع.....	
496.200.000	003 - 201 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	
259.200.000 (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	
1.500.000	004 - 201 - حاصل الضرائب غير المباشرة.....	
170.300.000	005 - 201 - حاصل الجمارك.....	
1.068.500.000	المجموع الفرعي (1)	
	1 - 2 - الإيرادات العادية :	
16.000.000	006 - 201 - حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	
28.700.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية.....	
44.700.000	المجموع الفرعي (2)	
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
132.500.000	الإيرادات الأخرى.....	
132.500.000	المجموع الفرعي (3)	
1.245.700.000	مجموع الموارد العادية	
	2 - الجباية البترولية :	
1.835.800.000	011 - 201 - الجباية البترولية.....	
3.081.500.000	المجموع العام للإيرادات	

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78	
14 محرم عام 1431 هـ 31 ديسمبر سنة 2009 م	
الجدول (ب)	
توزيع الاهتمامات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية	
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.526.016.000	رئاسة الجمهورية.....
1.799.832.000	مصالح الوزير الأول.....
421.726.569.000	الدفاع الوطني.....
387.178.344.000	الداخلية والجماعات المحلية.....
30.408.280.000	الشؤون الخارجية.....
45.384.455.000	العدل.....
49.044.731.000	المالية.....
26.368.795.000	الطاقة والمناجم.....
7.845.277.000	الموارد المائية.....
2.038.802.000	الصناعة وترقية الاستثمارات.....
10.538.816.000	التجارة.....
14.497.089.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
145.404.843.000	المجاهدين.....
5.784.069.000	التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة.....
19.345.233.000	النقل.....
390.566.167.000	التربية الوطنية.....
115.991.244.000	الفلاحة والتنمية الريفية.....
5.547.020.000	الأشغال العمومية.....
195.011.838.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
21.630.130.000	الثقافة.....
7.567.720.000	الاتصال.....
1.776.342.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....
173.483.802.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
2.023.203.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
194.649.000	العلاقات مع البرلمان.....
28.498.036.000	التكوين والتعليم المهنيين.....
10.675.181.000	السكن والعمران.....
70.770.822.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
92.935.939.000	التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج.....
1.482.697.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....
20.304.072.000	الشباب والرياضة.....
2.313.350.013.000	المجموع الفرعي
524.649.810.000	التكاليف المشتركة
2.837.999.823.000	المجموع العام

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني

لسنة 2010 حسب القطاعات

(بالآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	1.006.000	665.000
الفلاحة والري.....	332.400.000	335.592.000
دعم الخدمات المنتجة.....	86.879.000	44.732.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.473.561.000	1.095.942.000
التربية والتكوين.....	310.508.000	283.462.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	254.339.000	212.489.000
دعم الحصول على سكن.....	328.259.000	270.541.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	3 146 952 000	2.503.423.000
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد).....	—	397.438.000
تخصيص رأسمال الصندوق الوطني للاستثمار.....	—	75.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	125.000.000	17.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للعمليات بالرأسمال	185.000.000	519.438.000
مجموع ميزانية التجهيز	3.331.952.000	3.022.861.000

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014

المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 الإيرادات الجبائية :
866.120.000	001 - 201 - حواصل الضرائب المباشرة.....
59.300.000	002 - 201 - حواصل التسجيل والطابع.....
853.330.000	003 - 201 - حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....
510.720.000	منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....
3.000.000	004 - 201 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
485.700.000	005 - 201 - حواصل الجمارك.....
2.267.450.000	المجموع الفرعي (1)
	2.1 الإيرادات العادية :
21.000.000	006 - 201 - حاصل دخل الأملاك الوطنية.....
64.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية.....
85.000.000	المجموع الفرعي (2)
	3.1 الإيرادات الأخرى :
288.000.000	الإيرادات الأخرى.....
288.000.000	المجموع الفرعي (3)
2.640.450.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية :
1.577.730.000	011 - 201 - الجباية البترولية.....
4.218.180.000	المجموع العام للإيرادات

الجدول 1 : مصادر و إستخدامات الموارد بالأسعار الجارية

2015	2014	2013	2012	2011	
(بمليار دينار)					
16 591,9	17 242,5	16 650,2	16 208,7	14 588,5	إجمالي الناتج الداخلي
18 786,2	17 490,5	16 182,6	14 851,0	13 114,8	إجمالي الإنفاق الداخلي
10 300,8	9 629,6	8 955,5	8 504,5	7 563,4	الإستهلاك
3 446,8	3 364,9	3 185,7	3 293,5	3 015,2	العمومي
6 854,0	6 264,7	5 769,8	5 211,0	4 548,2	الخاص
8 485,4	7 860,9	7 227,1	6 346,5	5 551,4	الإستثمار الخام
7 159,4	6 342,8	5 690,9	4 992,4	4 620,3	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
1 326,0	1 518,1	1 536,2	1 354,1	931,1	تغير المخزونات
6 291,1	7 612,9	7 694,7	7 704,2	7 025,1	إجمالي الإذخار الداخلي
(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخام)					
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	إجمالي الناتج الداخلي
113,2	101,4	97,2	91,6	89,9	إجمالي الإنفاق الداخلي
62,1	55,8	53,8	52,5	51,8	الإستهلاك
20,8	19,5	19,1	20,3	20,7	العمومي
41,3	36,3	34,7	32,1	31,2	الخاص
51,1	45,6	43,4	39,2	38,1	الإستثمار الخام
43,1	36,8	34,2	30,8	31,7	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
8,0	8,8	9,2	8,4	6,4	تغير المخزونات
37,9	44,2	46,2	47,5	48,2	إجمالي الإذخار الداخلي

المصدر : النيران الوطني للإحصائيات

الجدول 7 : وضعية عمليات الخزينة العمومية

2015	2014	2013	2012	2011	
(بمليار دينار)					
5 103,1	5 738,4	5 957,5	6 339,3	5 790,1	إجمالي إيرادات لميزانية و لمبات
2 373,5	3 388,4	3 678,1	4 184,3	3 979,7	إيرادات المحروقات *
550,5	1 810,6	2 062,2	2 535,3	2 300,3	منها : صندوق ضبط الإيرادات الإحصائية
-2 336,0	-1 155,0	-70,2	252,0	538,9	صندوق ضبط الإيرادات الصافية
2 729,6	2 349,9	2 279,4	2 155,0	1 810,4	إيرادات خارج المحروقات
2 354,7	2 091,4	2 031,0	1 908,6	1 527,1	إيرادات جدالية
1 034,5	881,2	823,1	862,3	684,7	الحصوية على الداخل و الأرباح
824,3	768,5	741,6	652,0	572,6	التضحية على السلع و الخدمات
-411,2	370,9	-403,8	338,2	222,4	التحقيق العمومية
84,7	70,8	62,5	56,1	47,4	تسجيلات و طابع
374,9	258,5	248,4	246,4	283,3	إيرادات غير جدالية
247,5	76,0	83,7	77,9	78,9	حاصل املاك الدولة واخرى
88,7	122,7	112,1	115,3	137,2	حصص ارباح بنك الجزائر
38,7	59,8	52,6	53,2	67,2	مؤسسات صومية اخرى
0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	هبات
7 656,3	6 995,7	6 024,1	7 058,1	5 853,6	إجمالي نفقات لميزانية
4 617,0	4 494,3	4 131,5	4 782,6	3 879,2	النفقات الجارية
2 170,9	2 007,2	1 855,3	1 988,4	1 774,7	نفقات المستثمرين **
223,0	218,4	226,5	185,3	163,2	سلع المجاهدين
179,7	161,9	149,1	135,2	129,7	مواد و لوازم
2 000,8	2 069,0	1 856,4	2 431,7	1 773,9	لتوريدات جارية
730,2	736,0	709,4	786,7	786,1	منها : مصالحي الإدارة
42,6	37,8	44,2	42,0	37,7	فوائد الدين العام
3 039,3	2 501,4	1 892,6	2 275,5	1 974,4	نفقات رأس المال
-2 553,2	-1 257,3	-66,6	-718,8	-63,5	رصيد لميزانية
60,7	-27,7	53,4	74,6	24,1	رصيد الحسابات الخاصة
129,2	90,3	130,5	66,7	129,2	فروض الخزينة، صافية
-2 621,7	-1 375,3	-143,7	-710,9	-168,6	رصيد لميزانية خارج صندوق لتضهير
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	لتضهير صندوق التضهير
-2 579,1	-1 337,5	-99,5	-668,9	-130,9	الرصيد الأولي /1
-2 621,7	-1 375,3	-143,7	-710,9	-168,6	الرصيد الإجمالي
2 621,7	1 375,3	143,7	710,9	168,6	تمويل
2 489,1	1 173,7	-95,2	-200,5	-558,7	بنكي + صندوق ضبط الإيرادات
135,9	204,0	241,1	913,8	728,1	غير بنكي
-3,3	-2,4	-2,2	-2,4	-0,8	خارجي

/1 /رصيد الميزانية خارج صندوق التضهير - فوائد الدين العام

* بما فيها حصص أرباح المؤسسة الوطنية لتقوية

** روكب، معاشات، علاوات، معدات حوادث العمل والإلتزامات المتعلقة بها

المصدر : المديرية العامة للتقوية

جدول 9 : نفقات الإدارة المركزية

2015	2014	2013	2012	2011	
(بمليار دينار)					
7 656.3	6 995.7	6 024.2	7 058.1	5 853.6	نفقات لميزانية
4 617.0	4 494.3	4 131.6	4 782.6	3 879.2	النفقات الجارية
2 170.9	2 007.2	1 855.3	1 988.4	1 774.7	نفقات المستخدمين
1 803.6	1 643.5	1 498.9	1 638.6	1 468.7	أجور، رواتب و منح
367.3	363.7	356.4	349.8	306.0	إشتراكات على الأجور
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أخرى
223.0	218.4	226.5	185.3	163.2	منح المجاهدين
179.7	161.9	149.1	135.2	129.7	مواد و لوازم
730.2	736.0	709.4	786.7	786.1	مصلح الإدارة
316.3	308.6	308.4	360.3	363.9	مستلزمات
413.9	427.4	401.0	426.4	422.2	أخرى (مؤسسات وطنية ذات طابع إداري)
1 270.6	1 333.0	1 147.1	1 645.0	987.8	تحويلات جارية (خارج خدمات الإئزاز)
37.4	33.2	31.6	25.9	24.2	الأنشطة الترفيهية و الثقافية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	صناديق الكوارث الطوعية
0.6	2.5	2.2	3.5	4.8	القرضات الداخلية وخارجية
9.2	10.1	8.1	10.0	9.2	الصندوق الخاص بالتضامن الوطني *
94.1	128.9	46.5	29.6	5.1	إعانة تسويد سعر الفائدة
43.3	56.9	43.3	76.5	43.2	صندوق الدعم : تشغيل الشباب
1 086.0	1 101.4	1 015.4	1 499.5	901.2	تحويلات أخرى
42.6	37.8	44.2	42.0	37.7	فوائد الدين العمومي
3 039.3	2 501.4	1 892.6	2 275.5	1 974.4	نفقات رأس المال
129.2	90.2	130.5	66.7	129.2	قرروض الخزانة العمومية لصافية
-60.7	27.7	-53.4	-74.6	-24.1	رصيد حسابات التخصيصات
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	تخصيص لمصندوق التطوير
7 724.8	7 113.6	6 101.3	7 050.2	5 958.7	مجموع النفقات:
(بنسبة مئوية من إجمالي النفقات)					
99.1	98.3	98.7	100.1	98.2	نفقات الميزانية
59.8	63.2	67.7	67.8	65.1	النفقات الجارية
28.1	28.2	30.4	28.2	29.8	نفقات المستخدمين
23.3	23.1	24.6	23.2	24.6	أجور و رواتب
2.3	2.3	2.4	1.9	2.2	مواد و لوازم
9.5	10.3	11.6	11.2	13.2	مصلح الإدارة
0.6	0.5	0.7	0.6	0.6	فوائد الدين العام
39.3	35.2	31.0	32.3	33.1	نفقات رأس المال
1.7	1.3	2.1	0.9	2.2	قرروض الخزانة العمومية لصافية
-0.8	0.4	-0.9	-1.1	-0.4	رصيد حسابات التخصيصات
1.0	0.0	0.0	0.0	0.0	تخصيص لمصندوق التطوير
101.0	100.0	100.0	100.0	100.0	مجموع النفقات:

* التضامن الوطني - صندوق التوظيفات

المصدر : مديرية عامة للتقنية

**TABLEAU 1 : ORIGINE ET EMPLOI DES RESSOURCES
AUX PRIX COURANTS**

	1 999	2 000	2 001	2 002	2003
	(En milliards de dinars)				
Produit Intérieur Brut	3 238,2	4 098,8	4 241,8	4 454,7	5 124,0
Dépense Intérieure Brute	3 064,3	3 219,3	3 621,6	4 009,0	4 393,9
Consommation	2 214,3	2 274,3	2 472,3	2 653,8	2 867,0
Publique	543,6	560,2	624,6	683,2	758,2
Privée	1 670,7	1 714,2	1 847,7	1 970,6	2 108,8
Investissement brut	850,0	945,0	1 149,3	1 355,2	1 526,9
Formation brute de capital fixe	789,8	879,4	965,5	1 102,2	1 218,7
Variations des stocks	60,2	65,6	183,8	253,0	308,2
Epargne intérieure brute	1 023,9	1 824,5	1 769,5	1 800,3	2 257,0
Epargne nationale	970,4	1 721,7	1 752,4	1 708,1	2 160,5
Produit National Brut	3 090,5	3 923,6	4 119,3	4 276,3	4 950,5
	(En pourcentage du PIB)				
Produit Intérieur Brut	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
Dépense Intérieure Brute	94,6	78,5	85,4	90,0	85,8
Consommation	68,4	55,5	58,3	59,6	56,0
Publique	16,8	13,7	14,7	15,3	14,8
Privée	51,6	41,8	43,6	44,2	41,2
Investissement brut	26,2	23,1	27,1	30,4	29,8
Formation brute de capital fixe	24,4	21,5	22,8	24,7	23,8
Variations des stocks	1,8	1,6	4,3	5,7	6,0
Epargne intérieure brute	31,6	44,5	41,7	40,4	44,0
Epargne nationale	30,0	42,0	41,3	38,3	42,2
Produit National Brut	95,4	95,7	97,1	96,0	96,6

Source : Office National des Statistiques

TABLEAU 8 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	1 999	2 000	2 001	2 002	2 003
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	950,5	1 578,1	1 505,5	1 603,2	1 966,6
Recettes des hydrocarbures	588,3	1 213,2	1 001,4	1 007,9	1 350,0
dont : Fonds de régulation des recettes	0,0	453,2	115,8	26,5	292,9
Recettes hors-hydrocarbures	358,4	364,9	488,5	595,1	616,6
Recettes fiscales	314,8	349,5	398,2	482,9	519,9
Impôts sur les revenus et les bénéfices	72,2	82,0	98,5	112,2	126,2
Impôts sur les biens et services	149,7	165,0	179,2	223,4	231,4
Droits de douane	80,2	86,3	103,7	128,4	143,2
Enregistrement et timbres	12,7	16,2	16,8	18,0	19,1
Recettes non-fiscales	43,6	15,4	90,3	112,2	96,7
Dividendes de la Banque d'Algérie	27,1	0,0	46,6	37,6	43,5
Droits	16,5	15,4	43,7	74,6	53,2
Dons	3,9	0,0	15,6	0,2	0,0
Total dépenses budgétaires	961,7	1 178,1	1 321,0	1 550,6	1 752,7
Dépenses courantes	774,7	856,2	963,6	1 097,7	1 199,0
Dépenses de personnel	286,1	289,6	324,0	346,2	379,9
Pensions des Moudjahidine	59,9	57,7	54,4	73,9	105,0
Matériels et fournitures	53,6	54,6	46,3	68,5	58,8
Transferts courants	248,7	292,0	391,4	471,9	537,0
dont : Services de l'Administration	81,9	92,0	114,6	137,6	161,4
Intérêts sur la dette publique	126,4	162,3	147,5	137,2	118,3
Dépenses en capital	187,0	321,9	357,4	452,9	553,7
Solde budgétaire	-11,2	400,0	184,5	52,6	213,9
Solde des comptes spéciaux	-5,6	-0,7	-20,0	-11,2	81,6
Prêts nets du Trésor	-0,3	0,5	6,5	30,9	32,6
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainis.	-16,5	398,8	171,0	10,5	262,9
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	110,0	561,1	318,6	147,8	381,2
Solde global	-16,5	398,8	171,0	10,5	262,9
Financement	16,5	-398,8	-171,0	-10,5	-262,9
Bancaire	64,4	-407,4	-145,8	31,6	-220,1
Non bancaire	24,7	105,7	85,3	32,8	38,4
Extérieur	-72,6	-97,1	-110,5	-74,9	-81,2

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

TABLEAU 10 : DEPENSES DE L'ADMINISTRATION CENTRALE

	1 999	2 000	2 001	2 002	2 003
	(En milliards de dinars)				
Dépenses budgétaires	961,7	1 178,1	1 321,0	1 550,6	1 752,7
Dépenses courantes	774,7	856,2	963,6	1 097,7	1 199,0
Dépenses de personnel	286,1	289,6	324,0	346,2	379,9
Traitements et salaires	278,1	281,1	315,4	339,9	374,7
Autres	8,0	8,5	8,6	6,3	5,2
Pensions des Moudjahidine	59,9	57,7	54,4	73,9	105,0
Matériels et fournitures	53,6	54,6	46,3	68,5	58,8
Services de l'administration	81,9	92,0	114,6	137,6	161,4
Hôpitaux	31,2	33,0	41,4	49,2	59,3
Autres (Etablis. publics à caract. admin.)	50,6	59,0	73,2	88,4	102,1
Transferts courants	166,8	200,0	276,8	334,3	375,6
Prestations familiales	36,2	29,0	25,9	38,1	51,8
Travaux publics & assistance sociale	14,2	16,1	1,2	2,4	1,0
Subventions sur produits alimentaires	0,4	0,5	0,2	0,5	0,6
Soutien des prix agricoles	4,6	5,8	23,5	37,4	45,5
Logement	14,5	8,6	26,4	14,5	29,0
Fonds de Soutien : Emploi de jeunes	6,1	6,2	7,4	4,9	2,3
Autres transferts	90,8	133,8	192,1	236,5	245,4
Intérêts sur la dette publique	126,4	162,3	147,5	137,2	118,3
Dépenses en capital	187,0	321,9	357,4	452,9	553,7
Prêts nets du Trésor	-0,3	0,5	6,5	30,9	32,6
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Total:	961,4	1 178,6	1 327,5	1 581,5	1 785,3
	(En pourcentage du total des dépenses)				
Dépenses budgétaires	100,0	100,0	99,5	98,0	98,2
Dépenses courantes	80,6	72,6	72,6	69,4	67,2
Dépenses de personnel	29,8	24,6	24,4	21,9	21,3
Traitements et salaires	28,9	23,9	23,8	21,5	21,0
Matériels et fournitures	5,6	4,6	3,5	4,3	3,3
Services de l'administration	8,5	7,8	8,6	8,7	9,0
Intérêts sur la dette publique	13,2	13,8	11,1	8,7	6,6
Dépenses en capital	19,4	27,3	26,9	28,6	31,0
Prêts nets du Trésor	0,0	0,0	0,5	2,0	1,8
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0

Source : Direction Générale du Trésor